جامعة 20 اوت 1955 سكيكدة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

جيوسياسية الغاز والصراع في شرق المتوسط

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر

تخصص: علاقات دولية

تقديم الطالب:

- عزاز اسماعيل

إشراف:

- د/ بوالجدري فيصل

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
أ/ بـوزوالغ خـالد	أستاذ مساعد صنف أ	رئيسا
د/ بوالجدري فيصل	أستاذ محاضر صنف أ	مشرف ومقررا
أ/ بـلعمري سلـيمة	أستاذ مساعد صنف أ	مناقشا

السنة الجامعية 2021/2020

شكر وعرفان

الحمد لله الذي على نعمه التي لا تعد ولا تحصى
الحمد لله على ما أعطى وما منع

الحمد لله الذي هداني لطلب العلم لأستنفع وأنفع

فبنعمته وفقت لإنجاز هذا العمل المتواضع

كما أتقدم بالشكر أولا إلى الأستاذ المشرف **الدكتور "بوالجدري فيصل"** على مرافقتي في كل كبيرة وصغيرة في هذا البحث العلمي.

كما أشكر لجنة المناقشة الموقرة لقبولها مناقشة عملي.

وأتقدم أيضا بالشكر إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد وأخص بالذكر أساتذة قسم العلوم السياسية بجامعة سكيكدة.

الإهداء

أهدي عملي هذا إلى كل من:

أمي وأبي.

وإلى زوجتي وأبنائي: آدم، يانيس، الياس، حفظهم الله ورعاهم

إلى إخوتي وأخواتي

إلى كل أساتذتي وزملائي وزميلاتي في قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

وأخص بالذكر: الطالب بن يوسف عيسى

عزاز اسماعيل

﴿وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾

صدق الله العظيم.

سورة طه- الآية 114.

﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُم مِّنَ الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ نَارًا فَإِذَا أَنتُم مِّنْهُ تُوقِدُونَ﴾

سورة يس – الآية 80.

خطة

البحث

خطة البحث

الفصل الاول: الإطار المفاهيمي والنظري لجيوسياسية الصراع حول غاز شرق المتوسط
المبحث الاول: مفهوم الجيوسياسية
المطلب الاول: تعريف الجيوسياسية
المطلب الثاني: التفرقة بين الجيوسياسية والمفاهيم المشابهة
المطلب الثالث : مقاربات التحليل الجيوسياسي
المبحث الثاني: مفهوم الصراع على أمن الطاقة
المطلب الاول: مفهوم الصراع الدولي و المفاهيم الأخرى المشابهة
المطلب الثاني: أمن الطاقة في نظريات العلاقات الدولية
المطلب الثالث: من أمن الطاقة إلى أمن الغاز
المبحث الثالث: الاهمية الجيوسياسية لمنطقة شرق المتوسط
المطلب الاول: شرق المتوسط من الجغرافية السياسية إلى الجيوسياسية
المطلب الثاني : الاهمية الجيواقتصادية لمنطقة شرق المتوسط
الفصل الثاني: خريطة الصراع حول الغاز في شرق المتوسط
المبحث الاول: صراع انقرة–أثينا حول الغاز في شرق المتوسط
المطلب الاول: جذور الصراع التركي اليوناني
المطلب الثاني: مظاهر الصراع التركي اليوناني حول الغاز
المطلب الثالث: خريطة الصراع التركي اليوناني في إطار المواقف الدولية
المبحث الثاني: الصراع اللبناني– الإسرائيلي– الفلسطيني حول الغاز
المطلب الاول: أبعاد الصراع الإسرائيلي اللبناني حول الغاز
المطلب الثاني: مظاهر الصراع الإسرائيلي الفلسطيني حول الغاز
المطلب الثالث: خريطة الصراع اللبناني– الإسرائيلي– الفلسطيني حول الغاز
المبحث الثالث: تفاعلات القوى الكبرى على غاز شرق المتوسط
المطلب الاول: الاستراتيجية الأوروبية إزاء غاز شرق البحر المتوسط
المطلب الثاني: هندسة غاز شرق المتوسط ضمن الاهتمامات الروسية الجديدة

المطلب الثالث: الحضور الأمريكي في شرق المتوسط
الفصل الثالث: إدارة الصراع حول غاز شرق المتوسط بين التفاعلات التعاونية ومظاهر التصعيد
المبحث الاول: الأليات الدبلوماسية لتسوية الصراع حول غاز شرق المتوسط
المطلب الأول : ترسيم الحدود البحرية القبرصية المصرية
المطلب الثاني : ترسيم الحدود البحرية اليونانية المصرية
المبحث الثاني: الأليات الأقتصادية لتحويل الصراع حول غاز شرق المتوسط
المطلب الأول: المطلب الأول: شركات الغاز الدولية و دورها في تعزيز التعاون بين دول شرق المتوسط
المطلب الثاني: التحالفات الطاقوية الجديدة في شرق المتوسط منتدى غاز شرق المتوسط EASTMED.
المبحث الثالث: مظاهر التصعيد في إدارة الصراع حول غاز شرق المتوسط
المطلب الأول: التدخل التركي في ليبيا وتوحيد المياه البحرية الخالصة بين البلدين
المطلب الثاني: استمرار انتهاك إسرائيل للحدود البحرية اللبنانية.
الخاتمة
الملاحق
المراجع

مقدمة

مقدمة:

لقد شهدت منطقة شرق المتوسط في العقدين الاخيرين العديد من التفاعلات الصراعية المتشابكة والمترابطة بين دول المنطقة، مما ساهم في خلق حالة من الاحتقان السياسي زاد من تعقيدها النمو الديمغرافي الكبير لسكان المنطقة وتزايد معدلات الطلب على الغاز بشكل كبير، وفي خضم هذا المشهد المعقد المتميز بالانشقاقات الأثنية والعرقية والنزاعات التاريخية الحدودية بين دول المنطقة، جاءت الاكتشافات الغازية الهائلة في حوض شرق المتوسط المعلن عليها سنة 2010 في تقرير هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية والمقدرة بـ 122 مليار قدم مكعب لتفتح فصلا جديدا من فصول الصراع في شرق المتوسط.

في الواقع لعب الموقع الجيوسياسي لمنطقة شرق المتوسط دورا تاريخيا حاسما في العلاقات الدولية، مما جعله محط تنافس وصراع القوى الكبرى ومحدد أساسي في معادلة ميزان القوى الدولي، فلطالما كانت منطقة شرق المتوسط حلبة تصادم بين القوة الأوراسيا والأطلسية في جميع التفاعلات الصراعية الدولية التي شهدها القرن العشرين، من الحرب العالمية الأولى والثانية إلى الحروب العربية الإسرائيلية في المنطقة ووصولا إلى صراع النفوذ والهيمنة على المنطقة إبان الحرب الباردة، مما جعلها من أكثر الإشكاليات الجيوسياسية تعقيدا عبر التاريخ وإلى يومنا هذا.

ولعل زيادة الاهتمام والتنافس العالمي على توفير وضمان الأمن الطاقوي في ظل تزايد وتيرة الأزمات الجيوسياسية الطاقوية، وظهور هاجس انقطاع الإمدادات الطاقوية منذ أزمة حظر النفط سنة 1973، وحظر الغاز الروسي على أوروبا في سنة 2006 و2009 على التوالي ، وبالإضافة إلى بروز فواعل جديدة على المستوى الإبستمولوجي لأمن الطاقة مثل الشركات المتعددة الجنسيات، والمنظمات البيئية الدولية، وسياسات الانتقال الطاقوي، وتغيرات المناخ وتداعيتها، كل ذلك دفع دول منطقة شرق متوسط لاتخاذ خطوات جادة للاستفادة من غاز شرق المتوسط، وضمان مستوى آمن ومرتفع من الأمن الغازي، وتجسد ذلك في العديد من الاستراتيجيات التعاونية والعديد من مظاهر التصعيد، والتي بدورها أفرزت عدة تحالفت

جيوسياسية وجيواقتصادية، مما زاد من طبيعة تشابك وتعقيد المشهد السياسي وإحتدام الصراع بين دول المنطقة.

1. أهمية الموضوع:

أ- الأهمية العلمية:

- يتميز هذا الموضوع من الناحية العلمية بأنه يحيط بالأبعاد الجيوسياسية للصراع حول الغاز الذي تعرفه منطقة شرق المتوسط، والدور الذي يلعبه الغاز كمحدد جديد في التفاعلات الصراعية على مستوى أمن الطاقة، وما مدى خصوصية أمن الغاز بالمقارنة بالموارد الطاقوية الأخرى، ومحاول فهم أمن الغاز ومستوياته المختلفة.

ب- الأهمية العملية:

- من الناحية العملية تكمن الأهمية في محاولة رسم وتحليل خريطة الصراع الجيوسياسي بين دول المنطقة، وبين القوى الكبرى واستراتيجياتها الرامية للهيمنة على الموارد الطاقوية العالمية وعلى رأسها الغاز وكيفية إدارة هذا الصراع عن طريق آليات مختلفة تتماشى مع طبيعة التفاعلات الصراعية ومستوى التصعيد.
- يركز الموضوع على المكانة الجيوسياسية لمنطقة شرق المتوسط باعتبارها محور تصادم بين القوة البرية الأوراسية والقوة البحرية الأطلسية، فهو يحاول وضع جسر عملي بين الجيوسياسية والجيواقتصادية.
- تعتبر الدراسة مرجع مهم في حالة توجه الجزائر نحو استغلال الغاز المتواجد في المنطقة الاقتصادية الخالصة، وخاصة أن الحدود البحرية الجزائرية مع دول الجوار المتوسطي لاتزال محل نزاع دولي.
- يبرز الموضوع إمكانية استعمال الغاز كوسيلة ضغط جيوسياسية في الصراع الإقليمي مع المملكة المغربية.

2. أسباب اختيار هذا الموضوع:

أ- أسباب موضوعية:

- إن اختيار الموضوع نابع من طبيعة ترابط الظاهرة الجيوسياسية مع التفاعلات الصراعية في العلاقات الدولية، مما يجعل موضوع الدراسة عبارة عن دمج لمفاهيم جيوسياسية مع نظيرتها المتعلقة بالعلاقات الدولية كالصراع والتعاون والتنافس.
- محاولة ربط الغاز كمحدد جديد على مستوى أمن الطاقة وإعطائه بعد مستقل في تحديد الأهمية الجيوسياسية لمنطقة شرق المتوسط، وذلك عن طريق دراسة أمن الغاز وهندسة سوقه المعقدة والمتشابكة.
- عدم تطرق الأبحاث العربية لمثل هذه المواضيع المتعلقة بالأبعاد الجيوسياسية وإدارة الصراع حول الغاز عبر آليات مختلفة تتناسب مع طبيعة وخصوصية مورد الغاز، حيث أن أغلب الدراسات لطالما ركزت على جيوسياسية البترول في منطقة الشرق الأوسط.
- بناء جسر معرفي يربط بين التفاعلات الصراعية المستجدة في العلاقات الدولية من جهة، والجيوسياسية من جهة أخري، من أجل رسم صورة مكتملة الملامح للمشهد السياسي في منطقة شرق المتوسط.

ب- أسباب ذاتية:

- ميولي الشخصي نحو الإلمام بالمواضيع المتعلقة بالصراع على الطاقة، وبالأخص الغاز الذي يعتبر مورد رئيسي وهام بالنسبة للجزائر وجميع الجزائريين، مما جعلني أرغب في فهم أبعاد أمن الغاز كمورد طاقة جيوسياسي في العلاقات الدولية، وهندسة سوقه الدولية.
- الرغبة في رسم خرائط جيوسياسية لتفاعلات الصراعية في منطقة شرق المتوسط، والقيام بتحليلها من أجل التعمق في دراسة الموضوع وإعطائه بعد جيوسياسي خالص.
- الاهتمام بالدراسات المتوسطية بحكم الموقع الجغرافي الجيواستراتيجي البالغ الأهمية للجزائر في البحر المتوسط، والذي يجعل من منطقة شرق المتوسط إمتداد جيوسياسي

للجزائر، وبالأخص بعد دخول دولة الجوار ليبيا في حلبة الصراع حول الغاز في شرق المتوسط والصراع الجيوسياسي القائم مع المملكة الغربية و إمكانية دخول الغاز في المشهد التصارعي كوسيلة ضغط جيوإقتصادية.

3. أهداف الدراسة:

- تهدف هذه الدراسة الى رسم صورة واضحة لمختلف الأبعاد الجيوسياسية التي تحيط بالتفاعلات الصراعية في منطقة الشرق المتوسط، ومحاولة تقديم تحليل لمختلف مظاهر هذه التفاعلات في ظل ردود الأفعال الدولية، من صراع حول إمدادات الطاقة، وكيفية تعامل كل دولة حسب مصالحها وأهدافها السياسية.
- إبراز دور الغاز كمحدد جديد في جيوسياسية الطاقة، وفهم أبعاد ومستويات الصراع الدولي حول هذا المورد المصنف كخيار مهم في السياسة البيئية الدولية للانتقال الطاقوي.
- استعراض أهم التداعيات الإقليمية والدولية التي سببها هذا الصراع، والتركيز بالخصوص على التداعيات التي تمس الأمن القومي الجزائري على المستوى الجيوسياسي والجيوإقتصادي.

4. تحديد الدراسة:

أ- الحقل المعرفي:

- تنطلق هذه الدارسة من حقل العلاقات الدولية لكونها تدرس الظاهرة الصراعية بين الدول، وهي أهم الركائز الأساسية لحقل العلاقات الدولية، كما أنها تتطرق بالتحليل إلى الأطر القانونية الدولية والاتفاقيات الدولية التي تمثل إحدى أبرز المجالات التي تنطوي تحت مظلة حقل العلاقات الدولية أيضا.

ب- المجال الجغرافي:

- تركز هذه الدراسة على أمن الغاز، وأثره على التفاعلات الصراعية لدول منطقة شرق البحر المتوسط، والتي تضم كلًا من مصر، وإسرائيل، وتركيا، وقبرص، ولبنان، وسوريا، وفلسطين.

وترجع أسباب اختيار هذه المنطقة بالتحديد كون أن غالبية الدول التي تنتمي إليها المنطقة بينها خصومات سياسية سابقة ليس لها علاقة بشكل مباشر بقضية الغاز. ولهذا تأتى قضية الصراع على الغاز لتزيد من تعقيد مسار التفاعلات بين دول المنطقة.

ت- <u>المجال الزمني:</u>

- يتحدد المجال الزمني للدراسة ابتداء من 2009، حيث كان يمثل البداية الحقيقية لعمليات اكتشافات حقول الغاز ذات الاحتياطات الهائلة، وبداية الصراع على حقول الغاز، وتستمر الدراسة في بحث الأبعاد المتباينة للاكتشافات الغازية وتأثيراتها الجيوسياسية والجيواقتصادية حتى عام 2021 باعتبار أن الصراعات لازلت قائمة، ومن ثم ستستمر لحين الانتهاء من الدراسة.

ج- <u>الدراسة السابقة:</u>

- هناك العديد من المؤلفات والدراسات التي تناولت مواضيع قريبة من موضوع دراستنا، لكن أغلبها باللغة الفرنسية والإنجليزية، أما المؤلفات والدراسات باللغة العربية فقد افتقدت إلى الجانب التحليلي التقني فيما يخص الأبعاد الجيوسياسية لأمن الغاز وهندسة سوقه الدولية، ونذكر منها:

أ- كتاب FURFARI Samuel " فيرفاري ساميول " بعنوان : سياسة وجيوسياسية الطاقة: تحليل التوترات الدولية في القرن الواحد والعشرين « politique et géopolitique de l'énergie : une analyse des tensions internationales au XXI eme siècle », نشر في 2012 عن دار النشر تيكنيب، والذي تطرق الكتاب لمختلف أبعاد الصراع حول الطاقة مع ذكر أمثلة تطبيقية لعدة تفاعلات صراعية في العالم، وبحكم الخبرة الميدانية لسنوات عديدة للمؤلف كموظف سامي في المفوضية الأوروبية مختص بقضايا

جيوسياسية الطاقة، فإن الكتاب يعتبر دليل يمكن استخدامه لفهم وتحليل جيوسياسية الطاقة في القرن الواحد والعشرين.

ب- كاتب MATE DE BONCOURT "ماتييه دى بون كورت" بعنوان: الغاز البحري في شرق المتوسط: من الأسطورة إلى الواقع، نشر في ماي 2012 عن المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية، والتي كانت أول دراسة تكلمت عن حقول الغاز وفرضيات الصراع حول الغاز في المنطقة، غير أن الدراسة كانت ذات بعد جيوإقتصادي من أن تكون دراسة جيوسياسية.

ج-دراسة لكل من ميجويل مارتينز Miguel Martinez وحنا موردوك Hannah Murdock و فلورينا شافيير Floriane Schaeffer بعنوان: جيوسياسية غاز المتوسط Geopolitics of Gas in the Mediterranian، نشرت في جويلية 2013، وتضمنت قراءة لإحصائيات حقول الغاز في شرق المتوسط والعلاقة بين البعد الجيوسياسي وأمن الغاز في ظل تضارب المصالح بين دول المنطقة.

د- كتاب JEAN Marie de Crouzatier بعنوان: جيوبوليتيك المتوسط Géopolitique de la méditerranée، نشر في سنة 1988، والذي تضمن أبعاد وخلفيات الصراعات والنزاعات في الفضاء المتوسطي، ومدى أثر الموقع الجغرافي للبحر الأبيض المتوسط على سياسيات الخارجية لدول المنطقة.

هـ- رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية للأستاذ "أحمد زكرياء الباسوسي" بعنوان "تأثيرات تهديد أمن الطاقة على الصراع الدولي على الغاز الطبيعي: دراسة حالة منطقة حوض شرق البحر المتوسط" ،جامعة القاهرة سنة 2018، حيث تناولت الدراسة أمن الطاقة في منطقة شرق المتوسط والخريطة الإقليمية لاكتشافاته، وكذا واقع الصراع الدولي على الغاز في المنطقة، لكن الدراسة ركزت على تأثيرات تهديد أمن الطاقة على مصر بصفة خاصة والأمن طاقوي المصري وكان فيها جانب من الذاتية بخصوص التحيز

لدول منتدى شرق المتوسط على حساب تركيا، غير أنها تعتبر دراسة مهمة جدا من الجانب التقني وذلك بحكم شح الدراسات باللغة العربية في مجال أمن الغاز.

5. إشكالية الدراسة:

- تعتبر منطقة شرق المتوسط من بين المناطق الجيوسياسية البالغة الأهمية، والتي تتميز بتشابك وترابط التفاعلات الصراعية بين دول المنطقة من جهة، وبين دول المنطقة والقوى الكبرى من جهة أخرى، مما يجعل هدف جميع الفواعل الداخلة في الصراع هو تأمين مناطق نفوذ خاصة من أجل ضمان الحصول على أكبر حصة ممكنة من غاز، وهو ما دفعنا الى معالجة الإشكالية التالية:

- **كيف يؤثر غاز شرق المتوسط على التفاعلات الصراعية والتنافس الجيوسياسي في المنطقة.**

الأسئلة الفرعية:

أ- فيم تكمن أهمية شرق المتوسط والغاز بالمفهوم الجيوسياسي للمنطقة؟

ب- ما طبيعة تفاعلات الأطراف الجيوسياسية في بيئة غاز شرق المتوسط؟

ج-ماهي أبعاد خريطة الصراع حول الغاز في شرق المتوسط؟

د- ماهي تحديات وأفاق إدارة الصراع حول غاز شرق المتوسط؟

6. الفرضيات:

- **الفرضية الرئيسية :**

- كلما زادت اكتشافات الغاز في شرق المتوسط كلما اتسعت خريطة الصراع وزاد اهتمام الدول الكبرى بالمنطقة.

- **الفرضيات الثانوية :**

أ- ساهمت الخصوصية الجيوإقتصادية والجيوسياسية لمنطقة شرق المتوسط في جعلها محور صراع طاقوي دولي جديد.

ب- تتأرجح طبيعة تفاعلات دول شرق المتوسط بين التعاون والصراع من أجل ضمان مكاسب جيواقتصادية وجيوسياسية في المنطقة.

7. المناهج المستخدمة:

أ- **المنهج التاريخي:** أستخدم هذا المنهج بالأخص في الفصل الثالث، وذلك بالعودة للأحداث التاريخية التي ساهمت في توجيه السياسة الحالية للدول منطقة شرق المتوسط خاصة في مجال الطاقة، وتاريخ المعاهدات والاتفاقيات الحدودية البحرية التي رسمت خريطة الصراع بين التسوية والتحويل والتصعيد.

ب- **المنهج الوصفي:** حيث تم استخدامه في الفصل الأول في هذه الدراسة من خلال وصف المفاهيم المتعلقة بالدراسة والمتمثلة في الجيوسياسية والمفاهيم المشابه الأخرى، كذلك مصطلح الصراع والتفرقة بينه وبين النزاع، ومفهوم أمن الطاقة والغاز.

ج-**المنهج المقارن:** حيث تم استخدامه في الفصل الثاني أين تكلمنا حول ثنائيات الصراع بين دول منطقة شرق المتوسط والقوي الكبرى وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا واستراتيجية كل منها في تمريرها لمشاريعها الطاقوية في المنطقة بهدف بسط نفوذها.

د- **مقترب دراسة الحالة:** حيث تطلب منا الموضوع الاستعانة بهذا الأسلوب بحكم عدم إمكانية دراسة الصراع على الغاز في كل العالم، ما تطلب منا اختيار منطقة الشرق المتوسط التي تعتبر خزان عالمي للغاز، ومحور للتنافس الدولي في جميع المجالات، إضافة الى التركيز على تسيس الغاز بحكم السياسة العالمية للانتقال الطاقوي والبحث عن موارد طاقة نظيفة، ويتميز هذا الأسلوب بجمع بيانات محينه ومعمقة عن الحالة المراد دراستها بهدف الوصول الى تحليل وفهم للحالة المراد دراستها.

8. صعوبات الدراسة:

- نقص كبير في المراجع الاساسية باللغة العربية المتعلقة بالدراسات الجيوسياسية حول الغاز في منطقة شرق المتوسط.

- أغلب الدراسات المتوفرة باللغة العربية و على قلتها نجدها تناولت جيوسياسية منطقة الشرق الأوسط في مجال البترول فقط بدون التطرق إلى الغاز.
- كما أن جائحة كورونا ساهمت في ضيق وقت البحث و التقليل من فرص التطلع على المراجع المكتبات الوطنية.
-

9. تقرير الخطة:

لقد قمنا بتناول موضوع جيوسياسية الغاز والصراع في شرق المتوسط من خلال ثلاث فصول، بداية بمقدمة سيتم الاحاطة من خلالها بالموضوع عن طريق التطرق للواقع الجيوسياسي للمنطقة شرق المتوسط في ظل الرهانات والتحديات الجديدة المحيطة بالأمن الطاقوي لدول المنطقة، وتمت الصياغة بالاعتماد المنهج التاريخي ومنهج دراسة حالة والمنهج التحليلي.

سوف نتناول في الفصل الأول الجانب النظري والمفاهيمي لمختلف المفاهيم المتعلقة بموضوع الدراسة، والمتمثلة في مفهوم الجيوسياسية والتفرقة بينه وبين المفاهيم الأخرى المشابهة وبالأخص الجغرافيا السياسية، ومختلف المقاربات الجيوسياسية المفسرة لطبيعة الصراع الجيوسياسي مع تقديم مفهوم لصراع والمفاهيم المتقاربة معه, و في نهاية الفصل نحديد أهمية البحر المتوسط الجيوسياسية والجيواقتصادية.

أما الفصل الثاني سوف يكون فصل تطبيقي نعرض فيه مختلف أطراف الصراع حول الغاز، مع محاولة رسم خرائط شاملة للصراع القائم بين أبرز الأطراف الإقليمية والدولية، وذلك عن طريق دمج التفاعلات الصراعية الداخلية والخارجية مع بعضها.

في الفصل الثالث سوف نقسم التفاعلات التعاونية والتصارعية عن طريق أليات إدارة الصراع بين التسوية والتحويل من جهة، و مظاهر التصعيد من جهة الأخرى.

فيما يخص الخاتمة فقد تتضمن الاجابة عن الاشكالية المركزية والتساؤلات الفرعية ومن ثم إثبات أو نفي الفرضيات من خلال ذكر اهم نتائج الدراسة البحثية.

الفصل الاول: الإطار المفاهيمي والنظري لجيوسياسية الصراع حول غاز شرق المتوسط

يتناول الفصل الأول الجانب النظري والمفاهيمي لمختلف المفاهيم المتعلقة بموضوع الدراسة، والمتمثلة في مفهوم الجيوسياسية والتفرقة بينه وبين المفاهيم الأخرى المشابهة وبالأخص الجغرافيا السياسية، ومختلف المقاربات الجيوسياسية المفسرة لطبيعة الصراع الجيوسياسي مع تقديم مفهوم لصراع والمفاهيم المتقاربة معه في المعنى، رسم صورة واضحة لهندسة سوق الغاز وخصوصيتها في ظل العلاقة التي تربطها مع أمن الطاقة، مع تحديد الأهمية الجيواقتصادية والجيوسياسية للمنطقة شرق المتوسط والمفاهيم المتعلقة بالحدود البحرية. ولهذا تم تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث، كل مبحث تناول جانب من الموضوع.

المبحث الأول: مفهوم الجيوسياسية.

تعتبر الجيوسياسية من المفاهيم المهمة في العلاقات الدولية، حيث تعد إحدى فروع علم السياسة الدولية، والتي تعبر على الجانب العملي لعلم السياسية، ومن أجل فهم هذا الجانب العملي وربطه بالتفاعلات الصراعية في إطار العلاقات الدولية، سوف نتطرق إلي مختلف تعاريف الجيوسياسية والمفاهيم المشابهة والمترابطة الأخرى، والمقاربات الجيوسياسية المفسرة لموضوع الدراسة.

المطلب الأول: تعريف الجيوسياسية.

قبل التطرق إلى مفهوم علم الجيوسياسية لابد علينا أولاً التفريق بين مصطلح الأبستمولوجيا ومصطلح الإيتيمولوجيا اللذان يساعدانا في دراسة المفهوم، فالأبستمولوجيا هي: علم العلم أي أخد شيء علمي ودراسته بطريقة علمية أما الإيتيمولوجيا فتعني البحث في أصل المفهوم.

فمن الناحية الإيتيمولوجية ترتبط كلمة جيوبوليتيكا باليونانيين القدامى حيث تشير كلمة Geالأرض و Polis لدولة المدينة، وعليهGepolis عند اليونانيين تعني: "استكشاف للأشكال الأرضية للمجال والأرض ومراقبتها وتنظيمها بواسطة الجنس البشري."

من الناحية الأبستمولوجيا فمصطلح الجيوبولتيكا مكون من شقينGeo وتعني الأرض، وPolitic تعنى السياسة مما يوحى لنا بوجود علاقة بين الأرض أو الجغرافيا مع السياسة.[1]

في الواقع من الصعب إعطاء تعريف دقيق للجيوسياسية والتي على الرغم من ارتباطها بالعلوم الإنسانية، إلا أنها تفتقد لقوانين عامة محددة بدقة[2]، وفي هذا السياق، من الممكن تحديد العديد من التعريفات للجيوسياسية القريبة من بعضها البعض، والتي سنعرضها فيمايلي:

[1] Anatole BAILLY, «Abrégé du dictionnaire GREC FRANÇAIS »,Paris,Hachette,1969,p19.

[2] François THUAL, «méthodes de la géopolitique : Apprendre à déchiffrer l'actualité », Editions Ellipses, 1996, p1.

1- يعرف المعجم الدبلوماسي الجيوسياسية بأنها: " علم يحاول تفسير السياسة الداخلية والخارجية التي تنتهجها كل دولة بالاستناد الى أوضاعها الجغرافية بمختلف مظاهرها الطبيعية والسكانية والاقتصادية".

2- حسب بيار ماري غالوا فإن الجيوسياسية هي دراسة العلاقة الموجودة بين إدارة سياسة القوة والإطار الجغرافي الذي تمارس فيه[1].

3- كما يرى "Yves Lacoste" "ايف لاكوست" أن الجيوسياسية لديها العديد من الاستعمالات تشير إلى كلما يتعلق بالمزاحمة حول السلطة و/أو النفوذ على أقاليم أو على السكان الذين يعيشون عليها، هذه المنافسة تكون إما باستخدام الوسائل السلمية أو العنيفة، كمالا تكون فقط بين سلطات أخرى: بين حركات سياسية او مجموعات عسكرية[2].

4- أما الباحثة "صوفي شوتارد- Sophie Chautard " في كتابها "جيوبوليتيك القرن العشرين" ترى بأن الجيوسياسية ليست بالعلم وإنما هي عبارة عن مجموعة من القواعد المنظمة تتعلق بدراسة العلاقات بين المكان والسياسة.

5- وفقا لفرناند بروديل، فإن الجيوسياسية " هي دراسة السياسة في إطار المكان والزمان". وبالتالي فإن هذا التعريف يجيب على سؤالين أساسيين:

-ماهي القوة؟

- أين وكيف تستعمل؟[3]

6- ومن الناحية العملية تدرس الجيوسياسية تنافس القوى المرتبطة بالأقاليم وانعكاسات ذلك التنافس على السياسات والشعوب وبالتالي على الرأي. وتهدف لفهم وربط مختلف التفاعلات من أجل التمكن من تطوير توليفة للوضع السياسي والتطورات المحتملة.[4]

---

[1] Stéphane ROSIER, « La place des firmes dans la tradition et l'actualité géopolitiques », Revue Géographique de l'Est, vol 50,2010, P 6.

[2] Pascal BONIFACE, « la géopolitique les relations internationales », Éditions EYROLLES, 2011, P 12.

[3] Mehdi TAJE, « introduction à la géopolitique », université virtuelle de Tunis, 2008, P10.

[4] Samuel FURFARI, « politique et géopolitique de l'énergie : une analyse des tensions internationales au XXI^{eme} siècle », Éditions TECHNIP, 2012, P 38.

التعريف الإجرائي للجيوسياسية: هي مفهوم عبر تخصصي يجمع العديد من التخصصات من أجل بناء جسر يربط الجغرافية البشرية بالسياسة الدولية لهدف فهم أثر الموقع الجغرافي على الفعل السياسي الدولي والسلوك الديناميكي الخارجي للدولة.

إن الطبيعة العبر تخصصية لمفهوم الجيوسياسية تجعله يتشابه مع العديد من المفاهيم الأخرى، مما يجعل العديد من الباحثين يخلطون بين مفهوم الجيوسياسية والمفاهيم الأخرى المتقاربة في التسمية والمتباينة في المعنى، مثل الجغرافيا السياسية والجيواستراتيجية والجيواقتصادية، وهذا ما سنتطرق له في المطلب الثاني بالتفصيل.

المطلب الثاني: التفرقة بين الجيوسياسية والمفاهيم المشابهة

يعتبر أرون ريمون الفضاء في السياسة الدولية مفهوما عام يمكن أن يأخذ العديد من المعاني المختلفة منها الوسط Le milieu والمسرح le théâtre والقضيةl'enjeu، حيث أن كل معنى من هاته المعاني المختلفة يعبر على مفهوم محدد.[1]

ومن هذا التقسيم للفضاء السياسي سوف نقوم بتقديم الفرق بين الجيوسياسية والمفاهيم الأخرى:

1- الجيوسياسية و الجغرافيا السياسية la Géopolitique et la Géographie politique:

تعتبر الجغرافية السياسية فرعا من فروع الجغرافية البشرية، حيث ترتبط بالوحدات السياسية البشرية، بينما الجيوسياسية فهي تنتمي إلى علم السياسة الدولية وترتبط بالدول كوحدات سياسية يكون فيها البشر عبارة عن كائنات سياسية، ومن أجل فهم هذا الاختلاف سوف نتطرق إلى التعاريف التالية:

[1] Raymond ARON, « Paix et guerre entre les nations ». Paris, Calmann-Lévy, 8e éd., 1984, p188 : "L'espace peut être considéré tour à tour comme milieu, théâtre et enjeu de la politique étrangère"

أ- يعرف "ويجرت Weigert" الجغرافيا السياسية: " أنها أحد فروع الجغرافيا البشرية التي تبحث في دراسة العلاقة بين الإنسان والأرض، مع التأكيد على إيضاح العلاقة بين العوامل الجغرافية والمتغيرات السياسية."[1]

ب- تختص الجغرافيا السياسية بدراسة الارتباط بين المساحات الأرضية والدولة، ثم بين الدولة وغيرها من الدول وبالتالي ينصب هذا التعريف على جغرافيا الدول أو الوحدات السياسية.[2]

وبالعودة إلى تصنيف أرون ريمون للفضاء يمكن أن نعرف الجغرافيا السياسية على أنها ذلك العلم الذي يختص بوصف الإطار* السياسي العالمي، ويتكون الإطار السياسي من مجموع الدول المكونة للإقليم والخطوط (الحدود البرية والبحرية و الجوية.) والأقطاب السياسية (عواصم الدول والأقاليم)، حيث يعتبر فريديرك راتزل الدول هي المكون الوحيد للأقاليم[3] وتعتبر نظرة راتزل الكلاسيكية للجغرافيا السياسية مطلقة لأن الدولة لم تعد هي المكون الوحيد للإقليم في ظل ظهور فواعل تحت دولتيه(infraétatique) وفوق دولتيه(supraétatique) وعبر دولتيه (transétatique).[4]

من خلال هاته التعريفات يمكن أن نحدد الفرق بين الجغرافية السياسية و الجيوسياسية فيما يلي :

يوجد اختلاف ايتيمولوجي وابستسمولوجي واضح بين الجيوسياسية والجغرافيا السياسية بيد أن خلط الباحثين بين المصطلحين يكمن سببه في الترجمة الخاطئة للبادئة جيو Géo[5] والمشتقة

[1] فاتح محمد العيسوي، "الجغرافيا السياسية المعاصرة". مصر، مكتبة الإسكندرية،2000، ص16.

[2] محمد عبد الغني سعودي، "الجغرافيا السياسية والمشكلات الدولية". القاهرة، المكتبة النموذجية، 1997، ص32.

* تستعمل القواميس الجغرافية والجيوسياسية مصطلح الإطار بدلا من الوسط بحكم ارتباط هذا الأخير بعلم البيئة.

[3] Friedrich RATZEL, «La géographie politique, Concepts fondamentaux» Fayard, Paris, 1988, p49.

[4] Stéphane ROSIERE, « Propositions pour une distinction opératoire entre la géopolitique, la géographie politique et la géostratégie »,Paris, Armand Colin, 2001, p3.

[5] BRUNET, « Les mots de la géographie », Paris, La documentation française, 1992, p221.

من اللغة الإغريقية بمعنى المقيد الأرض والمطلق الفضاء، حيث أن تصنيف الفضاء كإطار يعبر عن حالة سكون، يجعلنا نتكلم على الجغرافيا السياسية، بينما حين يصنف الفضاء كقضية فإننا على مستوى ديناميكي متحرك وهو الجيوسياسية.

2- الجيوسياسية والجيواستراتيجية la Géopolitique et la Géostratégie :

عندما يتحول الفضاء السياسي إلى مسرح سياسي أو مسرح عمليات كما يسميه العسكريين فإن البادئة GEO يتغير معناها الدلالي وهذا ما سوف نشرحه فيما يلي:

تعرف الجيواستراتيجية على أنها الاتجاه الجغرافي لسياسة الدولة الخارجية، وبتعبير أدق تصف المكان الذي تركز فيه الدولة جهودها من خلال اظهار القوة العسكرية وتوجيه النشاط الدبلوماسي.[1]

من أجل فهم الفرق بين الجيوسياسية والجيواستراتيجية يجب معرفة أن الاستراتيجية كمفهوم تتكون من استراتيجية شاملة ذات توجه سياسي واستراتيجية عامة عسكرية، إذ تهتم الجيوسياسية بالاستراتيجية الشاملة أما الجيواستراتيجية فهي ذات بعد استراتيجي عسكري.[2]

وحسب هرفي كوتو بيغاري Hervé Couteau-Bégarie فإن الرابط الموجود بين الجيوسياسية والجيواستراتيجية يكمن في الجيوتكتيك Géotactique، أي عندما يصبح الفضاء عبارة عن مسرح تطبق فيه الاستراتيجية على المستوى المحلي.[3]

3- الجيوسياسية و الجيواقتصادية la Géopolitique et la Géoéconomie :

تعد الجيواقتصادية حديثة العهد بالمقارنة بالمفاهيم السابقة، حيث ظهر هذا المفهوم بعد نهاية الحرب الباردة وبداية ظهور بوادر صراع جديد بين فواعل ذوي طبيعة اقتصادية مثل الشركات المتعددة الجنسيات والتكتلات الدولية الاقتصادية.[4]

---

[1] نوارجليل هاشم، محمد كاظم عباس المعيني، "ما بين الجيوبوليتيك والجيوستراتيجية دراسة في اختلاف المفاهيم"،المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، مجلد:الرابع،العدد: الثاني، 2020،ص437.

[2] Jean-Marie MATHEY, « Comprendre la stratégie », Paris, Economica, 1995, p11.

[3] Hervé COUTEAU-BEGARIE, « Traité de stratégie », Economica, Paris, 1999, p99.

[4] Stéphane ROSIERE, op.cit, p06.

تعرف الجيواقتصادية على أنها استراتيجية استمرار الحرب بوسائل أخري تتمثل في البحث العلمي وتطوير التكنولوجيات العالية الدقة، بالإضافة إلى الاستثمارات الضخمة للولوج للأسواق والتحكم في الرسوم الجمركية والعوائق الإدارية، وتمويل الصادرات في إطار دعم الدولة للذكاء الاقتصادي و الابتكار. مما يجعل هذه الوسائل الجديدة أسلحة حاسمة لدى الدول.[1]

يرى الجوسياسي إفري لاكوست Yves Lacoste أن الجيواقتصادية هي ذلك الجانب المتخصص من الجيوسياسية الذي يهتم بقضايا الصراع الاقتصادي[2]. حيث أن مجال دراسة الجيوسياسية واسع مما سمح بظهور مقاربة جيواقتصادية تهتم بدراسة سلوك الفواعل الاقتصاديين في السياسة الدولية.

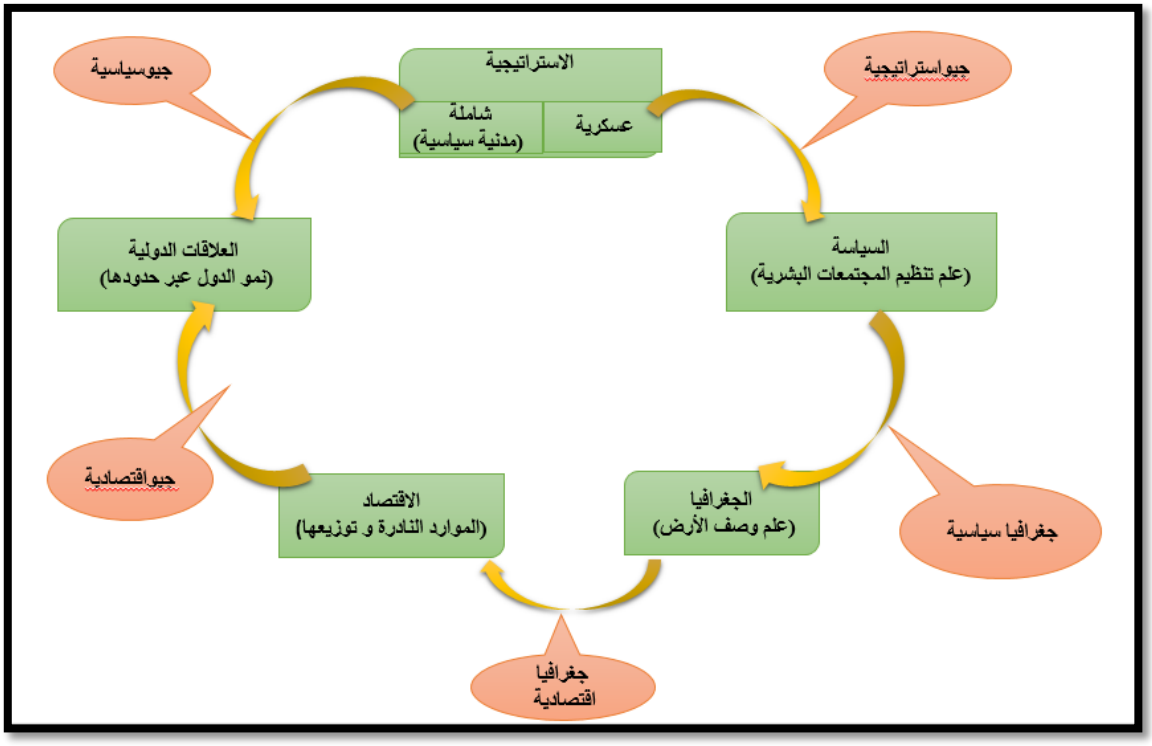

الشكل (01) مخطط من إنجاز الطالب يوضح الفروقات بين الجيوسياسية والمفاهيم المشابهة الأخرى.

[1] Jacques FONTANEL, « guerre et conflits économiques », Éditions OPU, 2005, p24.

[2] Interview du Géopliticien Yves Lacoste par Choiseul, Revue trimestrielle, paris, été 2009,p40.

المطلب الثالث: مقاربات التحليل الجيوسياسي.

مقاربة قلب العالم" لهالفورد ماكيندر":HalfordMackinder

حسب أفكار " **هالفورد جون ماكيندر – Halford John Makinder**" (1861-1947م) الجيوسياسية، فإن جغرافية العالم كما توضحه الخريطة رقم (01) تقسم إلى مناطق محورية، ومناطق الأحزمة الداخلية ومناطق الأحزمة الخارجية.[1]

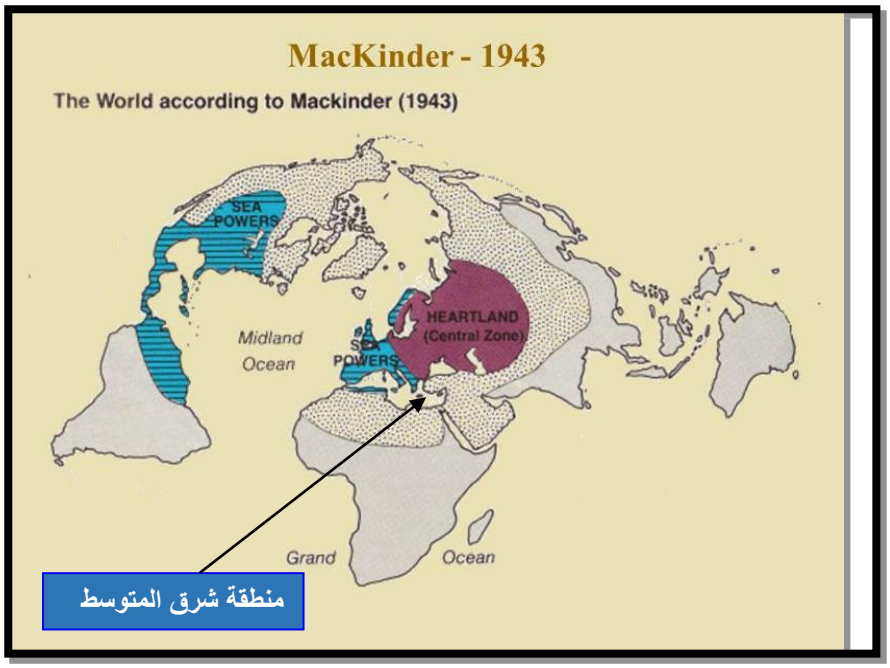

خريطة رقم (01) العالم الجيوسياسي بحسب مقاربة ماكيندر لسنة 1943

المصدر: chliand,G et J.P Rageau 1983, atlas stratégie: géopolitique des rapports de forces dans le monde Editions Complexe, paris

يعتبر "**ماكيندر**" الكرة الأرضية كتلة واحدة من اليابسة ويطلق على مجموع القارات الثلاث: أوروبا و آسيا و إفريقيا اسم " **الجزيرة العالمية** – **Worldisland** ". و يرى أن مركز هذه الكتلة هو أهم منطقة بها و التي يسميها " **قلب الأرض –HeartLand**" والتي حوله تدور كل الصراعات الجيوسياسية في العالم. هذه المنطقة المحورية أو منطقة القلب كما توضحها الخريطة أعلاه تقع في الجزء الشرقي لأوراسيا. وحسب ماكيندر السيطرة عليها يتطلب السيطرة على

[1] Pierre CELERIER, « Géopolitique et Géostratégie ».3eme Edition, Paris : presses universitaires de France, 1969, p13.

المناطق المحورية، وللسيطرة على المناطق المحورية يجب السيطرة على أوروبا الشرقية، وهذا ما صاغه في مقولته الشهيرة:" **أن من يسيطر على أوروبا الشرقية يسيطر على قلب الأرض يحكم الجزيرة العالمية ومن يمتلك هذه الجزيرة العالمية يحكم العالم**".[1]

بناء على هذا التصور يعد "البحر المتوسط" الممر المائي المهم الذي يتوسط الجزيرة العالمية، وأي تحالف يمكن أن يقع بين أي قوى بحرية تأتي من هذا الممر وقوى بحرية تأتي من أوروبا الشرقية فإن هذا ما سيمكن هذه القوى من السيطرة على العالم.

1-نظرية الإطار "لنيكولاس سيبكمان":Nicholas Spykman

خريطة رقم (02)العالم الجيوسياسي الجديد حسب نظرية الاطار لسبيكمان 1944

Source:https://coldwargeopolitics.wordpress.com/2016/03/12/geopolitical-/theories-driving-proxy-wars-during-the-cold-war

انتقد نيكولا سبيكمان- (1893-1943) Nicolas spykman في كتابه المعنون " جغرافية السلام- The geography of peaceالمنشور سنة 1944 افكار ماكيندر،

[1] Semra rana GOKMEN, « Geopolitics and the study of international relations » A thesis submitted for the partial fulfillment of the requirements for the degree of Doctor of philosophy, graduate school of social sciences of middle east technical university (Ankara), department of international relations, august 2010,p32.

فقد رفض منطق التعارض بحر–أرض كقاعدة للفكر الجيوسياسي، كما انتقد فكرة ماكيندر التي تعطي أهمية أكثر من اللازم لمنطقة " قلب الأرض – Heart Land".

وذكر بأن السيطرة الحقيقية موجودة في الحزام المحيط "Rimland" أي المنطقة الوسيطة بين "HeartLand " والبحار المحيطة بها (البحر المتوسط) كما ذكر بأن القوة التي تسيطر على هذا الحزام هي التي تسيطر على العالم كله.[1]

2- مقاربة زبيغنيو برزيزنسكي Zbigniew Brzezinski:

تعتبر المقاربة الجيوسياسية لبرزيزنسكي أول مقاربة جيوسياسية اهتمت بالأبعاد الجيوسياسية لصراع على الطاقة في فترة ما بعد الحرب الباردة، حيث ارتكزت دراسته على تطوير أفكار ماكيندر في إحتواء القوة الأوارسية.

تعتبر منطقة شرق المتوسط والبلقان نقطة تقاطع المقاطع الثلاثة الأوراسية والتي تجمع أوروبا وروسيا وأسيا الوسطي والشرق الأوسط، حيث أن ضرورة اختراق أمريكا لهاته المناطق الثلاثة بالنسبة لبرزيزنسكي هي غاية ووسيلة من أجل الهيمنة على موارد الطاقة العالمية وبالتالي احتواء القوة الأوراسيا والسيطرة على العالم.[2]

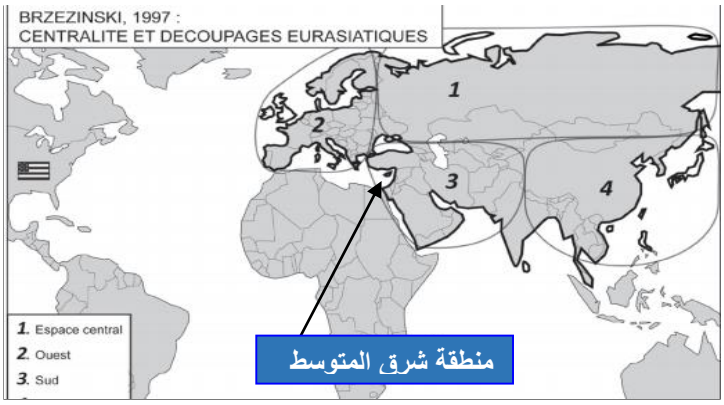

خريطة رقم (03)العالم حسب التقسيم الجيوسياسي لبرزيزنسكي لسنة 1997

source : http://rgh.univ-lorraine.fr/articles/view/95/L_Iran_au_travers_du_prisme_geopolitique

[1] Pascal LOROT, François THUAL « La géoplotique ». 2eme édition,Paris : Montchrestin,2002,pp25,26.

[2] Zbigniew BRZEZINSKI, «THE GRAND CHESSBOARD American Primacy and Its Geostrategic Imperatives».1st ed,New York,1997,p37.

المبحث الثاني: مفهوم الصراع على أمن الطاقة

تم إدراج فيه مفهوم الصراع والمفاهيم الأخرى المشابهة، ومفهوم أمن الطاقة وعملية التحول إلى أمن الغاز في ظل سياسية الانتقال الطاقوي التي يشهدها العالم في ظل التحديات التغيرات المناخية، ومحاولة ربط أمن الغاز بالعلاقات الدولية عن طريق معرفة مختلف مستوياته، ونظريات العلاقات الدولية المفسرة لتفاعلات الصراعية حول الغاز.

المطلب الاول: مفهوم الصراع الدولي والمفاهيم الأخرى المشابهة

1-تعريف الصراع: ينظر إليه باعتباره ظاهرة ديناميكية، فالمفهوم من جانب، يقترح موقفا تنافسيا معينا، يكون كل من المتفاعلين فيه عالما بعدم التوافق في المواقف المستقبلية المحتملة، كما يكون كل منهم مضطرا أيضا لاتخاذ موقف غير متوافق مع المصالح المدركة للطرف الآخر. من هنا كان هناك اتجاه ينصرف إلى التركيز على البعد التنافسي في تعريف الصراع باعتبار أنه أحد أشكال السلوك التنافسي بين الأفراد أو الجماعات، وأنه عادة ما يحدث عندما يتنافس فردان أو طرفان أو أكثر حول أهداف غير متوافقة، سواء كانت تلك الأهداف حقيقة أو متصورة، أو حول الموارد المحدودة[1].

التفرقة بين الصراع والمفاهيم الاخرى المشابهة:

يختلط ويتشابه مفهوم الصراع مع غيره من المفاهيم القريبة منه نسبيا، لكن يظل الفارق بينهم عامل هام في كيفية التعامل مع الخلاف سواء عن طريقة حله او تسويته أو تحويله في أقل التقديرات. و في هذا السياق، يمكن التفرقة بين الصراع، و غيره من المفاهيم، و التي يأتي في مقدمتها، الإختلاف Difference ، عدم الإتفاق Disagreement ، المشكلة Problem النزاع dispute ، العنف Violence ، والحرب War .[2]

[1] منير محمود بدوى، "مفهوم الصراع دراسة فى الاصول النظرية الاسباب والانواع "، مجلة الدراسات المستقبلية ، جامعة أسيوط ، مصر ،1997 ص 36.

[2] أحمد زكريا الباسوسي، "تأثيرات تهديد أمن الطاقة على الصراع الدولي على الغاز الطبيعي: دراسة حالة منطقة حوض شرق البحر المتوسط"، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتورة في فلسفة العلوم السياسية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2018، ص32.

أ. **الاختلاف Difference** : وهو طبيعة انسانية وبشرية، ويعتبر أحد المحركات الرئيسية للحياة البشرية، والتي لا يمكن أن تتطور لولا وجود الاختلاف، لكن تجدر الإشارة إلى أن الاختلاف لا يعتبر سببا رئيسا من أسباب الصراع، وإنما أحد مصادره في حالة تطوره[1].

ب. **عدم الإتفاق Disagreement** : تحدث حالة عدم الاتفاق عند تعبير الأفراد عن تفضيلاتهم وأولوياتهم مقارنة بتفضيلات الآخرين، دون ان ترتب حالة عدم الاتفاق في حد ذاتها أيا من أنواع الأذى أو الضرر أو أي نتائج محددة[2].

ج. **المشكلة Problem** : وتحدث بسبب عدم الاتفاق أو الاختلاف في بعض النتائج على الأقل، لأحد الأطراف، و على الرغم من أن المشكلة يمكن تجنب حدوثها، إلا أنها عادة ما تكون مزعجة، و مكلفة، أو كليهما في آن واحد. وبوجه عام، فإن الأفراد عادة ما يواجهون العديد من المشكلات في حياتهم اليومية، كما أن وجود المشكلات يمثل في حد ذاته مصدرا محتملا للتصعيد. وبالتالي حدوث أزمات أو اتخاد قرارات قد يكون من نتيجتها تطور صورة أو أخرى من صور النزاع[3].

د. **النزاع Dispute**: ويقصد به تعارض في الحقوق القانونية بين طرفين أو أكثر يعترفان بوجود الاختلافات والمشكلات بينهم من جانب، وأن يبدي أحد الأطراف على الأقل استعداده لحل المشكلة، بحيث يمكن تسويته بالتوصل لحلول قانونية وسياسية. ومن ثم فإن التفرقة الأساسية بينه وبين الصراع في كونه أقل حدة، وأقل شمولا[4].

هـ. **الحربWar** ، وتعرف بأنها حالة قانونية تسمح وبصورة متساوية لعدوين او أكثر الاستمرار في صراعهما باستخدام القوة المسلحة. أو بعبارة أخرى، بأنها أعمال العنف المسلح بين دولتين أو أكثر ذوات سيادة. وتعتبر الحرب أقصى صور الصراع عنفا ووضوحا. وفي محاولة أعمق للإيضاح، يمكن الإشارة إلى المقياس الذي طرحه الدكتور منير بدوي للتفرقة بين

---

[1] مرجع نفسه، ص 32.

[2] إكرام بركان، "تحليل النزاعات المعاصرة في ضوء مكونات البعد الثقافي في العلاقات الدولية" ،رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة ، الجزائر،2009، ص13.

[3] Mohammad Abu NIMR, «Conflict Resolution». Cairo, National Center for Middle East Studies, 1994,pp2-3.

[4] أحمد زكريا الباسوسي، مرجع سبق ذكره ص ص 44-43.

الصراع و المفاهيم الأخرى ذات الصلة استنادا على معيار درجة القهر. بحيث يمكن التعبير عنه في الشكل رقم (02)[1].

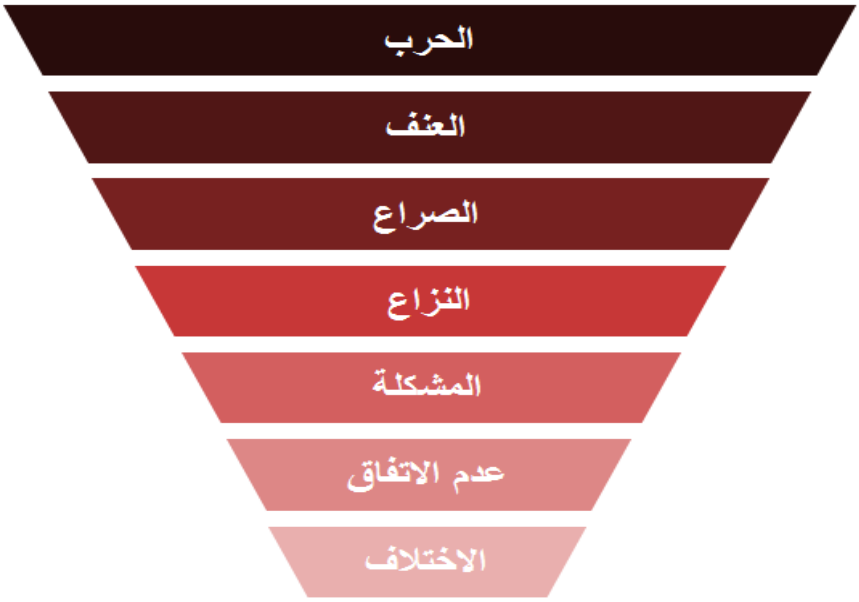

شكل (02) مقياس الدكتور منير بدوي للتفرقة بين الصراع والمفاهيم الأخرى.

المطلب الثاني: من أمن الطاقة إلى أمن الغاز

1- مفهوم أمن الطاقة:

إن مفهوم أمن الطاقة بدأ بالظهور في سياسات الدول الصناعية الكبرى وخاصة عند الولايات المتحدة الامريكية بعد الحوادث التي شهدها النظام الدولي المتمثلة بالحرب العربية الإسرائيلية عام 1973، والثورة الإيرانية الإسلامية عام 1979، وبعد التهديدات الإرهابية لمنشأة البترول الضخمة في دول الخليج العربي، ذات الثقل الاستراتيجي في السوق الدولية للطاقة ارتفعت أسعار البترول بشكل كبير. وبعد هذه الأحداث الدولية أصبح مفهوم أمن الطاقة واضحاً في استراتيجية الأمن القومي للدول الصناعية الكبرى، فقد عملت هذه الدول على صياغة استراتيجية قومية محكمة للحفاظ على الطاقة داخلياً وخارجياً، وبدأت بصرف الأموال على الأبحاث والدراسات المختصة بأمن الطاقة.

[1] أحمد زكريا الباسوسي مرجع سبق ذكره ص 52.

ومنذ ذلك الحين بدأت الإشكالية في تحديد مفهوم واحد لأمن الطاقة سواء من قبل الدارسين والباحثين. أو من قبل جهة الدول المنتجة وكذا من قبل جهة الدول المستهلكة فهناك أبعاد سياسية وأمنية وبيئية، وعوامل اقتصادية متعلقة بعوامل الطلب والعرض وجميعها عوامل مؤثرة في تحديد مفهوم أمن الطاقة.[1]

أصل كلمة الأمن في **اللغة:** "طمأنينة النفس وزوال الخوف". أما **اصطلاحا:** فحسب دائرة المعارف البريطانية هو" حماية الأمة من خطر القهر على يد أجنبية".[2]

يرجع أصل كلمة طاقة إلى الكلمة اليونانية "energie "بمعنى القوة في حالة الحركة، وهي عنصر أساسي يعتمد عليه الإنسان في حياته اليومية، ويصعب تحديد تعريف دقيق للطاقة لأنها ليست شيئا، ولا تأخذ شكلا مميزا كمادّة، ولا تشغل حيزا، فهي ليست شيئا ماديا كباقي الأشياء، غير أنها مصدر كل حركة. وقد حاول البعض تعريفها بالقول أنها" القدرة على أداء عمل، فالطاقة الكلية لأي جسم يرجع أصل كلمة طاقة إلى الكلمة اليونانية "energie "بمعنى القوة في حالة الحركة، وهي عنصر أساسي يعتمد عليه الإنسان في حياته اليومية، ويصعب تحديد تعريف دقيق للطاقة لأنها ليست شيئا، ولا تأخذ شكلا مميزا كمادّة، ولا تشغل حيزا، فهي ليست شيئا ماديا كباقي الأشياء، غير أنها مصدر كل حركة. وقد حاول البعض تعريفها بالقول إنها "القدرة على أداء عمل"، فالطاقة الكلية لأي جسم تعتمد على موضعه وحالة حركته وحالته الداخلية وتركيبته الكيميائية.[3]

يعد مفهوم أمن الطاقة مفهوما جديدا، حيث أن "تشرشل" هو أول من طرح تعريفا لهذا المفهوم حين أشار إلى أن: "أمن الطاقة يمكن في التنوع والتنوع فقط" وقد كان يقصد من خلال تعريفه التأكيد على تنويع المصادر الطاقوية وعدم الاعتماد على مصدر واحد.[4]

---

[1]– حسن الشاغل، "أمن الطاقة"، الموسوعة السياسية، تم تصفح الموقع يوم: 2021/05/19.https://bit.ly/3qsSVtP

[2]– جميلة مرابط، "مفهوم الأمن الطاقوي أبعاده وتجلياته واستراتيجيات تعزيزه"، مجلة القانون والأعمال الدولية، (جامعة الحسن الثاني، 8 مارس2018)، تم التصفح يوم: 2021/05/24. https://bit.ly/35TkMtp

[3]– الوليد ابو حنيفة، "الأمن الطاقوي وأهمية تحقيقه في السياسة الخارجية دراسة في المفهوم والأبعاد"، (المركز الديمقراطي العربي، 13 يناير 2017، تم التصفح يوم:2021/05/21).https://bit.ly/3h8kswo

[4]– المرجع نفسه.

وقد ظهرت تعريفات لمفهوم أمن الطاقة من قبل منظمات وهيئات رسمية نذكر أهمها:

-**تعريف أمن الطاقة حسب الوكالة الدولية للطاقة** : تواصل الاستقرار في الأسعار المقبولة التي هي في المتناول، مع استمرار الاهتمام بقضايا البيئة. وكان تحقيق أمن الطاقة الدولي وراء انشاء هذه الوكالة، من خلال التعاون الدولي المشترك.[1]

-**المفهوم الأمريكي لأمن الطاقة** : يتمثل في العمل على خفض الاعتماد على موارد الطاقة المستوردة من الخارج، وخفض مخاطر الصدمات السعرية بتنوع الموردين.[2]

-**مفهوم الاتحاد الأوربي** : حددت المفوضية الأوربية أربع دعائم رئيسية يقوم عليها أمن الطاقة الأوربي: إدارة الطلب عن طريق التنويع في مصادر الطاقة وتجنب الأزمات في سوق الطاقة و ذلك بالتحكم بالعرض الخارجي.

-**مفهوم روسيا الاتحادية** : يقوم مفهوم أمن الطاقة الروسي على تحقيق أمن الطلب، وأسعار مرتفعة، والتزامات طويلة الأمد، والوصول الآمن إلى الأسواق الدولية خاصة السوق الأوربية. دون الإعاقة من دول العبور، وتمديد أنابيب الطاقة إلى سوق الاتحاد الأوربي، والعمل على خلق توازن في أسواق الطاقة الروسية لمنع أن تكون روسيا مقيدة بسوق واحدة. [3]

2- التعريف الإجرائي لأمن الطاقة:

أمن الطاقة هو مجموع عمليات التحكم في عقود المناقصات الدولية قبل بداية التنقيب، وتأمين عمليات التنقيب والإنتاج في مرحلة الاستغلال، وتنتهي بعملية مراقبة وضمان إمدادات الطاقة من الدولة المصدرة إلى غاية الدولة المستوردة، بما يتطابق مع العقود والاتفاقيات المبرمة.

3-مفهوم دبلوماسية الطاقة

أستخدم مفهوم دبلوماسية الطاقة لأول مرة في تقرير السياسة العالمية للطاقة لسنة 2002، وبالرغم من استعمال الطاقة كوسيلة ضغط سياسية في أزمة البترول لسنة 1973، لكنها كانت

[1]- حسن الشاغل مرجع نفسه.

[2]- حسن الشاغل، مرجع سابق.

[3]- المرجع نفسه.

في وسيلة ضغط في مرحلة الحرب، غير أن أول استعمال فعلي لهذا المفهوم كان سنة 2006 و2009 من طرف روسيا، عندما وجهت سلوكها الخارجي لمساومة دول الاتحاد الأوروبي بإمدادات الغاز، وكان ذلك في مقابل مكاسب جيواقتصادية وجيوسياسية[1]. وفي حالة الصراع حول الغاز في منطقة شرق المتوسط كثفت العديد من الدول جهودها الدبلوماسية من أجل تقاسم الموارد المشتركة وتأمين أمنها الطاقوي بطرق سلمية.

تعريف دبلوماسية الطاقة: بالرغم من أنه لا يوجد تعريف محدد لدبلوماسية الطاقة إلا أن الذي سيتم استخدامه في هذه المذكرة هو أنها العلاقات الخارجية التي تهدف إلى ضمان أمن الطاقة لإحدى الدول مع تعزيز الفرص التجارية في قطاع الطاقة.[2]

4-تعريف أمن الغاز ومحدداته:

أ- تعريف أمن الغاز:

حسب النموذج المقدم من طرف الوكالة الدولية للطاقة فإن أمن الغاز يعرف بالعلاقة بين الإنتاج المحلي من الغاز المحاط بتهديدات مخاطر توقف الإنتاج البحري وتعطل عمليات التنقيب هذا من جهة، وبين الغاز المستورد وقضية الاستقرار السياسي للدول المصدرة وقدرتها على ضمان استمرار عمليات التدفق[3]

[1] Betsy ANNEN, «Géopolitique de l'énergie : risques et enjeux pour la Défense », Centre d'études et de Recherche de l'Enseignement Militaire, Paris,2006,p17.

[2]Yu, K.H, « From energy Diplomacy to Global Governance ? A Case Study On China's Energy Security In The 21st Century», King's College London, United Kingdom; Amin, A. 2017. The age of renewable energy diplomacy. Emirates diplomacy academy.P34.

[3] Kocaslan GELENGUL, «International Energy Security Indicators & Turkey's Energy Security Risk Score»,International Journal of Energy Economics & Policy, Vol.4, No.4,2014, p 736.

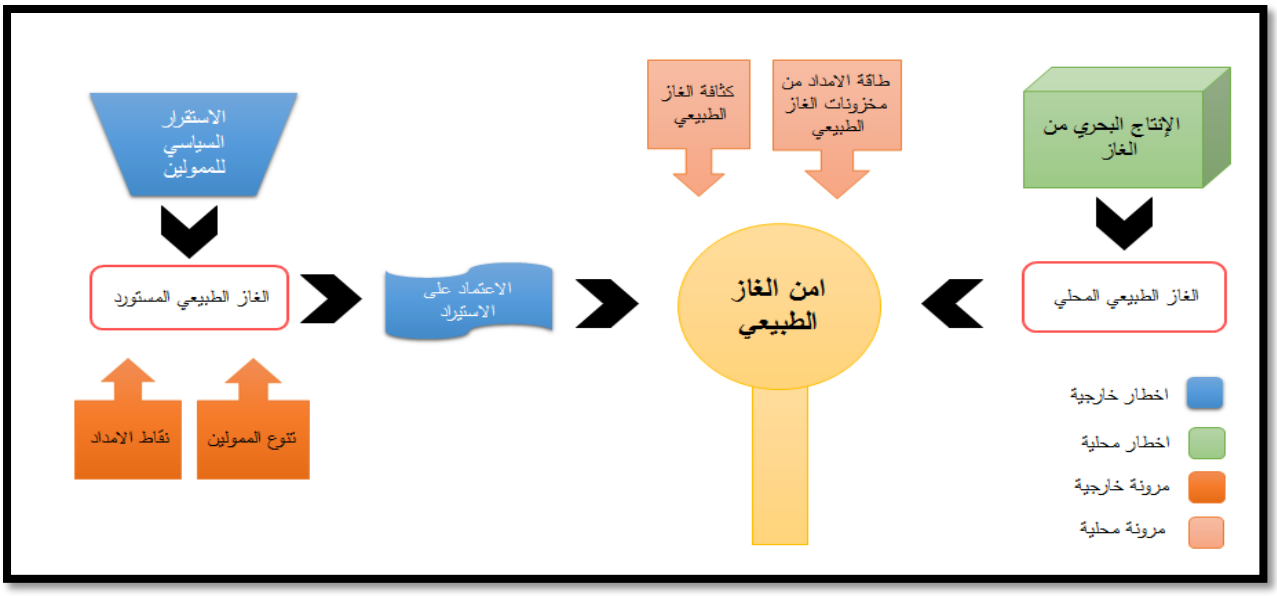

شكل رقم (03) نموذج أمن الغاز الطبيعي للدولة من إنجاز الطالب بالاعتماد على نموذج وكالة الطاقة الدولية

المصدر: https://www.iea.org/areas-of-work/ensuring-energy-security/natural-gas-security

2-محددات أمن الغاز:

يتحكم في تحقيق أمن الغاز محددات منها ما يرتبط بجوانب كمية، وأخرى كيفية، وأخرى ترتبط مباشرة بالتفاعلات والعلاقات بين الوحدات والدول المكونة لنظام الدولة، وهي على النحو التالي:

أ. **الوفرة الكمية Availability**: وتتمثل في وفرة عمليات تدفق، أي قدرة الدولة على الوفاء بالمطالب الخارجية للدول الأخرى.[1]

ب. **الموثوقيةRebiability** : تنطوي الموثوقية على مدّى الحماية التي تتمتع بها خدمات الطاقة من الانقطاع.[2]

[1]- أحمد زكرياء الباسوسي، مرجع سبق ذكره ص25.

[2]- الوليد أبو حنيفة، مرجع سابق.

ت. **التكلفة أو السعر المقبول Affordability**:بحيث ترتبط بشكل أساسي معقولية وملائمة أسعار تدفق الطاقة للدول المستوردة.[1]

ث. **المقبولية البيئية Acceptability**، ويقصد بها توافر مصادر الطاقة التي تحترم وتأخذ بعين الاعتبار المعايير والجوانب البيئية.

ج. **تنوع المصادر Diversification of source**، ويتخذ التنوع مسارين: الأول يرتبط بتنوع مصادر الإمداد بالطاقة، أما الثاني فيتصل بتنويع المصادر دون التركيز على نوع محدد.

ح. **العلاقات بين الدولRelationship Among Nations**، فوجود مستوى مرتفع من العلاقات بين الأطراف الدولية يساعد في إعادة توجيه المصادر للدول الأكثر قربا.[2]

3- هندسة سوق الغاز الدولية :

يتطلب فهم هندسة سوق الغاز الدولية معرفة توزيع الاحتياطي العالمي للغاز في القارات الخمس، وأنواع الغاز المعروضة في السوق الدولية، و ذلك من أجل فهم الفروقات في الأسعار من منطقة لأخرى، مما يؤدي إلى صراع جيوإتصادي بين مختلف الموردين الكبار للغاز في العالم.

أ- احتياطات الغاز العالمية:

يختزن العالم كميات كبيرة من الغاز، وتتصف هذه الكميات المختزنة بسرعة النمو، و قدرت الاحتياطات العالمية المؤكدة من الغاز الطبيعي في نهاية 2020 بحولي 188 تريليون متر مكعب، مرتفعة بحوالي 50 تريليون متر مكعب عما كانت عليه قبل عشرين سنة.[3]

---

[1] الباسوسي، مرجع سابق، ص 25.

[2] مرجع نفسه، ص 26.

[3] شركة بريتيش بيتروليوم، "تقرير شركة بريتيش بيتروليوم لطاقة في العالم"،لندن،أوت 2021،ص34.
https://www.bp.com/content/dam/bp/business-sites/en/global/corporate/pdfs/energy-economics/statistical-review/bp-stats-review-2021-full-report.pdf

السنة / الدولة	1999	2009	2019	2020	النسبة المؤية العالمية
	مليار متر مكعب				
روسيا	32.9	34.0	38.0	38.0	19.1
إيران	23.6	28.0	32.0	32.0	16.1
قطر	11.5	26.2	24.7	24.7	12.4
الولايات المتحدة الامريكية	4.5	7.4	12.9	12.9	6.5
تركمنستان	2.6	8.2	19.5	19.5	9.8
الصين	1.4	2.9	6.4	8.4	4.2
نيجيريا	3.3	5.0	5.4	5.4	2.7
الجزائر	4.4	4.3	4.3	4.3	2.2
النرويج	1.2	2.0	1.6	1.5	0.8

جدول رقم (01) يوضح احتياطات الغاز الكبرى العالمية لسنة 2020

المصدر : من إنجاز الطالب بالاعتماد على معطيات مجلة بريتيش بتروليوم لسنة 2021.

https://www.bp.com/content/dam/bp/business-sites/en/global/corporate/pdfs/energy-economics/statistical-review/bp-stats-review-2021-full-report.pdf

1- أنواع الغاز في السوق الدولية:

أ- **غاز الأنابيب PIPELINE GAS:** هو ذلك الغاز المورد بحالته الغازية عبر أنابيب، يتميز بعدة مشاكل أثناء عملية النقل والاستخدام بسبب الحيز الضخم الذي تشغله كمية منه تحتوي على قدر معين من الطاقة بالمقارنة بالغاز المسال.[1]

ب- **الغاز الطبيعي المسال LNG:** هوغاز طبيعي تمت إسالته تحت الضغط الجوي العادي لتبريد لدرجة 160 مئوية تحت الصفر،مما يقلل من حجمه ويسهل عملية نقله بكميات كبيرة[2].

[1] James CONCA, «Natural Gas — Not Renewables — Is Replacing Nuclear Power», *Forbes*, May 16, 2016 at http://www.forbes.com/sites/jamesconca/2016/05/16/natural-gas-is-replacing-nuclear-power-not-renewables/#399022764abb

[2] Jane NAKANO, Michelle MELTON, « Coming Changes in the Asian LNG Market? », CSIS, March 28, 2014 at http://csis.org/publication/coming-change-asian-lngmarket

2- أسواق و أسعار الغاز العالمية :

تختلف هندسة سوق الغاز كليا عن هندسة سوق البترول، حيث تنقسم جغرافيا إلى ثلاثة مناطق تمثل ثلاثة أسواق رئيسية يختلف فيها سعر الغاز من سوق لأخرى.

السوق الأمريكية : و هي سوق تعتمد على الغاز الطبيعي المسال، و تمثل الولايات المتحدة الأمريكية أكبر نسبة من هاته السوقة لكن الأسعار تبقى منخفضة بالمقارنة بالأسواق الأوروبية والأسوية مما يجعل الولايات المتحدة الأمريكية تسوق كميات كبيرة من الغاز الطبيعي المسال في أوروبا.

السوق الأوروبية : تعتمد بنسبة 40 بالمائة على خطوط الأنابيب الروسية و على النرويج و الجزائر من أجل تنويع الإمدادات.

السوق الأسيوية : تعتبر السوق الأولى عالميا من حيث الطلب، مما يجعل السعر في هاته السوق هو الأعلى عالميا.[1]

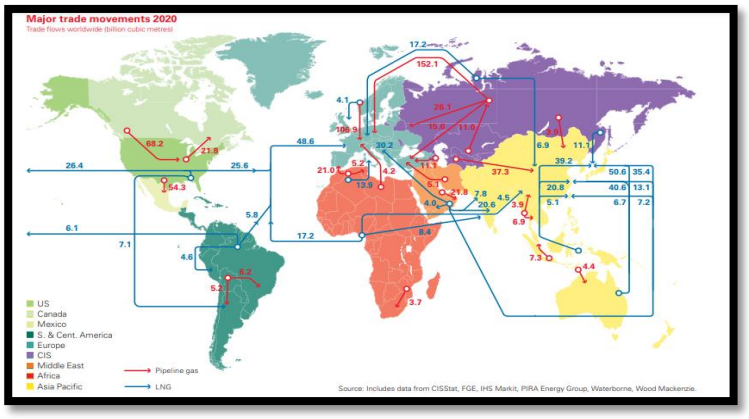

خريط رقم (04) توضح سوق الغاز الدولية لسنة 2020.

https://www.bp.com/content/dam/bp/business-sites/en/global/corporate/pdfs/energy-economics/statistical-review/bp-stats-review-2021-full-report.pdf

المطلب الثالث: أمن الطاقة في نظرية العلاقات الدولية

لقد عرفت العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة تغيرا كبيرا على المستوى الأنطولوجي، حيث برزت القوة الاقتصادية كبديل جديد للقوة العسكرية، فنجد أن نظريات العلاقات الدولية كانت تشير في الغالب إلى الأمن الطاقوي خاصة الغاز على خلاف بقية السلع الاقتصادية له أهمية

[1] شركة بريتيش بيتروليوم، نفس المرجع ص 41

بالغة لأن الطاقة تعتبر مصدرا اقتصاديا حيويا، فأهمية القطاع الطاقوي كقطاع فرعي للأمن تكمن في كونه أحد أهم مسائل الأمن الوطني، حيث أن العلاقات التي تنتج بين الدول المنتجة والدول المستهلكة لمصادر الطاقة تخلق حالة من عدم الاستقرار خاصة إذا كان هناك عجز في تموين الدول المستهلكة من قبل الدول المنتجة، ما يجعل الدول المنتجة في حالة تأهب لاستعمال القوة العسكرية، أو يجعل الدول المنتجة تستخدم مصادرها الطاقوية كسلاح استراتيجي إما بتوظيفه بشكل مباشر أو غير مباشر.[1]

- **من منظور النظرية الواقعية:**

إلى أن الدولة هي المرجعية الأساسية في التحليل وتحصر الأمن في البعد العسكري فقط، وهي لا تصنف العامل الاقتصادي ضمن السياسات العليا، إلا أن الأمر بالنسبة للنفط كان دائما مغايرا ومختلفا. حيث نجد بعض المفكرين الواقعيين أمثال "ريتشارد يولمان" و "جيسيكا ما تيوس" اهتموا بالأبعاد السياسية والاقتصادية في إطار توسيع مفهوم الأمن، فقد لاحظوا أن البعد السياسي سجل وجوده حتى خلال الحرب الباردة، وذلك في النقاش حول الأمن القومي في الولايات المتحدة الأمريكية. وتم ربط الاعتماد المتبادل في المجال الاقتصادي والتبعية النفطية بالأمن القومي مطلع السبعينيات من القرن العشرين، واعتبر الكثير من الدارسين أن التجارة الخارجية كسياسة أمن قومي نظرا لتطور وتشابك العلاقات الاقتصادية .كما أن المنظور الواقعي التقليدي يربط البعد الاقتصادي للأمن الذي يتمثل في القوة العسكرية للدولة، فالأمن الاقتصادي يعني الأسس الاقتصادية والمالية للقوة العسكرية للدولة، والتي تساعدها للدخول في سباق التسلح، وهو ما يستدعي ضرورة انسجام تطلعات الدولة مع القدرات والامكانيات المتاحة لها. كما يمكن تحويل قوة عمل القدرات الإنتاجية من المجال المدني إلى أغراض الإنتاج العسكري[2].

بحيث تعتبر المدرسة الواقعية بأن الطاقة هي واحدة من سياسات القوة العالمية والتي تستخدم كأداة مشروعة في السياسة الخارجية للدول، خاصة أن سوق الطاقة العالمي ليس لديه القدرة على ضمان التوريد طويل الأجل، ويشير الواقعيون أنه من التاريخ اكتسبت الطاقة والمعادن والغذاء والماء أهمية استراتيجية كبرى في أسواق السلع، وهي عادة ما تستخدم كسلاح من طرف

[1]– الوليد أبو حنيفة، مرجع سابق.

[2]– الوليد أبوحنيفة، المرجع نفسه.

المصدرين، وكذلك تعتبر من أهم المحفزات في النزاعات المسلحة. وقد برز الاهتمام بالطاقة عموما والنفط على وجه الخصوص بعد أزمة النفط سنة 1973، إذ مثلت مسألة أمن إمدادات النفط أهم المسائل التي اهتمت بها السياسات الخارجية للدول. ويرى الواقعيون بأن أكبر تهديد للطاقة حاليا يتمثل في تهديدات الحركة المتطرفة والأنظمة المارقة، التي تشكل خطر على إمدادات الطاقة ونقلها وتوزيعها خاصة تلك المتمركزة في الشرق الأوسط، والذي يحتوي على ثلاثة أرباع نفط العالم وتقريبا نصف إنتاج الغاز الطبيعي العالمي. ويعتقد مايكل كلير أن العالم يتطور باتجاه صعود قوى دولية جديدة ويشهد في ذات الوقت تقلص للموارد، ما سيؤدي الى زيادة احتمال تصاعد حدوث حروب على الطاقة[1].

- **من منظور النظرية الليبرالية:**

نجد ضمن تياراته نظرية الاعتماد المتبادل في تفسير العلاقات الدولية التي تركيز على البعد الاقتصادي. فقد جسدت الثورة الصناعية فكرة الاعتماد المتبادل بين الدول، بحيث جعلت كل دولة بحاجة ماسة إلى دولة أخرى لتوفير مستلزماتها وتسويق منتجاتها السلعية، وهذا الاعتماد المتبادل وضع الأمن الاقتصادي لكل دولة تحت سيطرة دولة أخرى. ومن خلال فكرة الاعتماد المتبادل المركب التي طرحها "روبرت كيوهان" و "جوزيف ناي" التي برزت في الفترة التي أعقبت الحرب الباردة ما زاد من العلاقات التعاونية وتوزيع الإمكانات والموارد المتاحة بين الوحدات الدولية. وبذا نجد أن للأمن الطاقوي برز في هذا الشق حيث أن الاعتماد المتبادل من تقاسم الموارد المتاحة، من شأنه أن يخلق علاقات سلمية بين الدول بذلك نجد أن العلاقة بين الدولة المنتجة والمستوردة للمصادر الطاقوية هي علاقات وطيدة بحكم الحاجة المتبادلة بين الطرفين فالدول المنتجة تحتاج لتصدير مواردها، أما الدول المستهلكة فإن نشاطها الاقتصادي مربوط بتلك الموارد خاصة، ونظرا لكون معظم الدول الصناعية الكبرى، غير قادرة على تحقيق تأمين حاجياتها النفطية، فإن سياستها الأمنية والطاقوية ستتجه إلى تحقيق أو ضمان تدفق النفط من المناطق النفطية بشتى الوسائل.

[1]– وداد غزلان، "أمن الطاقة في الاستراتيجية العالمية: الواقع والأبعاد"، مجلة العلوم الإنسانية–جامعة محمد خيضر بسكرة، (العدد 39/38، مارس 2015)، ص111.

الأمر الذي يجعل كل طرف مرتبط بالأخر ويحرص علا عدم نزع هذه العلاقات، ولعل أهم طرف كذلك هي دول العبور التي قد تشكل تهديدا لطرفين السابقين لكن في حال إشراك هذه الأخيرة في العلاقة من خلال ربطها بمصالح أخرى من خلال منتجات وسلع ما، فإن ذلك سيجعلها تسعى بدورها لضمان استمرارية تلك العلاقات.

أما فكرة القوة الناعمة Soft Powerالتي تشير إلى القدرة على تحقيق الأهداف عن طريق الاستمالة لا الإكراه، فنجد أن دولة ما إذا كان لديها القدرة على تفعيل إمكانياتها (خاصة لمصادرها الطاقوية) لتبلغ أهدافها، يبرز ذلك جليا في محددات الساسة الخارجية للدول التي تمتلك تلك الموارد الطاقوية وتقوم بتوظيفها.[1]

على عكس الوقعيين، ينظر أصحاب الطرح الليبرالي المؤسساتي نظرة أكثر تفاؤلا لأمن الطاقة، فعوض أن تلجأ لدول إلى الحروب والصراعات من أجل الاستحواذ عليها فإنها ستؤمنه بطريقة سلمية نظر لأن لحروب تكلفها أكثر، وبإيعاز من المؤسسات الدولية التي تخلق حالة من الاستقرار والأمن الاقتصادي عن طريق تقنين وتنظيم العلاقات الدولية، فأمن الطاقة حسب منظور الليبرالية المؤسساتية يؤسس على قوة الثقة بين اللاعبين في السوق من جهة وعلى مفهوم الاعتماد المتبادل كمفتاح لضمان أمن الطاقة من جهة أخرى، اذ تهدف المؤسسات الدولية للطاقة في هذا الصدد إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. فرض قيود قانونية ملزمة لتعزيز الشفافية وتنظيم سوق الطاقة، كالسماح ببناء خطوط الأنابيب تحت سطح البحر.
2. إنشاء اتفاقيات متخصصة قطاعيا في أمن الطاقة.[2]

[1]– الوليد أبو حنيفة، مرجع سابق.

[2]– وداد غزلان، مرجع سابق، ص112.

المبحث الثالث: الأهمية الجيوسياسية لمنطقة شرق المتوسط

تحظى منطقة شرق المتوسط بأهمية بالغة نظرا لموقعها الجيوسياسي، وامتلاكها لثروات هائلة من موارد الطاقة التي تتصارع عليها دول المنطقة من أجل تأمين أمنها الطاقوي والنهوض باقتصاداتها، لكن الخصوصية الجغرافية للمنطقة واحتوائها على العديد من الجزر الكبيرة، جعل قضية ترسيم الحدود بين دول المنطقة أمر صعب وبالأخص مع اكتشاف حقول غاز جديدة في المناطق البحرية المتنازع عليها.

المطلب الأول: شرق المتوسطمن الجغرافية السياسية إلى الجيوسياسية

تقسيم المياه البحرية حسب معاهدة مونتيغو باي UNCLO لسنة 1982 :

البحر الإقليمي Territorial Sea :

وهو عبارة عن امتداد المياه الساحلية من اليابسة إلى 12 ميل بحري (22كم) كحد أقصى، وتعتبر منطقة سيادة كاملة للدولة بالرغم من أنه يحق للسفن الأجنبية سواء كانت عسكرية أو مدنية العبور من خلال ما يسمى بالمرور البريء، كما تمتد سيادة الدولة أيضا لكل من النطاق الجوي وعمق البحر الخاضع لتلك المنطقة.

المنطقة المجاورة Contiguous Zone:

هي عبارة عن امتداد البحر الإقليمي بـَ12 ميل بحري أخرى مما يجعلها تساوي 24 ميل بحري (44،5 كلم) و هي المنطقة التي تمارس فيها الدولة حقوقها الجمركية و الأمنية .

المنطقة الاقتصادية الخالصة Exclusive Economic ZoneEEZ :

تعرف بأنها المنطقة الواقعة بعد البحر الإقليمي وملاصقة له، تمتد لمسافة 200ميل بحري(370 كيلومتر).[1]

[1] اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة 1982، المادتين 55 و 57، على الموقع الرسمي للأمم المتحدة.
http://www.un.org/depts/los/convention_agreements/texts/unclos/unclos_a.pdf

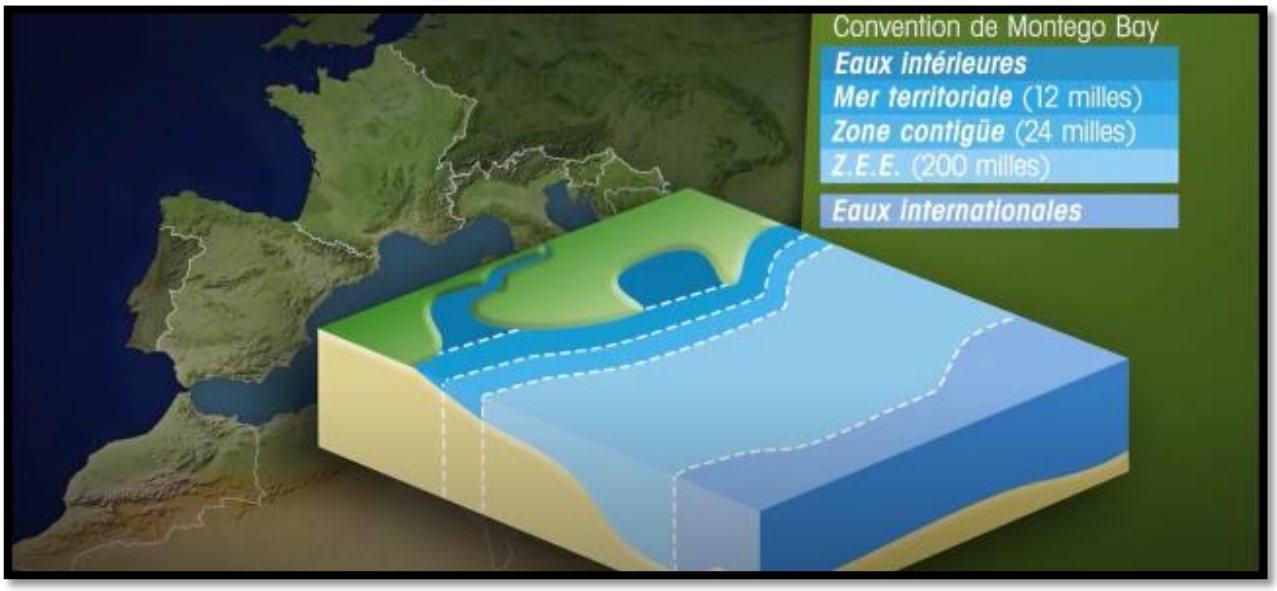

شكل رقم (04) يوضح تقسيم المياه البحرية حسب معاهدة **مونتيغو باي UNCLO لسنة 1982.**

المصدر : http://geoconfluences.ens-lyon.fr/glossaire/zone-economique-exclusive-zee

تعريف البحر المتوسط :

1- التعريف الجغرافي:

هو ذلك البحر الذي يتوسط ثلاث قارات: إفريقيا، أوروبا واسيا؛ فمن الناحية الإيتيمولوجية هو بحر محاصر من قبل أراض، تاريخه لا يمكن فصله عن تاريخ هذه الأرض المحيطة به[1]. وبذلك فقد شكل البحر المتوسط صلة وصل بين هذه القارات، حيث ساهم موقعه الوسط في جعله يتمتع بمناخ مناسب جدا للحياة البشرية بكامل المتطلبات الفيزيولوجية[2].

تقع منطقة شرق حوض المتوسط في الجهة الشرقية من البحر الأبيض المتوسط، يحدها شمالا، كل من تركيا واليونان، وجنوبا، كل من مصر وشمال شرق ليبيا، وشرقا، كل من سوريا، ولبنان، وإسرائيل، وقطاع غزة، وغربا المسطح المائي بين كل من اليونان شمالا وشمال شرق ليبيا جنوبا، مرور بجزيرة كريت اليونانية، بالإضافة الى جزيرة قبرص.

[1]Jean Marie CROUZATIER, « Géopolitique de la méditerranée ». Paris : centre régional des lettres de Midi-Pyrénées, 1988, p11

[2] كريم الزبيدي و نعمة الدليمي،" البحر المتوسط و الصراعات الدولية "، مؤسسة ثامر العصامي، 2018،ص13

خريطة رقم (05) توضح الموقع الجغرافي للبحر المتوسط

المصدر : http://www.cosmovisions.com/MerMediterranee.htm

وتضم منطقة شرق حوض المتوسط بعض الجزر الاستراتيجية، منها جزيرة قبرص الدولة، وتقع في شمال شرق الحوض، وهي عضو في الاتحاد الأوروبي وجزيرة كريت، والعديد من جزر بحر إيجة، في شمال الحوض، والذي يفصل بين كل من تركيا واليونان، ولعل أهمها جزيرة رودس، التي ارتبطت بالهدنة الشهيرة الخادعة بين العرب وإسرائيل إبان حرب فلسطين الأولى عام (1948)، والتي مهدت لقيام دولة الاحتلال الإسرائيلي.[1]

التعريف الجيوسياسي:

من الناحية الجيوسياسية يمكن تقسيم المتوسط إلى قسمين شرقي وغربي؛ في الأول يشهد عدة صراعات كالصراع التركي اليوناني، الصراع العربي الإسرائيلي، و الأزمة البلقانية؛ أما في المتوسط الغربي المشكل الأكبر يكمن في العلاقات اللامتكافئة التي تجمع دول المغرب العربي المنفردة مع أوروبا الموحدة[2].بالإضافة إلى وجود قوى لا تنتمي للمتوسط جغرافيا لديها رهانات

[1]– محمد قشقوش، "صراع النفوذ العسكري والأمني في شرق المتوسط"، السياسة الدولية، (العدد 23، 2018)، ص82.

[2] – جلال حدادي ، " معضلة الأمن الجزائري في الفضاء المتوسطي "، النشر الجامعي الجديد،2017، ص 40

ومصالح تنافسية حيث لا يمكن حصر مفهوم المتوسط جيوسياسيا في مجموعة من الدول فهو يتسع و يضيق وفقا لرؤية، و أهداف و مصالح الدول في التعاون المتوسطي[1].

حوالي أربعة ملايين برميل تعبر يوميا المتوسط عبر قناة السويس، 2.5 منها على أنابيب بالتوازي مع القناة. و1.5 مليون برميل تعبر القناة بشكل مباشر. وبالتالي فإن مسألة امن الممرات والطرق البحرية هي حيوية بالنسبة لنقل البترول والطاقة في هذا الفضاء.

خريطة رقم (06) توضح الموقع الجغرافي لحوض شرق المتوسط

المصدر : https://www.turkpress.co/node/46106

تشكل منطقة شرق البحر المتوسط مثلثا جيوسياسيا تتداخل نقاطه الثلاث في مفترقات الطرق الاستراتيجية الحيوية لقارات العالم القديم، لذلك تعتبر حلقة الوصل بين أوروبا وآسيا وإفريقيا، ففي أوروبا تدخل اليونان وتركيا وفي آسيا تركيا، والزاوية الثانية من المثلث في القارة الإفريقية يوجد مضيق جبل طارق في المغرب وقناة السويس في مصر التي يمر من خلالها خط التجارة الأوروبي من الخليج إلى جنوب شرق آسيا، ويقع رأس المثل في منطقة المضائق التركية

3- عبد الحق زغدار، " إشكالية أمن المتوسط في ظل العولمة بين الإستراتيجيات الغربية و مواقف دول جنوب المتوسط" أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، السنة الجامعية 2010م، ص 143

البوسفور والدردنيل، أما الضلع الأيسر فيمتد من خليج عدن ليطل على البحر الأحمر ووادي النيل.[1]

وتبوأ شرق المتوسط في الوقت الراهن موقعا مهما في نقل البترول والغاز الطبيعي إلى أسواق الاتحاد الأوروبي عبر الممرات المائية الاستراتيجية، لذلك يعتبر مصدرا مهما للطاقة[2]، ومنها ممرا البسفور والدردنيل، وهما ممران تركيان يربطان بين البحرين الأسود والمتوسط عبر بحر إيجة، حيث يصل الأول بين البحر الأسود وبحر مرمرة، ثم يكمل الثاني إلى بحر إيجة، وهما قد حولا البحر الأسود من بحر مغلق إلى بحر شبه مفتوح، مما أعطى مميزات استراتيجية عسكرية واقتصادية للاتحاد السوفييتي السابق ثم ورثته، خاصة روسيا وأوكرانيا.

كما تربط قناة السويس المصرية بين الشرق والغرب، لخدمة التجارة الدولية، وخاصة النفط. بين منابعه شرقا، وأسواقه غربا، كما أنه جاري استكمال ازدواج المجرى الملاحة بأعماق كبيرة، مما سيسمح بعبور الناقلات العملاقة، وحاملات الطائرات الكبيرة، ويوفر مميزات أمنية، ويخفض من قيم التأمين البحري الباهظة.[3]

وأكد "هنتنغتون" في كتابه صدام الحضارات، الأهمية الكبيرة لمنطقة شرق البحر الأبيض المتوسط، باعتباره أنها مهم الحضارات وملتقى مختلف الثقافات المختلفة، مما جعلها بيئة خصبة للمواجهة والاضطرابات، نظرا لخطوط لصدع التي تحتويها، وهدا ما أكدته المدرسة الديكارتية الكلاسيكية باعتبار أن منطقة شرق البحر تمثل حزام التحطيم ، لذلك تتنافس عليه القوى العظمى في إطار التحالفات لمواجهة النفوذ الروسي والإيراني والصيني في المنطقة.[4]

- **المتوسط ممر حيوي للتجارة العالمية:** حوالي أربعة ملايين برميل تعبر يوميا المتوسط عبر قناة السويس، 2.5 منها على أنابيب بالتوازي مع القناة. و 1.5 مليون برميل تعبر القناة بشكل مباشر. وبالتالي فإن مسألة امن الممرات و الطرق البحرية هي حيوية بالنسبة لنقل البترول و الطاقة في هذا الفضاء.

---

[1]- سمية حذفاني، "تأثير جيوسياسية النزاع على الغاز في معادلات التوازنات الاستراتيجية لمنطقة شرق البحر المتوسط"، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، جانفي 2021، ص650.

[2]- سمية حذفاني، مرجع سابق، ص650.

[3]- محمد قشقوش، مرجع سابق، ص82.

[4]- سمية حذفاني، مرجع سابق، ص650.

المطلب الثاني: الأهمية الاقتصادية لمنطقة شرق حوض المتوسط

تزخر منطقة حوض المتوسط بثروات طبيعية ومعدنية حيوية، سواء لاقتصادات دول الضفة الشمالية أو لاقتصادات دول الجنوب. تتركز هذه الثروات أساسا في الضفة الجنوبية الشرقية لحوض المتوسط وتتمثل أساسا في الغاز.

ازدادت أهمية منطقة شرق المتوسط بشكل كبير بعد نشر هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية دراسة في عام 2010، تفيد بأن منطقة شرق المتوسط بها ثروة هائلة من النفط والغاز الطبيعي تقدر بـ 122 تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي و1.7 مليار برميل احتياطي من النفط، و تشير تقديرات التنقيب عن الغاز أن تلك المنطقة بها كميات أكبر من ذلك بكثير مما يجعل لتلك المنطقة أهمية كبيرة، وعلى ذلك أسرعت الدول المطلة على تلك المنطقة بترسيم حدودها البحرية حتى تؤمن حصتها من تلك الثروات التي تقع في نطاق حدودها و تعمل على استغلالها والاستفادة منها مما أدى لنشوب الصراع في تلك المنطقة و بالرغم من أن ثروات تلك المنطقة من الغاز الطبيعي تقدرب122 تريليون قدم مكعب تقريبا إلا أن الحقول المكتشفة والتي يتم العمل بها تقدر ب68 تريليون قد مكعب و من أهم تلك حقول المكتشفة في منطقة شرق المتوسط و التي تتوزع بين دول المنطقة على النحو التالي[1]:

- ✓ **قطاع غزة:**

▪حقل "غزة مارين": على مسافة 36 كم من شواطئ غزة وبعمق 600 مترا تحت سطح البحر، بمخزون يقدر ب 1 ترليون قدم مكعب. اكتشفته عام 2000 شركة " بريتش غاز" التابعة لشركة "بريتش بتروليوم".

- ✓ **إسرائيل:**

▪حقل "تانين": بمخزون يقدر ب 1.2 تريليون قدم مكعب وعلى بعد 120 كلم غرب حيفا وبعمق 5500متر.

▪حقل "ليفياثان": بمخزون يقدر ب 17تريليون قدم مكعبة، ويقع على مسافة 135 كم من شواطئ مدينة حيفا، وبعمق 1600 متر تحت سطح البحر.

[1]– أحمد جمال الصياد وآخرون، "مسار ومآلات الصراع في شرق المتوسط"، (المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجيةوالاقتصادية والسياسية)، 3 يناير 2021، تم التصفح يوم:2021/04/22. https://bit.ly/2TaBBgR

تم اكتشاف الحقلين عام 2012.[1]

▪حقل "داليت": الذي يبعد 60كم عن مدينة حيفا، والذي يبلغ احتياطه ما بين 35 و50 تريليون قدم مكعب من الغاز.[2]

✓ **قبرص:**

▪حقل "أفروديت": على بعد 180 كم من الشاطئ الجنوبي الغربي لقبرص، وبعمق 1700متر تحت سطح البحر، بمخزون يقدر بـ9تريليونات قدم مكعب. اكتشف في عام 2009 من قبل شركة "نوبل إنيرجي".[3]

▪ حقل "كاليبسو" : اكتشف هذا الحقل شركتي (إني) الإيطالية و (توتال) الفرنسية ويقدر حجم الاحتياطي في هذا الحقل من 6 إلى 8 تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي.[4]

✓ **مصر:**

▪ حقل" ظهر": عام 2015، ويعد حتى اليوم، أكبر حقل غاز في البحر المتوسط بمخزون مؤكد 30 تريليون قدم مكعب. يبعد عن شواطئ مدينة بور سعيد المصرية نحو 200 كلم. وطبقا لتقديرات شركة "إيني" فإنها سوف تستخرج منه نحو مليار قدم مكعبة في السنة الأولى للإنتاج، لترتفع تدريجيا حتى يصل إلى 2.5 مليار قدم مكعب في العام 2019، وهذا الإنتاج سيشكل نحو 40 بالمئة من إنتاج مصر من الغاز.[5]

▪ حقل "أتول": يقع هذا الحقل في منطقة امتياز شمال دمياط البحرية ويقدر حجم الاحتياطي بهذا الحقل بـ1.5 تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي.[6]

---

[1]– خالد حمادة، "تطوير غاز شرق المتوسط التحديات والإمكانيات المتاحة"، ص3.

[2]– مصطفى صلاح، "غاز شرق المتوسط ومستقبل الصراع الإقليمي"، (مركز الحوكمة وبناء السلام، صنعاء اليمن، أوت 2018)، ص2.

[3]– خالد حمادة، مرجع سابق.

[4]– أحمد جمال الصياد وآخرون، مرجع سابق.

[5]– خالد حمادة، مرجع سابق.

[6]– أحمد جمال الصياد وآخرون، مرجع سابق.

خريطة رقم (07) توضح الحقول المكتشفة في شرق حوض المتوسط

- https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2018/04/180419092055183.html

في نفس السياق وبالتوازي، وبالتوازي ع هذه الاكتشافات الغازية تتزايد التعقيدات السياسية بالدول المعنية وما يتعلق من خلافات ومشاكل حول الحدود البحرية لكل بلد، وبالتالي حصة كل دولة من هذه الاكتشافات، وما قد تمثله من فرص للتعاون الاقتصادي والسياسي إلى تهديدات عسكرية.

وعلى خلفية هذه الأهمية المتزايدة لاكتشافات الغاز، حظيت هذه المنطقة بوضعية فريدة، لما تتسم به منطقة حوض شرق البحر المتوسط بقدر كبير الأهمية كونها تتضمن احتياطات استراتيجية ضخمة لهذه المنطقة على النحو التالي:[1]

1. الأهمية الجيوبوليتيكية للمنطقة الأوسع التي يقع فيها وهي منطقة الشرق الأوسط التي تضم حوالي 47% من احتياطي النفط و41% من احتياطي الغاز في العالم. وزاد من أهميتها انفتاح البحر المتوسط على تقاطع آسيا وأوروبا وإفريقيا، واتصاله بطرق التجارة العالمية عبر مضائق السويس والبوسفور وجبل طارق.

[1]– مصطفى صلاح، مرجع سابق.

2. الآمال الجيوسياسية التي يحملها الغاز في تلك المنطقة بالنسبة إلى دول الجوار والتي راهن البعض على أنها ستغير المعطيات السياسية والاقتصادية لدول المنطقة.

3. الصراع على استغلال ثروات الهيدروكربون والتنافس على طرق تصديرها والتزاحم على حصص الأسواق الخارجية، بالإضافة إلى تحويل دول المنطقة إلى لاعب دولي صاعد في لعبة الغاز.

4. المنافع السياسية والاقتصادية والأمنية التي افترض كثيرون أن الغاز سيأتي بها لدول المنطقة[1].

ومع توالي الاكتشافات، رفعت هذه التقديرات آمال دول شرق البحر المتوسط، وفتحت شهية شركات النفط والغاز، وألهبت التنافس الإقليمي على الموارد، وجذبت انتباه القوى الدولية إلى ثروة إضافية وبؤرة صراع محتملة. كما أن اكتشاف الغاز في هذه المنطقة جاء مترافقًا مع مشاكل متعددة، لعل أهمها:

1. معظم دول شرق المتوسط لم تكن جاهزة لناحية البيئة القانونية المناسبة لاستثمار الثروات قبالة سواحلها. ومع بدء الاكتشافات قبل حوالي عقد من الزمان، دخلت دول المنطقة في سباق مع الوقت.

2. غالبًا ما كان الاتفاق على ترسيم الحدود وتحديد الحقول مع الدول المجاورة معلقًا، لكن مع الاكتشافات الضخمة، أصبحت المسألة مهمة للغاية، وباتت موازين القوى أكثر أهمية في المعادلة.

3. لا يضمن اكتشاف الغاز بحدِّ ذاته للدولة صاحبة الحق الاستفادة منه سواء داخليًّا أو للتصدير، بل يجب أن يكون الاكتشاف مجديًا، وتدخل عوامل متعددة في هذه المعادلة أهمها وجود سوق للاستهلاك وبنية تحتية مناسبة، يضاف إليها وجود مشتر وطرق نقل إلى الأسواق الخارجية في حال كانت الكميات المكتشفة تفوق حاجة الاستهلاك المحلية[2].

---

[1]– علي حسين باكير، "النزاع على الغاز في شرق التوسط وخاطر الاشتباك"، (مركز الجزيرة للدراسات، 19 أبريل2018)، تم التصفح يوم:2021/04/10. https://bit.ly/3zZzDAF

[2]– علي حسين باكير، مرجع سابق.

- الجيوسياسية هو حقل علمي متشعب ومتعدد الاختصاصات، لا يكمن حصره في مجال أو مستوى واحد.
- يوجد اختلاف صريح بين الجيوسياسية والجغرافيا السياسية على المستوى الإبستيمولوجي وبين الجيوإستراتيجية والجيوسياسية على المستوى السميولوجي.
- استخدام المقاربات الجيوسياسية مرتبط بطبيعة الصراع وموقعه الجغرافي في الجزيرة العالمية.
- مقاربة برزيزنسكي المحددة لمنطقة تصادم الأوراسيا مع الأطلسية هي الأقرب لفهم الصراع القائم في منطقة شرق المتوسط على الموارد.
- يمكن استخدام مقاربة سبيكمان في دراسة التنافس الجيوسياسي الأمريكي الروسي على غاز شرق المتوسط.
- الصراع هو تصادم مصالح عميق وشامل ومعقد وهذا ما يميزه على المفاهيم الأخرى وعلى رأسها النزاع، الذي يكون أقل حدة وأقل شمولا، مما يجعله أسهل لتسوية، بعكس الصراع.
- الأمن الطاقوي في حالة الغاز الطبيعي لا يقتصر فقط على الوصول إلى موارد الطاقة واستخراجها، بل يتعدى ذلك إلى القدرة على ضمان وتأمين استدامة توريد الغاز لدول المستوردة.
- يمكن استخدام الأمن الغازي كوسيلة ضغط من أجل تحقيق أهداف جيوسياسية و/أو جيوإقتصادية.
- الغاز الطبيعي يعتبر من أهم بدائل الانتقال الطاقوي والذي يصنف كمورد طاقوي نظيف وصديق للبيئة، مما يجعل سوقه واحتياطاته العالمية تتطور باستمرار.
- الأهمية الجيوسياسية لمنطقة شرق المتوسط تتمثل في الاحتياطات الغازية الهائلة وقربها من القارات الثلاث الأكثر طلبا للطاقة، حيث تمثل نقطة تقاطع جيواستراتيجية حساسة.

الفصل الثاني: خريطة الصراع حول الغاز في شرق المتوسط

لقد ساهم الموقع الجيوسياسي لمنطقة شرق المتوسط واحتوائها على عدد هائل من الثروات الجيواقتصادية من جعلها ساحة صراع بين دول المنطقة من أجل ضمان أكبر قدر ممكن من ثروات الرصيف القاري للمنطقة، ولم تقتصر خريطة الصراع في شرق المتوسط عل دول المنطقة فقط بل اتسعت لتشمل القوى الكبرى العالمية التي تعاني من نقص في موارد الطاقة بسبب الزيادة المستمرة على الطلب ونمو أسواقها وتضاعف الطلب على الغاز الذي شهدت هندسة سوقه الدولية في السنوات الأخيرة تغيرات جذرية بعدما أصبح البديل الأكثر نجاعة في سياسة الانتقال الطاقوي العالمية.

يتناول الفصل الثاني تفصيل لخريطة الصراع الجيوسياسي حول الغاز بين الأطراف الأساسية المتنازعة من جهة، وأطماع الأطراف الدولية في المنطقة من جهة أخرى، ومحاولة دمج التفاعلات الصراعية الداخلية والخارجية في خريطة صراع شاملة.

المبحث الأول: صراع التركي-اليوناني حول الغاز في شرق المتوسط

يعد الصراع التركي اليوناني من أشد وأقدم الصراعات في منطقة شرق المتوسط، والتي مازالت لحد الساعة تشهد العديد من مظاهر الصراع المتباينة، وفي هذا المبحث سوف نتطرق إلى الخلفيات التاريخية للصراع ومختلف مظاهر التصعيد بين الدولتين، وذلك من أجل رسم خريطة صراع جيوسياسية متكاملة الأبعاد.

المطلب الأول: جذور الصراع التركي-اليوناني.

يشكل البحر المتوسط محور الارتباط التركي اليوناني ليس فقط عبر التجاور الجغرافي بل أيضا عبر التاريخ المشترك بين الدولتين[1]،فالعلاقات التركية اليونانية لم تكن أبدا علاقات عادية، فلطالما كانت الدولتين على أبواب المواجهة العسكرية، حيث تضاربت المصالح الاقتصادية والقيم الأيديولوجيا مع الأهداف الجيوسياسية، مما أسفر عن العديد من مظاهر العنف السياسي طيلة المائة سنة التي أعقبت استقلال اليونان عن الإمبراطورية العثمانية، بيد أن القضية القبرصية سنة 1974 قد شكلت منعرج خطيرا في العلاقات التركية القبرصية، ولا تزال إلى يومنا هذا تلقي بظلالها على المشهد الجيوسياسي لمنطقة شرق المتوسط[2].

إن التقسيم الأوروبي العشوائي للدولة التركية بعد معاهدة لوزان 1923، والذي عمد إلى حصر الأراضي التركية قاريا بمقابل تسليم جميع الجزر المحيطة بتركيا لليونان، كان يهدف إلى خلق قومية تركية جديدة محصورة في بعدها القاري، لا يمكنها التوسع جيوسياسيا في مجالها الحيوي بدون أن تتحصل على جزر خارج مساحتها القارية[3].

---

[1] Camille LE BORGNE, «l'européanisation du différend gréco-turc», Lyon, institut d'études politique de Lyon,2005,p7.

[2] Christophe CHICLET, «Le conflit gréco-turc vu d'Athènes », Athènes, Entretien avec le secrétaire général du ministère grec des Affaires étrangères, Automne 1997,p69.

[3]Stéphane YERASIMOS, «les rapports Gréco-Turcs - mythes et réalités », Paris, Harmattan, Histoire et Perspectives Méditerranéennes, 1988, p39.

بالرغم من قيود معاهدة لوزان التي حصرت الأتراك في بعدهم القاري لمدة 51 سنة، إلا أنهم لم يتقبلوا الواقع الجيوسياسي المفروض عليهم من قبل القوى الأوروبية الكبرى، حيث قامت تركيا سنة 1974 بالتحرك العسكري جنوبا على مستوى جزيرة قبرص بحجة الدفاع عن القومية التركية وحماية القبارصة الأتراك، وبعد سنة من الصدام المسلح في الجزيرة، تدخلت الأمم المتحدة سنة 1975 لتقوم بتقسيم الجزيرة إلى قسمين، قسم جنوبي معترف به دوليا وعاصمته نيقوسيا، أغلبية سكانه من القبارصة اليونانيين، وقسم شمالي تعترف به سوى تركيا، ورغم ذلك فهو يضم برلمان مستقل، ورئيس منتخب، ولديه سيادة داخلية داخل إقليمه بالأخص مع وجود 30000 جندي تركي دائم في قبرص الشمالية.[1]

بينما فرضت الأمم المتحدة الخط الأخضر كمنطقة عازلة بين القسمين، وكما هو موضح في الخريطة رقم(08) فإن القسم الجنوبي أكبر مساحة من القسم الشمالي بما يتناسب مع اتفاقية فيينا سنة 175لتبادل السكان بين قبرص الشمالية والجنوبية[2].

خريطة رقم (08) توضح تقسيم الأمم المتحدة لجزيرة قبرص سنة 1974

Source :https://www.lexpress.fr/actualites/1/monde/sans-grand-espoir-l-onu-reunit-chypriotes-grecs-et-chypriotes-turcs-a-geneve_2149539.html

[1] Mathieu PETITHOMME,« Politique et sociétés à Chypre aujourd'hui »,Revue Cahiers balkaniques,2020, p10.

[2] Grueil-Dieudé MAGALII, « Le problème chypriote aux frontières de l'Union européenne, Paris, L'Harmattan, 2008, p133.

المطلب الثاني: مظاهر الصراع التركي–اليوناني حول الغاز

لطالما اعتمدت تركيا في تلبية احتياجاتها من الغاز على شبكة خطوط أنابيب عابرة للبحر الأسود، قادمة من روسيا، وإيران، وأذربيجان، مما جعلها تخضع دائما لتبعية خارجية بنسبة تزيد عن 70 بالمائة، وهذا ما شكل تهديد مباشر ومستمر لأمنها الطاقوي طيلة السنوات الماضية[1]، ومع توالي اكتشافات الغاز في حوض شرق المتوسط من طرف قبرص اليونانية، ومصر، وإسرائيل، غيرت تركيا من استراتيجيتها وتوجهاتها الجيوسياسية، حيث استثمرت أنقرة سنة 2017 في العديد من السفن المختصة بعمليات التنقيب في البحر الأسود والبحر المتوسط، بهدف استكشاف حقول غاز جديدة في منطقتها الاقتصادية الخالصة[2].

وتقول عالمة السياسة بريندا شافر BrendaShaffer من جامعة بنسلفانيا الأمريكية في هذا الصدد:

"...energy and politics are inseparable..", since "...energy security is an integral part of foreign and national security policies of states..."[3]

ويتبين لنا من كلامها أن الأمن القومي للدولة ونجاعة سلوكها الخارجي في السياسية الدولية، يرتبط مباشرة بقدرة الدولة على تحقيق أمنها الطاقوي، في ظل الارتباط الوثيق الذي تلعبه الطاقة في توجيه السياسية الداخلية والخارجية الدولة.

[1] Nicolas MAZZUCHI, « Que penser de la découverte turque d'hydrocarbures en mer Noire ?»», Toulon, Fondation Méditerranéenne d'Etudes Stratégique,2020, p3.

[3] Brenda SHAFFER, «Energy Politics», Philadelphia, University of Pennsylvania Press,2009,p3.

1-جيوسياسية الوطن الأزرق التركية(Patrie Bleue).

إن التحركات البحرية التركي في البحر المتوسط، وانتشار سفنها الحربية والاستكشافية في المناطق الاقتصادية الخالصة التركية، ينطوي تحت راية العقيدة الجيوسياسية التركية المسماة الوطن الأزرق(Mavi Vatan)، والتي تهدف إلى بسط السيادة التركية على مناطق بحرية شاسعة تعتبرها تركيا الطريق الوحيد من أجل تحقيق أمنها الطاقوي، وهذا ما يشكل تعدي على المناطق البحرية لدول شرق المتوسط وعلى رأسها اليونان[1].

ونلاحظ هنا أن جيوسياسية الوطن الأزرق التركية تهدف من جهة إلى تعزيز السيادة التركية على مناطق بحرية واسعة في حوض شرق المتوسط، ومن جهة أخرى تسعى إلى توسيع النفوذ في المنطقة، وذلك عن طريق تأجيج الصراع مع اليونان وقبرص اليونانية من أجل الضغط على الاتحاد الأوروبي والدخول في مفاوضات تسمح لتركيا بتقاسم ثروات شرق المتوسط بالمناصفة مع الدول المنطقة.

2- الصراع التركي-اليوناني حول المنطقة الاقتصادية الخالصة وجزر بحر إيجة:

تمتلك الدول المطلة على البحار نوعين من الحقوق في منطقتها الاقتصادية الخالصة، الأولى تتمثل في الحقوق الخاصة بالسيادة على عمليات التنقيب واستغلال الموارد الطبيعية والبيولوجية المكتشفة أو التي سوف يتم استكشافها، وذلك لأهداف اقتصادية خالصة، أما ثانية، فهي تمتثل في حق إنشاء جزر اصطناعية وتنصيب منشئات بحرية على طول امتداد منطقتها الاقتصادية الخالصة[2].

إن الصراع التركي-اليوناني حول المنطقة الاقتصادية الخالصة قائم على موضوع الجزر التي سلمت لليونان بعد معاهدة لوزان، والتي تطالب اليونان بأن تكون لها مياه إقليمية قدرها 12 ميل بحري، وفي حالة كانت مأهولة بسكان فيحق لها أن تمتلك منطقة

[1] Arnaud PEYRONNET, « vers une crise maritime gréco-turque pérenne en Méditerranée ? », Toulon, Fondation Méditerranéenne d'Etudes Stratégique, 18.11.2020, p4.

[2] B.TERTRAIS, « Avis de tempête sur les frontières maritimes», Le Monde, La vie, Hors-série, p.171.

اقتصادية خالصة بما يتوافق مع قاعدة بحر الشمال المطبقة في قانون البحار UNCLOSلسنة 1982[1].

وحسب الرؤية اليونانية فإنه في حالة تقسيم الحدود البحرية بهذه الطريقة سوف تحصر تركيا في أرضيها ولن يصبح لها مياه إقليمية مطلة على بحر إيجة[2]، ومنالجانب الأمني فإن تركيا لا تقبل إقصائها من التواجد في بحر إيجة كونها ترى في تسليح الجزر اليونانية بعدَ 1975 تهديد مباشر لأمنها القومي[3].

خريطة رقم (09) توضح الجزر اليونانية في بحر إيجة بتصرف الطالب

Source:http://www.ieee.es/Galerias/fichero/docs_opinion/2019/DIEEEO39_2019MAUBON-Egeo_ENG.pdf

[1] Julia VASSALOTI, «Rough Seas: The Greek-Turkish Aegean Sea Dispute and Ideas for Resolution», Los Angeles, Loyola Marymount University and Loyola Law School, 2011, p395.

[2] Diane ELIE,« Frontières maritimes et ZEE stratégiques en Méditerranée La rivalité gréco-turque en mer Egée » Comité Marine & Océans,2020,p2.

[3] محمد صخري، "التنافس التركي-اليوناني والصراع الجيواستراتيجي على منابع الطاقة في شرق المتوسط وبحر إيجة"، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية،2018/06/11، تم التصفح يوم: 2021/04/28.

التصعيد التركي-اليوناني في محيط جزيرة قبرص:

منذ أن اكتشف شركة نوبل إينرجي الأمريكية لحقل أفروديت في المنطقة الاقتصادية الخالصة القبرصية سنة 2012، قامت تركيا مباشرة في المطالبة بحق القبارصة الأتراك في تقاسم الثروات الباطنية الموجودة في المنطقة الاقتصادية الخالصة للجزيرة، غير أن الأزمة السورية أخرت تصعيد الجانب التركي إلى غاية سنة 2018،أين باشرت تركيا بالتنقيب على الغاز في المنطقة الخالصة القبرصية الشمالية[1].

وفي ردها على التصعيد التركي في محيط جزيرة قبرص، طالبت اليونان بتمديد المياه الإقليمية الخاصة بجزرها المحاذية لتركيا من 6 ميل بحري إلى غاية 12 ميل بحري بما يتوافق مع القانون البحار UNCLOS[2].

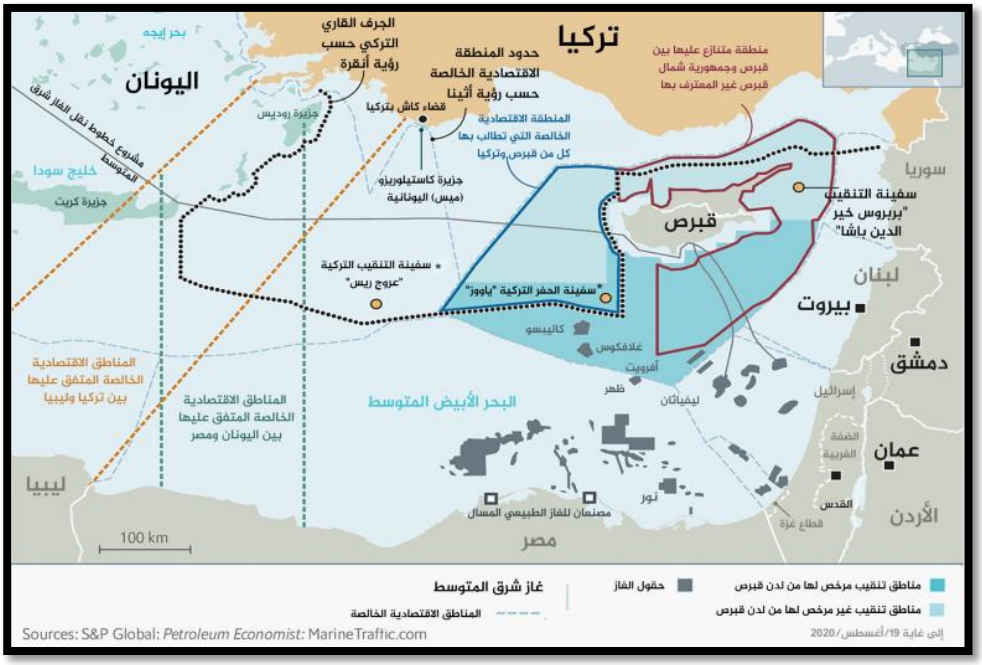

خريطة رقم(10) توضح المناطق الاقتصادية الخالصة لكل من قبرص و اليونان وتركيا

المصدر : MarineTraffic.com : S&P Global petroleum Economist

[1] Fabien MERZ, « La Turquie et la crise en Méditerranée orientale», Zurich, Politique de sécurité: analyses du CSS, No 275, Décembre 2020 ,p3.

[2] Mauro BONAVITAM, «Contemporary strategies and conflicts in the Aegean Sea region», Madrid, the Spanish institute of strategic studies, 2019,p13.

إقصاء تركيا من منتدى الغاز لدول شرق المتوسط:

في شهر جانفي 2019 شكلت دول شرق المتوسط المنتجة والمستهلكة للغاز منتدى يجمع مصالح الدول المعنية في سبيل التعاون من أجل تقاسم ثروات المنطقة، ومن بين أهدافه الرئيسية هو مشروع خطوط أنابيب **EastMed** والذي سنتطرق له بالتفصيل في الفصل الثالث، حيث مثل إقصاء تركيا من هذا المشروع رسالة واضحة لتركيا من طرف دول شرق المتوسط، والتي اعتبرتها تركيا إقصاء لحقوقها في ثروات المنطقة وتهديد لأمنها القومي[1].

توسيع مناطق تنقيب السفن التركية في محيط جزيرة كاستيلوريزو Kastellorizo .

إن إقصاء تركيا من مشروع **EASTMED** جعلها تكثف عمليات التنقيب في المنطقة الاقتصادية الخالصة القبرصية وحتى المناطق المتنازع عليها مع اليونان بمحيط جزيرة كاستيلوريزو.

« Le 21 juillet 2020, la Turquie avait déployé 18 bâtiments militaires près de l'île grecque de Kastellorizo, dont les espaces maritimes au sud et à l'est faisaient l'objet de travaux turcs pour la prospection offshore. La marine grecque avait, en réponse, mis en alerte toutes ses unités déployées en mer Egée. »[2]

إن إرسال تركيا في تاريخ 21 جويلية 2010 لسفن التنقيب والاستكشاف في محيط جزيرة كاستيلوريزو، ترافقها 18 قطعة بحرية حربية من أجل حماية عمليات التنقيب، زاد من تعقيد المشهد السياسي في المنطقة، مما دفع البحرية اليونانية إلى وضع قواتها في حالة تأهب قصوى، وكما توضح الخريطة رقم (10) فالرقعة الحمراء الممتدة المحيطة بقبرص والجزر اليونانية تمثل الامتداد الجيوسياسية للعقيدة التركية المسماة الوطن الأزرق، و يقول الأدميرال التركي **سيم غوردونيز CemGürdeniz** الأب الروحي للعقيدة الجيوسياسية التركية " **الوطن الأزرق** " في تصريح لوكالة الأنباء الفرنسية بتاريخ 23 أوت 2020 :

[1] Fabien MERZ, op.cit , p4.

[2] Arnaud PEYRONNET, op.cit , p2.

« ...Si la Grèce appuie sur la détente, ce sera la fin de l'Otan...Les pays européens devraient faire pression sur la Grèce pour qu'elle abandonne certaines revendications maritimes...»[1]

يتبين لنا من تصريح الأدميرال غوردونيز أن تركيا تلعب على الورقة حلف الناتو من أجل الضغط على الدول الأوروبية في سبيل الحصول على تنازلات من طرف اليونان فيما يخص مسألة المناطق البحرية المتنازع عليها، وبعكس اليونان التي ليس لها وزن في حلف الناتو، تعتبر تركيا ثاني قوة عسكرية في حلف الناتو بعد الولايات المتحدة الأمريكية بحسب عدد الجنود المشاركين في الحلف[2].

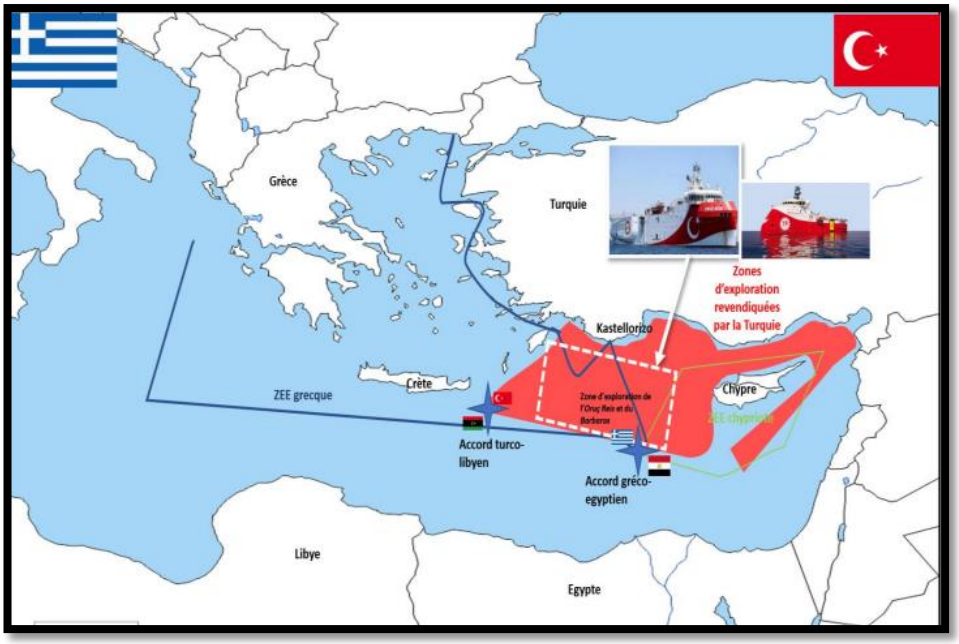

خريطة رقم (11) توضح مناطق تنقيب السفن التركية في محيط جزيرة قبرص والجزر اليونانية.

Source : https://fmes-france.org/wp-content/uploads/2020/11/Vers-une-crise-maritime-greco-turque-perenne.pdf

لم تتوقف كرونولوجيا الصراع التركي-اليوناني عند هذا الحد بل شهدت سنة 2020 عدة مواجهات مباشرة عسكرية بين الدولتين على المستوى الأمني، أما على المستوى الجيوسياسي الذي هو موضوع هاته الدراسة فقد أقدمت كل من تركيا واليونان

[1] Ibid, p3.

[2] ترتيب دول حلف شمال الأطلسي من حيث عدد الجنود على الموقع الرسمي للحلف :
https://www.nato.int/cps/en/natohq/nato_countries.htm

بالتحرك جيوسياسيا في مجالهما الحيوي الإقليمي، عن طريق إبرام مذكرات تفاهم تخص توحيد المناطق الاقتصادية الخالصة لكل من تركيا واليونان مع ليبيا ومصر على التوالي، والتي سوف نتعرض لها بالتفصيل في الفصل الثالث.

المطلب الثالث: خريطة الصراع التركي اليوناني في إطار المواقف الدولية.

من أجل فهم الصراع الجيوسياسي التركي اليوناني حاولنا القيام برسم خريطة الصراع عن طريق استعمال نموذج الوكالة السويسرية لتنمية والتعاون الذي يركز على الفاعلين الأساسيين والثانويين ونوعية العلاقات التي تربط بينهما، وتقديم ظاهرة اللاتماثل في القوة من خلال الحجم النسبي لدوائر الممثلة للفواعل، وتعبير عن علاقات العداء والتحالف من خلال استعمال الخطوط[1].

1- تحديد القضايا/المشاكل:

- قضية جزيرة قبرص.
- الصراع على المنطقة الاقتصادية الخالصة.
- الجزر اليونانية في بحر إيجة.
- حلف الناتو.

2- تحليل الخريطة :

تظهر لنا الخريطة أن قضية جزيرة قبرص هي نواة الصراع التركي-اليوناني، في حين تبرز تركيا كقوة كبرى في الصراع التركي-اليوناني بالمقارنة باليونان التي تظهر أقل قوة، بينما يدل اتجاه الأسهم على التأثير الكبير الذي تمارسه تركيا على قبرص الشمالية، وكذلك اليونان على قبرص الجنوبية، وهذا ما يفسر وجود علاقة تحالف بين كل طرفين.

[1] Simon MASON and Sandra RYCHARD, «CONFLICT ANALYSIS TOOLS», Freiburg, Swiss Agency for Development and Cooperation, SDC Conflict Prevention and Transformation Division,2005,p5.

أما العلاقات التركية فالخطوط المنكسرة تعبر على عدم التوافق والتوتر السائد بين الدولتين بسبب قضية قبرص وكذاك مسألة المنطقة الاقتصادية الخالصة.

بالنسبة للأطراف الخارجية فتبرز فيها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي كحلفاء لليونان، وذلك من أجل مصالح اقتصادية (شركات الغاز الدولية ومشروع EastMed) ولتحقيق أهداف جيوسياسية، أما تركيا فبرغم من انتمائها لحلف الناتو إلا أن علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي فهي متقطعة وضعيفة، بيد أن علاقتها مع روسيا قوية وذلك بحكم الارتباط الطاقوي القوي لتركيا مع روسيا طيلة العقود الماضية.

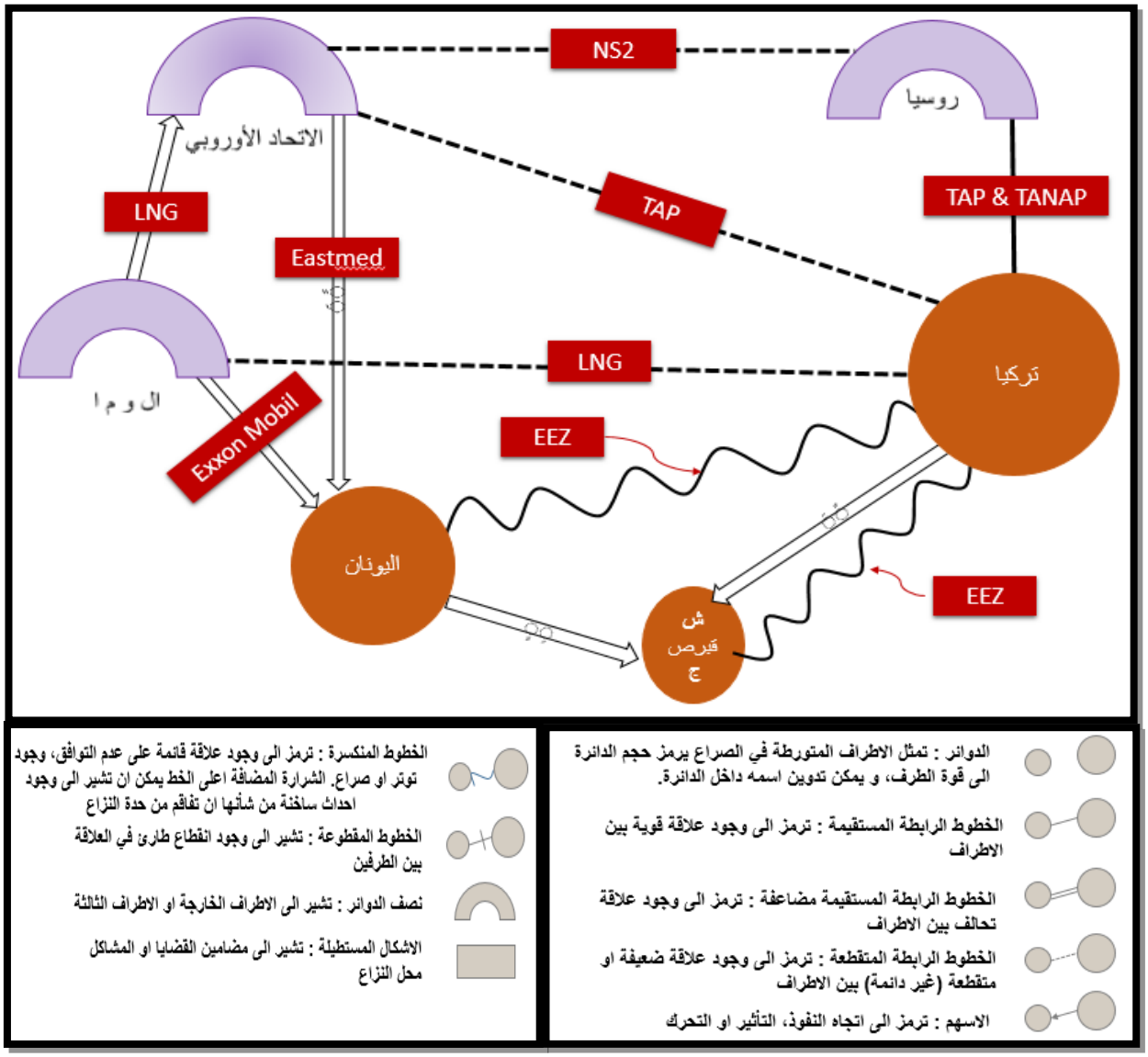

الشكل رقم (05): خريطة الصراع التركي اليوناني حول الغاز من إنجاز الطالب

المبحث الثاني: الصراع اللبناني-الإسرائيلي- الفلسطيني حول الغاز.

يعد الصراع الصراع اللبناني-الإسرائيلي-الفلسطيني حول الغازمن أعنف وأشد الصراعات في منطقة شرق المتوسط، فلقد عرفت العلاقات اللبنانية-الإسرائيلية-الفلسطينية العديد من الحروب والأزمات الدبلوماسية طيلة السبعون سنة الماضية، غير أن الصراع التقليدي الذي كان بين الأطراف الثلاثة كانت تدور أحداثه حول الأرض، التي لطالما انتهكت إسرائيل حقوق البلدين واحتلت مساحات شاسعة من الدولتين بدون وجه حق، بيد أن اكتشافات حقول الغاز في حوض ليفاثان[1]، الذي تشترك فيه الدول الثلاثة فتح باب جديدا من الصراع سوف نحاول تحديد أبعاده و فهمه في هذا المبحث.

المطلب الاول: أبعاد الصراع الإسرائيلي-اللبناني حول الغاز

إن الصراع الإسرائيلي-اللبناني يصنف من الصراعات الجوهرية العنيف المتعددة الأبعاد، الذي تترابط فيه صراعات المصالح والقيم مع الصراعات الهيكلية[2]، مما يجعل من الصعب تسوية أو تحويل بدون تدخل الطرف الثالث.

1.البعدالتاريخي الدبلوماسي :

يشكل عدم اعتراف لبنان بإسرائيل منذ إنشائها عام 1948، والعلاقات الدبلوماسية المقطوعة بين الدولتين والتي عرفت العديد من الحروب الدموية[3]، حيث تعتبر الدولتان في حالة حرب دائمة ومستمرة. وبالتالي فإنه لا توجد قنوات تواصل أو تفاوض مباشر مشترك. وهو ما قد دفع الجانب اللبناني للجوء إلى طرف الثالث سواء من خلال المنظمات الدولية كالأمم المتحدة، أو حتى طرف دولي ثالث كالولايات المتحدة الأمريكية.

---

[1] Samuel FURFAR, « Le gaz de la mer du Levant : Casus Belli ou une chance pour la coopération régionale ? » La Revue de l'Énergie n° 610 – novembre-décembre 2012, p458.

[2] «SOURCES AND TYPES OF CONFLICT» pdf http://www.docstoc.com/docs/3558748/Conflict-Resolution-Part-Module-RS-SOURCES-AND-TYPES-OF-CONFLICT

[3]-سمية حذفاني، مرجع سابق، ص 652.

وفي هذا الصدد يقول أريل كوهين:

" *… Efforts at third-party facilitation to find a solution have so far failed. Threats by Lebanese Hezbollah against Israel's offshore energy infrastructure pose a serious security risk …*"[1]

ويحاول الكاتب أن يربط فشل الوساطة التي يقوم به الطرف الثالث الأمريكي من أجل ترسيم الحدود بالتهديدات التي يشكلها حزب الله بالنسبة للمحطات الغاز البحرية القريبة من السواحل اللبنانية، ويجدر الإشارة أن الوساطة الأمريكية كانت دائما منحازة للجانب الإسرائيلي، لعدة أسباب منها المتعلقة بعقود شركة نوبل إنيرجي الأمريكية مع إسرائيل، وأخرى جيوسياسية تهدف لضمان أمن الطاقة لإسرائيل في مقابل إضعاف الطرف اللبناني.

2.البعد الجيوسياسي:

إن ما يميز الصراع بين إسرائيل ولبنان عن باقي حالات الصراع في منطقة شرق المتوسط يكمن في عدم وجود أي اتفاقية تعين أو ترسيم الحدود بين الدولتين، مما يحفز إسرائيل على التوسع جيوسياسيا وزيادة نفوذها في المنطقة، وهذا ما يجعل الوضعية أكثر تعقدا.[2]

زيادة التصعيد من الجانبين مع الاكتشافات الأخيرة للغاز وتواصل عمليات الاستكشافات قبالة السواحل الإسرائيلية في منطقة يعدها لبنان جزءا من المنطقة الاقتصادية الخالصة الإسرائيلية، بما يتوافق مع قانون البحار لسنة 1982.[3]

---

[1]Ariel COHEN, "Behind the Israeli–Lebanese gas row," *The Wall Street Journal*, July 26, 2011, http://online.wsj.com/article/SB10001424053111903591104576467770696928708.html.

[2]– أحمد زكريا الباسوسي، مرجع سابق، ص 99.

[3]–سمية حذفاني، مرجع سابق، ص 652.

3-البعد الاقتصادي:

ويعاني لبنان من خلل هيكلي في مؤسسات الدولة، ويرجع ذلك إلى اتفاق أكتوبر 1947، الذي قسم مناصب الدولة بحسب المجموعات الدينية والمذهبية المشكلة لسكان الدولة[1]، مما ساهم في عدم استقرار البلاد بسبب الصراعات والتوازنات الطائفية الداخلية، ولا تسيطر أمنيا على جميع التراب الوطني. في هذا الإطار، يخشى أن تفاقم الثروة المحتملة من الغاز الصراع الداخلي على تقسيم الثروة والتصرف فيها، وأزمة الوقود الخانقة التي تشهدها لبنان منذ مطلع عام 2021 مما يجعل استغلال الغاز المتواجد في رصيفه القاري ضرورة ملحة.

ولقد قامت لبنان سنة 2017 باستيراد كميات كبيرة من الغاز، موزعة على العديد من الموردين: 25 بالمائة من إيطاليا، و32 بالمائة من ليبيا، و 15 بالمائة من فرنسا، و10بالمائة، أي بمجموع يمثل 82 بالمائة من احتياجاتها من الغاز الضروري لتوليد الكهرباء والتدفئة، وهذا ما يمثل تهديدا لأمنها الطاقوي بشكل مباشر[2].

ويصف الباحث زهير الحامدي القدرة اللبنانية في مجال استغلال الغاز قائلا:

"... لا يمتلك لبنان القدرة العسكرية ولا الخبرة من أجل تأمين منشآته النفطية التي تبنى في المستقبل لإنتاج الغاز. وشرط ذلك أن يوحد لبنان جبهته

[1] Salam Khoury ELSAIFI, « LA FINUL ET LES CONFLITS ISRAÉLO-LIBANAIS », Montréal, UNIVERSITÉ DU QUÉBEC À MONTRÉAL , MÉMOIRE PRÉSENTÉ COMME EXIGENCE PARTIELLE DE LA MAÎTRISE EN SCIENCE POLITIQUE, mai 2013,p16.

[2] Chloé BERNARD,«L'EXPLOITATION DES GISEMENTS GAZIERS EN MEDITERRANÉE : LE REMÈDE AUX MAUX DU LIBAN ? » Paris, Comité Energies et Environnement,p9.

الداخلية، ويعزز قدراته الإدارية لتنظيم قطاع الطاقة واستغلال ثروة الغاز المحتملة بكفاءة وشفافية، وهذا ما يبدو صعب التحقيق في الوضع الراهن..."[1]

مظاهر الصراع اللبناني-الإسرائيلي حول الغاز:

1- الصراع على الحدود البحرية :

تعود بداية الصراع اللبناني-الإسرائيلي حول الغاز إلى سنة 2010 أين قامت قبرص باكتشاف حقل أفروديت الواقع في الحدود البحرية الفاصلة بين كل من إسرائيل وقبرص ومصر[2]، حيث لم تمضي سنة واحدة على هذا اكتشاف حتى قامت الدولتين بترسم حدودهم البحرية في سنة ديسمبر 2010[3]، بدون أخذ بعين الاعتبار الإحداثيات الجغرافية لترسيم الحدود القبرصية اللبنانية في سنة 2007[4].

توضح الخريطة رقم (12) المساحة البحرية التي خسرتها لبنان بعد ترسيم الحدود البحرية الإسرائيلية-القبرصية سنة 2010، والتي تزيد عن 860 كلم، وتعد الخطوة التي قامت بها إسرائيل غير بريئة بحكم امتلاكها لتقرير هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية المفصل، إحداثيات المواقع الجغرافيا لحقول الغاز في شرق المتوسط.

قضية البلوك 9 الواقع في المنطقة الحدودية بين إسرائيل ولبنان، حيث تعتبره لبنان تابع للمنطقة الاقتصادية الخالصة لها بالاعتماد علة اتفاقية ترسيم الحدود بين

---

[1]- زهير الحامدي ، "الآثار الجيوسياسية لاكتشافات الغاز الإسرائيلية في شرق المتوسط"، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سبتمبر 2012)، ص121.

[2] Benjamin AUGE, « L'espoir d'une indépendance énergétique retrouvée en Égypte», Paris, Institut Français des Felations Internationales, Février 2016, p8.

[3] اتفاقية ترسيم الحدود البحرية القبرصية الإسرائيلية بتاريخ 17 ديسمبر 2010.
https://www.un.org/depts/los/LEGISLATIONANDTREATIES/PDFFILES/TREATIES/cyp_isr_eez_2010.pdf

[4] اتفاقية ترسيم الحدود البحرية القبرصية اللبنانية بتاريخ 17 جانفيى 2007.
https://www.un.org/depts/los/LEGISLATIONANDTREATIES/STATEFILES/LBN.htm

قبرص ولبنان سنة 2007، لكن اتفاقية ترسيم الحدود بين إسرائيل وقبرص تضع جزءا كبيرا من البلوك 9 تحت سيادة إسرائيل[1].

وما نلاحظه في الصراع القائم على البلوك 9 هو تماطل اللبناني في المصادقة على اتفاقية ترسيم الحدود مع قبرص، حيث لم يصادق البرلمان اللبناني على الاتفاقية بسبب ضغوط تركية تصب في عدم إبرام الاتفاقية مع حكومة قبرص اليونانية.

خريطة رقم(12) توضح البلوك رقم 09 الواقع بين لبنان وإسرائيل

Source : https://www.franceculture.fr/geopolitique/gaz-entre-le-liban-et-israel-le-casse-tete-du-bloc-9

ولقد شكل فيما بعد اكتشاف إسرائيل لحقل كاريش سنة2013[2] في المنطقة الحدودية البحرية اللبنانية-الإسرائيلية دليلا واضحا علىأن إسرائيل كانت تعلم مسبقا الإحداثيات الجغرافية الدقيقة للحقل.

وبالرغم احتجاجات لبنان المتتالية لدى الأمم المتحدة، إلا أن إسرائيل قامت بزيادة وتيرة التنقيب قبالة المنطقة الاقتصادية الخالصة اللبنانية، وتزامنت عمليات التنقيب

[1] Nada ABDULRAHIM, Christine GODART, Najwa EID, « Hydrocarbures offshore Situation actuelle et opportunités», Bierut, Section Economique Commerciale, Ambassade de Belgique à Beyrouth,2018,p6.

[2]Benjamin AUGE, Op.cit, p8.

مـع زيـادة عـدد القطـع العسـكرية البحريـة الإسـرائيلية فـي المنطقـة الحـدود، والتـي تعمـل علـى حمايـة المحطـات البحريـة المسـتخرجة للغـاز ضـد أي اعتـداء تخريبـي مـن طـرف حزب الله، والذي يعتبر في حالة حرب دائمة مع إسرائيل[1].

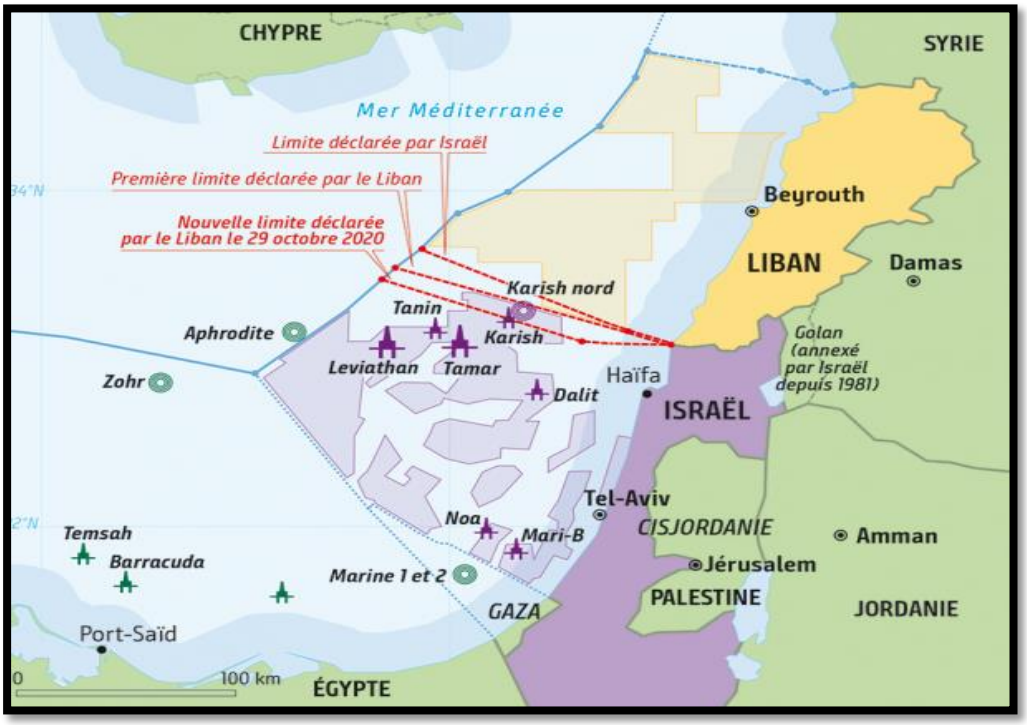

خريطة رقم (13) توضح صراع الحدود البحرية بين لبنان و إسرائيل

Source : https://www.monde-diplomatique.fr/cartes/liban-gaz

ب- الوساطة الأمريكية في إدارة الصراع اللبناني-الإسرائيلي :

تقدمت لبنان في نهاية سنة 2010 بطلب الوساطة الأمريكية من أجل إيجاد حل لصراع القائم بين الدولتين حول الحدود البحرية، حيث قامت الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2011 بإرسال الدبلوماسي فريديريك هوف Frederic Hofكمبعوث الخاص يمثل الطرف الثالث في الصراع، لكنه لم يستطع الوصول إلى إيجاد حل وسط ينتج عنه ترسيم الحدود البحرية بين الدولتين[2].

[1] United Nations Development Program, «The Maritime Boundaries And Natural Resources Of The Republic Of Lebanon Challenges and Opportunities» Version of December 2014, p31.

[2] Chloé BERNARD, Op.cit,p7.

ونرى هنا أن طلب لبنان للوساطة الأمريكية يعتبر خطأ دبلوماسي، بحكم أن الشركات الدولية العاملة في مجال التنقيب في المنطقة الخالصة الاقتصادية الإسرائيلية وعلى رأسها شركة نوبل إنيرجي هي شركات أمريكية، بينما الشركات التي سلمت لها لبنان رخص التنقيب في منطقتها الاقتصادية الخالصة هي شركة إيني الإيطالية وطوطال الفرنسية.

ولقد عملت إسرائيل في سرية تامة بشراكة مع شركة نوبل إنيرجي الأمريكية على انتهاك سيادة المنطقة الاقتصادية الخالصة اللبنانية واستنزاف ثرواته الباطنية لما يزيد عن عشر سنوات[1]، ولقد ساهم في ذلك انعدام الخبرة اللبنانية في مجال التنقيب على الغاز واعتمادها على حلول الوساطة الأمريكية والتي لم تقدم أي شيء ملموس طيلة 12 عشرة سنة من التفاوض والوساطة بين الدولتين.

إن حل الصراع الجيوسياسي اللبناني–الإسرائيلي حول الغاز يتطلب حل مشكلة الأرض أولا قبل الوصول إلى البحر، لأن حالة الحرب الدائمة بين الدولتين سببها احتلال إسرائيل لمناطق عديدة في جنوب لبنان، وهذا ما يجعل المشهد السياسي معقد وغير قابل للحل رغم تدخل الطرف الثالث لإدارة الصراع[2]، ويبقى المستفيد الأول والأخير من حالة الانسداد بين الدولتين هي إسرائيل التي تقوم باستنزاف احتياطات الغاز من المنطقة الاقتصادية الخالصة اللبنانية عن طريق عمليات الشفط الأفقي للحقول الغاز اللبنانية.

المطلب الثاني: أبعاد الصراع الإسرائيلي–الفلسطيني حول الغاز

1- جذور الصراع الإسرائيلي–الفلسطيني :

يعد الصراع الإسرائيلي–الفلسطيني أولى التفاعلات الصراعية في المنطقة، فلطالما اعتمدت السلطة الفلسطينية على المحطات الإسرائيلية لتوليد الكهرباء في تلبية احتياجاتها من الطاقة، وذلك منذ سنة 1967 إلى غاية اتفاق أوسلو سنة 1993 الذي أعطيت فيه السلطة الفلسطينية

[1] صالح النعامي، " اكتشافات الغاز: الإسرائيلية قيمة استراتيجية وتداعيات إقليمية"، (لمركز العربي للأبحاث ودراسات السياسية: أوكتوبر 2011)، ص10.

[2] زهير الحامدي، مرجع سابق، ص10.

السيادة على مجال الطاقة[1]، مما يسمح لها في إبرام اتفاقيات وشراكات مع شركات الطاقة الدولية ، ففي سنة 1999 منحت السلطة الفلسطينية لشركة بريتيش غاز رخصة التنقيب على الغاز في المياه الإقليمية المقابلة لسواحل غزة، ولم تمضي سنة واحدة حتى أعلنت الشركة عن اكتشافحقل غزة مارين باحتياطي يتجاوز 13 تريليون متر مكعب، وهو ما يكفي لتشغيل محطات الغاز في الضفة الغربية وغزة لمدة 15 سنة[2].

وفي 27 سبتمبر 2000، ومناسبة الانتفاضة الفلسطينية الثانية أعلن الرئيس ياسر عرفات في لقاء موسع مع عدد كبير من رجال الأعمال ووسائل الإعلام عن وجود الغاز في المنطقة التي تقوم فيها برتيش غاز بعمليات التنقيب، "**هذا الغاز هبة من الله للشعب وأطفال فلسطين**"، وهو ما يهب لفلسطين قاعدة صلبة لبناء دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس.[3]

مظاهر الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي.

إن مسألة الغاز بالنسبة لإسرائيل هي مسألة أمن قومي مرتبط مباشرة بأمنها الطاقوي، يعتبر هذا الأخير غاية ووسيلة من أجل تحقيق الاستقرار لإسرائيل وتعزيز نفوذها في المنطقة.

1-لقد مثل اتفاق القدس-غزة سنة 1994 بإعطاء غزة مياه إقليمية تصل إلى 20 ميل بحري، بداية تحرك السلطة الفلسطينية من أجل التنقيب على الغاز، وتوجت تلك الجهود باكتشاف حقل غزة مارين، بيد أن إسرائيل وجهت أولى العقبات للمشروع بتعليقها لاتفاق القدس-غزة و حصر

[1] CNUCED, « Les coûts économiques de l'occupation israélienne pour le peuple palestinien : le potentiel gazier et pétrolier inexploité», Genève, CONFÉRENCE DES NATIONS UNIES SUR LE COMMERCE ET LE DÉVELOPPEMENT,2019,p10.

[2] David AMSSELLEM,« Les problématiques des réserves gazières au large d'Israël, de Gaza, de l'Egypte, du Liban et de Chypre », Fondation pour la recherche stratégique, juin 2018,p44.

[3]Arafat Says Natural Gas Field Great hope for Palestinian Economy, Available at: http://www.thedossier.info/articles/ap_arafat-says-natural-gas-field-great-hope-for-palestinianeconomy.

Pdf.

المياه الفلسطينية في امتداد لا يتجاوز ثلاثة أميال بحرية، و تحججت إسرائيل أن هذا القرار لدواعي أمنية[1].

2-يعدالانقسام الداخلي للسلطة الفلسطينية من بين أهم المعوقات التي ساهمت في عدم استغلال حقل غزة مارين، فالحرب التي قامت بها فلسطين على غزة سنة 2006، والخلاف القائم بين حركة حماس وحركة فتح صب في صالح الجانب الإسرائيلي، وساهم في تعطيل مشروع توسيع محطة توليد الكهرباء[2].

3- منذ سنة 2001 مارست شركة نوبل إنيرجي الأمريكية العديد من وسائل الضغط القانونية على شركة بريتيش غاز من أجل إرغام الحكومة الإسرائيلية على فسخ عقد استغلال حقل غزة مارين، لكن المحاكم الإسرائيلية رفضت ادعاءات نوبل إنيرجي[3]، لكن حرب 2006 ووصول حركة حماس للحكم، كلها عوامل ساهمت في قلب الكفة لصالح شركة نوبل إنيرجي.

3- الوساطة المصرية في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي :

لقد لعبت مصر دور الطرف الثالث من أجل خلق علاقات تعاونية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، تهدف إلى تقاسم الغاز المتواجد في حوض ليفاثان المقابل لسواحل غزة، غير أن العلاقات بين حركة حماس وإسرائيل كانت أشبه بالحرب الدائمة، حيث تصنف إسرائيل حماس كمنظمة إرهابية، وهذا ما دفع صناع القرار في الداخل الإسرائيلي يعارضون فكرة توصل حركة حماس للحصول على مداخيل مالية كبيرة، و يرجح الطرف الإسرائيلي أنها سوف تستعمل في أعمال إرهابية ضدها، وقد دفعت كل هاته العقبات شركة بريتش غاز لوقف والانسحاب من المفاوضات مع السلطات الإسرائيلية في نهاية عام 2007، وهو الهدف الذي كانت تصبو له شركة نوبل إنيرجي حليف إسرائيل الاستراتيجي.[4]

---

[1] Guillaume HUET «La découverte de gaz offshore en Méditerranée orientale : nouveau défi pour la stabilité du Proche-Orient »Paris, Centre d'études supérieures de la Marine,2020,p14.

[2] « Electricity, water and fuel supplies within the Gaza strip – concern over deteriorating humanitarian crises », Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA), 30 juin 2006.

[3]Boesma TIM, Sachs NATAN, « Gaza Marine: Natural Gas Extraction in Tumultuous Time, policy paper », No.36, February 2015, Brookings Institution, p7.

[4]أحمد زكرياً الباسوسي، مرجع سابق، ص 138.

المطلب الثالث: خريطة الصراع اللبناني–الإسرائيلي– الفلسطيني حول الغاز.

1- خريطة الصراع اللبناني–الإسرائيلي:

يتميز الصراع الجيوسياسي اللبناني–الإسرائيلي– الفلسطيني حول الغاز بتعدد الفاعليين وتشابك العلاقات بينهم، غير أن لبنان و فلسطين تمثلان الحلقة الأصغر والأضعف، ومن أجل فهم هذا الصراع في صورة حاولنا القيام بتقسيم خريطة الصراع الثلاثية إلى ثنائيتين، و ذلك عن طريق استعمال نموذج الوكالة السويسرية لتنمية والتعاون الذي يركز على الفاعلين الأساسيين والثانويين في نفس الوقت ، ونوعية العلاقات التي تربط بينهما، وتقديم ظاهرة اللاتماثل في القوة من خلال الحجم النسبي لدوائر الممثلة للفواعل، وإظهار علاقات العداء والتحالف من خلال استعمال الخطوط[1].

1- تحديد القضايا/المشاكل:

- الصراع على المنطقة الاقتصادية الخالصة. (البلوك 9)
- الطرف الثالث (الولايات المتحدة الأمريكية والأمم المتحدة)
- شركة نوبل إنيرجي. (حليفة إسرائيل)

2- تحليل الخريطة :

توضح الخريطة أن جميع الأسهم متجهة نحو لبنان وهذا ما يدل على حجم الضغط الذي يتعرض له في إطار الصراع الجيوسياسية مع إسرائيل، حيث تبرز إسرائيل كأكبر الدوائر حجما في الخريطة، وهذا ما يدل على مدى تفاوت القوة بين إسرائيل ودول المنطقة وبالأخص لبنان.

إن مشكلة البلوك رقم 9 تتوسط الخط المقطوع، والذي يعبر على انقطاع العلاقات الدبلوماسية بين إسرائيل مما يجعل حل القضية أمر صعب جدا.

[1] Simon MASON and Sandra RYCHARD, Op.cit,p5.

تلعب الأطراف الخارجية دور الطرف الثالث في الصراع، بيد أن دور الأمم المتحدة يعد سلبي بالمقارنة بالولايات المتحدة التي لعبت دورا مباشرا في الوساطة بين الدولتين، لكن دورها كان منحاز للجانب الإسرائيلي لأهداف جيوسياسية غير مباشرة تتمثل في إنهاك وإضعاف حزب الله حليف إيران في المنطقة، ولأهداف اقتصادية مباشرة تتمثل في تمكين شركة نوبل إنيرجي من الهيمنة على غاز المنطقة.

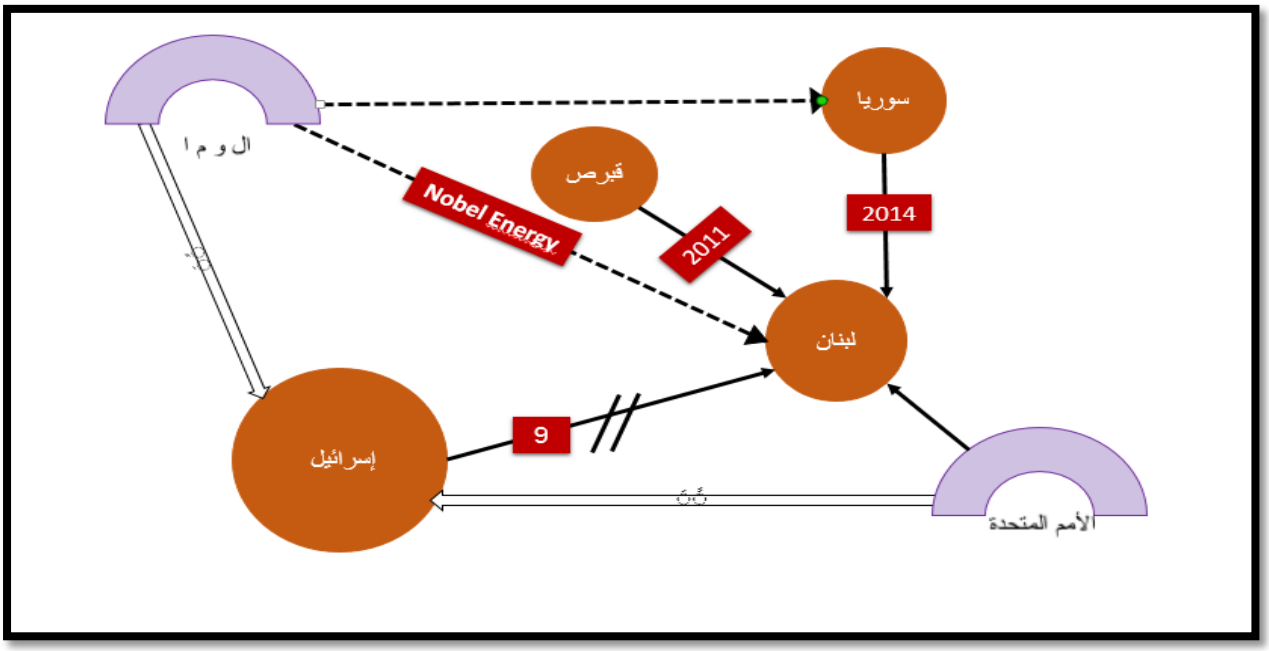

الشكل رقم (06): خريطة الصراع اللبناني الإسرائيلي حول الغاز من إنجاز الطالب

2- خريطة الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي:

- تحديد القضايا/المشاكل:

- الصراع على حقل غزة مارين.
- الطرف الثالث (مصر).
- التنافس بين شركة نوبل إنيرجي وبريتيش غاز.

2- تحليل الخريطة :

إن أول ما يلاحظ في الخريطة هو صغر حجم دائرة السلطة الفلسطينية، وهذا دليل على وجود اختلال كبير في ميزان القوى بين كل من إسرائيل والسلطة الفلسطينية.

تبرز مصر كطرف ثالث وسيط في العلاقات الإسرائيلية الفلسطينية، وعلى الرغم من حجم قوة مصر إلى أن دورها يبقى محدود في ظل خطوط التخالف القوية المتجهة صوب إسرائيل من جهة الأمم المتحدة وإسرائيل.

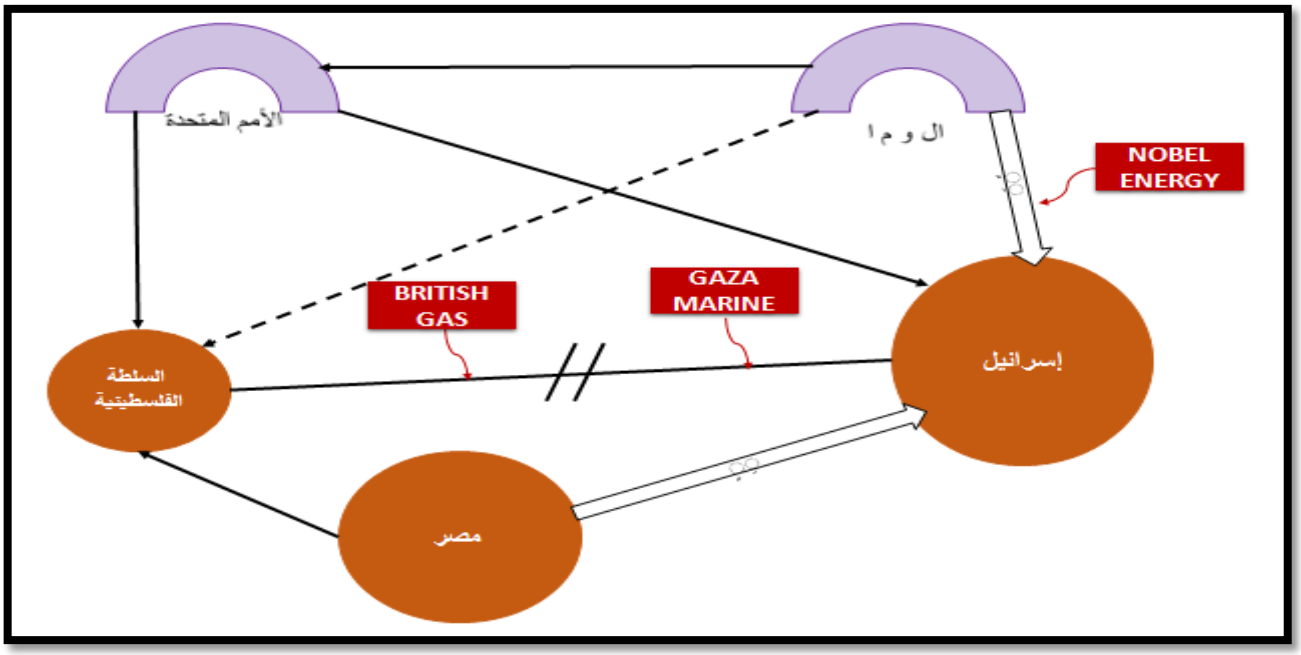

الشكل رقم (07):خريطة الصراع اللبناني الفلسطيني حول الغاز من إنجاز الطالب

المبحث الثالث: تفاعلات القوى الكبرى على غاز شرق المتوسط.

بالرغم من الصراع الموجود بين دول حوض شرق المتوسط على موارد الطاقة، إلا أن تدخل شركات دولية ودول أخرى للتنقيب على الغاز في شرق المتوسط هي الأخرى تريد الحصول على حصتها من ثروات وموارد الطاقة لشرق المتوسط أدى إلى اتساع خريطة الصراع وتحوله إلى حلبة صراع دولية مفتوحة.

المطلب الاول: الاستراتيجية الأوروبية إزاء غاز شرق المتوسط.

يعد الاتحاد الأوروبي من أكبر مستهلكي الطاقة في العالم، وهو من هذه الناحية هدف أساسي للمنتجين الذين يتطلعون إلى تأمين حصة لهم في هذا السوق، لكن مشكلة الاتحاد الأوروبي الأساسية هي أنه يعتمد بشكل شبه كلي على الغاز المستورد من روسيا، وهو ما يجعل دول الاتحاد تحت رحمة موسكو من الناحية السياسية والاقتصادية والأمنية. لذلك، يحاول الاتحاد تنويع واردات الطاقة بشكل أكبر من أجل تفادي إعادة أزمة الغاز لسنة 2006 و2009 والتي قامت فيها روسيا بقطع خطوط الإمداد المتوجهة إلى أوروبا عبر أوكرانيا[1]، ومن هذه الزاوية بالتحديد، تشكل منطقة شرقالمتوسط فرصة ثمينة لتحقيق هذا الهدف، في ظل التقديرات المتاحة حول حجم ثروة النفط والغاز التي يكتنزها باطنها أولا، ولمشاركة الكثير من شركات التنقيب عن النفط والغاز التابعة لدول الاتحاد ثانيا، و أخيرا لقرب المنطقة جغرافيا من الاتحاد، مقارنة بالشحنات الغاز المسال التي تستوردها من الولايات المتحدة والتقارب الروسي–الصيني في مجال الغاز[2].

يعد موقف الاتحاد الأوروبي من التنافس الجاري شرق المتوسط منحاز بشكل واضح إلى قبرص اليونانية واليونان في مواجهة تركيا، ويمثل الانحياز انتهاكا للكثير من القواعد والقوانين الدولية وفق وجهة النظر التركية، كما أنه يتناقض مع جهود إيجاد حل سلمي لتوحيد جزيرة قبرص، وذلك على أن اعتبار أن دعم الإجراءات الأحادية لقبرص اليونانية من شأنه أن يخلق مجالا جديدا للخلاف، وأن يقوي موقف الشطر اليوناني

[1]Aimée KLUTKE , « l'impact des relation russo-ukrainiennes sur la stratégie européenne pour la sécurité énergétique», Nice, centre international de formation européenne, 2016,p19.

[2]International Energy Agency (iea), Medium Term Gas Market report, kuzemko,2015,p5 .

الـرافض للحلـول السـلمية. ينبـع موقـف الاتحـاد الأوروبـي مـن انحيـاز سياسـي لـيس إلـى ناحيـة تأييـد اليونـان وقبـرص اليونانيـة فقـط، وإنمـا إلـى ناحيـة اتخـاذ موقـف معـاكس لتركيـا يسـعى إلـى تحجيمهـا أيضـا. ولـذلك، فقـد يـنعكس هـذا الموقـف علـى الخـلاف المتعلـق بسـار أنابيب الغاز التي يجري العمل عليها لنقل الغاز المكتشف من المنطقة وأوروبا[1].

أمـا ألمانيـا فإنهـا تغلـب المصـلحة الوطنيـة فـي علاقاتهـا مـع الـدول المنتجـة للغـاز[2]، فهـي تحـاول الوصـول إلـى اتفـاق متـوازن بـين تركيـا واليونـان مـن جهـة، وبـين روسـيا و الولايـات المتحـدة مـن جهـة أخـرى، حيـث تسـاوم تركيـا دائمـا بورقـة حلـف النـاتو، بالإضـافة إلى الأزمة السورية والليبية.

المطلب الثاني: اهتمامات روسيا بغاز شرق المتوسط

فـي السـنوات العشـرة الأخيـرة أطلقـت روسـيا مـا يزيـد عـن 20 مشـروع أنابيـب نحـو دول العـالم ، ولعـل أهمهـا مشـروع نـورد سـتريم الأول سـنة 2011 ونـورد سـتريم الثـاني سـنة 2021، والـذي تـزود بهمـا ألمانيـا بمـا يزيـد عـن 50 مليـار متـر مكعـب سـنويا[3]، وتعـد أولويـة موسـكو هـي الحفـاظ علـى موقعهـا المتصـدر لسـوق الغـاز وعلـى حصـتها فـي هـذا السـوق، ناشـئة لهـا مـن قبـل أي دولـة أو دول مجتمعـة، لاسـيما مـع تـوالي اكتشـافات الغـاز فـي منـاطق متعـددة فـي آن معـا. عـلاوة علـى ذلـك، فهـي تريـد أن تُبقـي مـن عملائهـا رهينـة لـديها لناحيـة التـأثير السياسـي، ولـذلك فمـن مصـلحتها الحيلولـة دون قـدوم منافسـين جـدد فـي الغـاز، لاسـيما فيمـا يتعلـق بأوروبـا. ولتحقيـق هـذه الأهـداف، فقـد انخرطـت روسـيا فـي لعبـة شرق حوض المتوسط على عدة مستويات، وذلك من خلال:

1. شركات التنقيب عن الغاز، عبر عقود مع لبنان.
2. تمويل المشاريع القائمة، من خلال شراكة مع قبرص واليونان.

[1] علي حسين باكير، "اللعبة الكبرى: جيوبوليتيك التنافس على الغاز شرق التوسط"، منتدى السياسات العربية"، نوفمبر 2019، ص8.

[2] Kristina NOTZ« La politique énergétique allemande : entre impératifs nationaux et exigences communautaires»,Paris, Institut Français des Relations Internationales, Mars 2007,p5.

[3] Aimée KLUTKE, Op.Cit,p35.

3. وجود عسكري واتفاقات ثنائية، كما هو الحال مع سوريا.
4. الحصول على حصص في مشاريع قائمة، كما هو الحال مع مصر.

يعد مشروع خطوط أنابيب الغاز ترك ستريم TURKSTREAM المشترك بين تركيا وروسيا من بين المشاريع الكبرى التي تعول عليها روسيا من أجل الهيمنة على سوق الغاز في أوروبا، ويظهر المشروع مدى قوة التخالف والشراكة التركية الروسية في مجال الغاز[1].

المطلب الثالث: الحضور الأمريكي في شرق المتوسط

يعتبر الحضور الجيوسياسي الأمريكي في المنطقة شرق المتوسط ذا أولوية بالغة الأهمية بالنسبة للإدارة الأمريكية،و ذلك من خلال شركاتها للتنقيب عن النفط والغاز، ومن خلال علاقاتها مع الدول الرئيسية المنخرطة في التعاون أو التنافس في شرق المتوسط. والموقف الأمريكي داعم ومنحاز بشكل رئيسي لإسرائيل وبالتبعية للدول التي تدور في فلك إسرائيل في شرق المتوسط. والولايات المتحدة هي الأخرى لا تريد أن تكون غائبة عن المشهد، في ظل احتدام التنافس بين الدول الإقليمية والقوى الدولية.

لعبت الولايات المتحدة الأمريكية دور الطرف الثالث الوسيط بين إسرائيل ولبنان حول الصراع القائم، فيما يتعلق بترسيم الحدود البحرية والبلوكات الحدودية المتنازع عليها، غير أنه دور منحاز لإسرائيل والدليل أنه بعد أكثر من عشر سنوات من الوساطة لايزال الصراع بين الطرفين قائم وعلى أوجه.[2]

[1]Sarah E.GARDIN, Michael RATNER, "TurkStream: Russia's Southern Pipeline to Europe" Washington, Congressional Research Service , may 2021, p2

[2]– علي حسين باكير، مرجع سابق، ص9.

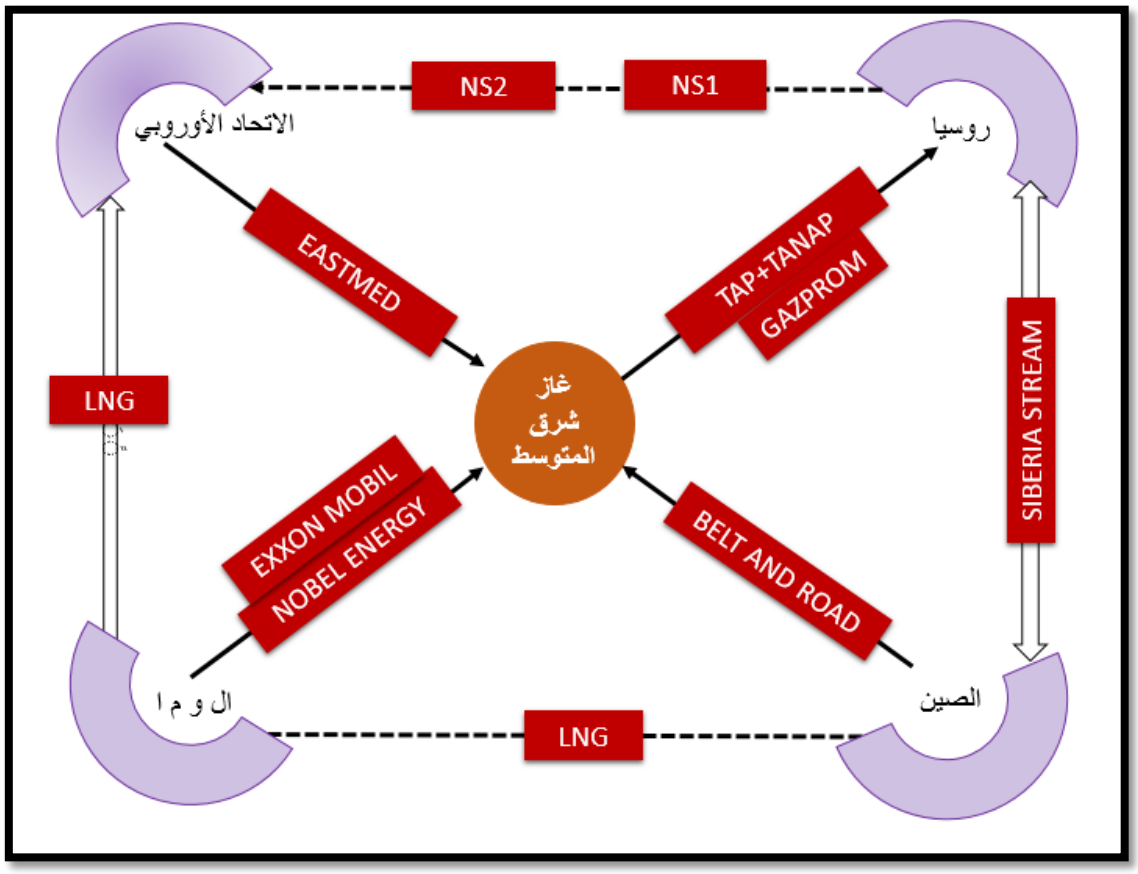

الشكل رقم (08):خريطة توضح تفاعلات القوى الكبرى على غاز شرق المتوسط من إنجاز الطالب

- الصراع التركي اليوناني هو صراع تاريخي قائم على انشقاقات إثنية وعرقية بالخصوص على مستوى جزيرة قبرص بين القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين.
- صعوبة حل الصراع التركي اليوناني باللجوء إلى معاهدة الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة 1982، بحكم أنا تركيا لم توقع على المعاهدة وقضية الجزر اليونانية الواقعة في المياه الإقليمية التركية.
- الصراع اللبناني الإسرائيلي يعتبر من أعقد الصراعات في منطقة شرق المتوسط، وذلك بحكم الخلفية التاريخية للحروب اللبنانية الإسرائيلية، والعلاقات الدبلوماسية المقطوعة مما يصعب الحل الدبلوماسي في ظل تحيز الأطراف الوسيطة (الولايات المتحدة الأمريكية).
- قضية غاز شرق المتوسط بالنسبة لإسرائيل هي قضية أمن قومي، حيث عملت على تسوية النزاعات الحدودية مع قبرص ومصر من أجل الاستفادة من الغاز، وتجسد هذا في حقل تمار وليفاثان وقسم من أفروديت.
- حالة الانقسام التي تشهدها الساحة الفلسطينية ساهمت في عدم استفادة الفلسطينيين من الغاز المتواجد في المنطقة الاقتصادية الخالصة
- يعمل الاتحاد الأوروبي على تقديم الدعم الاقتصادي والعسكري لليونان وقبرص من أجل ضمان التنقيب واستخراج الغاز من شرق المتوسط بهدف التخلص من التبعية الطاقوية الروسية.
- تعد روسيا المصدر الأول للغاز لأوروبا مما يجعل غاز شرق المتوسط تهديد لنفوذ الطاقوي الروسي في أوروبا.
- استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية إزاء شرق المتوسط ذات بعدين، الأول جيوسياسي يهدف إلى احتواء روسيا الأوراسية، والثاني اقتصادي وهو ضمان بيع الغاز الطبيعي المسال لأوروبا بسعر مرتفع.

الفصل الثالث: إدارة الصراع حول غاز شرق المتوسط بين التفاعلات التعاونية ومظاهر التصعيد

لقد عرف الصراع القائم حول غاز شرق المتوسط عدة جهود وتحركات من أجل السيطرة والتحكم في التفاعلات الصراعية بين دول المنطقة، فمنها من تم التحكم فيها وتسويتها بالكامل والوصول لحل نهائي لصراع عبر أليات دبلوماسية تم فيها ترسيم الحدود البحرية من أجل ضمان مشاركة موارد الطاقة بطريقة عادلة تؤدي إلى إرضاء الجميع وهذا ما سوف نتطرق له في البحث الأول، أما المبحث الثاني فسوف نطرح فيه الحالات التي تم فيها تحويل الصراع لصعوبة تسوية المشكلات التي المسببة له، عن طريق تغيير السياق المحيط بالصراع وبناء شراكات اقتصادية تعاونية بين الأطراف المتصارعة تغطي فيها المصالح الاقتصادية على خلفيات الصراع التاريخية، مما قد يؤدي لاحقا إلى إمكانية تسوية الصراع نهائيا، في حين سوف ندرس في المبحث الثالث بعض حالات الصراع المعقدة التي عرفت مظاهر التصعيد أو تطلبت تدخل الطرف الثالث لاستحالة تسوية أو تحويل الصراع فيها بسبب تعدد أبعاد ومستويات الصراع فيها.

المبحث الأول: دبلوماسية الطاقة لتسوية الصراع حول غاز شرق المتوسط.

من بين الآليات التي تم الاعتماد عليها في تسوية الصراع حول الغاز في منطقة شرق المتوسط، تبرز دبلوماسية الطاقة كأهم الوسائل السلمية لحل المشاكل الحدودية بين الدول والتي قد تأخذ الطابع الثنائي أو متعددة الأطراف، في حين تختلف الفواعل وتتشابك من فواعل دولتيه إلى فواعل غير دولتيه، وتتمثل هاته الأخيرة في شركات الطاقة الدولية التي تعمل على تفعيل التعاون بين الدول المتصارعة من أجل ضمان المصلحة العامة، عن طريق لعب دور الوسيط بين الدول المنتجة والمستهلكة في إطار تحقيق أمن الطاقة لجميع الأطراف.

المطلب الأول: ترسيم الحدود البحرية القبرصية-المصرية.

1- خلفيات ترسيم الحدود القبرصية- المصرية سنة 2003.

تعتبر مصر أول دولة في منطقة شرق المتوسط قامت باكتشاف الغاز في حوض دالتا النيل، حيث بدأت بتصدير هذه السلعة الاستراتيجية سنة 2003، وذلك بالتزامن مع نهاية الأشغال في محطة دمياط وإيدكو لإسالة الغاز، مما جعلها تطلق مشاريع خطوط أنابيب توريد الغاز نحو أوروبا ودول المنطقة، وتقوم بتسريع وثيرة سير مفاوضات ترسيم حدودها البحرية من أجل إنجاح وضمان تمرير خطوط أنابيب الغاز نحو الدول المستهلكة[1].

وتعد قبرص هي الدولة الأولى التي قامت مصر بترسيم حدودها البحرية معها، وكان ذلك بعد مفاوضات لم تدم طويلا حتى تّوجت بالمصادقة على اتفاقية ترسيم المنطقة الاقتصادية الخالصة بين الدولتين بتاريخ 17 فيفري 2003[2]، إذ تعتبر أول اتفاقية ترسيم حدود بحرية تبرمها

[1] David AMSELLEM, Op.Cit, p15.

[2]- اتفاقية ترسيم المنطقة الاقتصادية الخالصة بين مصر وقبرص في 17 فيفري 2003.
https://www.un.org/Depts/los/LEGISLATIONANDTREATIES/PDFFILES/TREATIES/EGY-CYP2003EZ.pdf

مصر بالاستناد على معاهدة الأمم المتحدة لقانون البحار المصادق عليه من طرف مصر سنة1983[1].

والتي اعتمدت فيها على مبدأ تقسيم المسافة الرابطة بين السواحل المتقابلة في خط المنتصف، وهو نفس المبدأ الذي اعتمدته في رسم حدودها البحرية الشرقية المطلة على البحر الأحمر مع المملكة العربية السعودية[2].

ويتضح لنا في الخريطة رقم(15) أن خط المنتصف الفاصل بين المياه القبرصية والمصرية يتكون من 8 إحداثيات الجغرافية، شكلت فيما بعد الإحداثية رقم 07 و08 موضوع خلاف بين الدولتين بعد اكتشاف حقل أفروديت في تلك المنطقة.

خريطة رقم (14): توضح إحداثيات اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين مصر وقبرص سنة 2003

المصدر: https://sovereignlimits.com/boundaries/cyprus-egypt-maritime

2- الاتفاقية الإطارية لتقاسم مكامن الهيدروكربون بين قبرص ومصر.

[1] Pasquale DE MICCO, «The prospect of Eastern Mediterranean gas production: An alternative energy supplier for the EU? »,Brussels, Directorate-General for External Policies of the Union Policy Department, 2014, p13.

[2] Andrew JACOVIDES, «International Law and Diplomacy», Leiden, Martinus Nijhoff, 2011, p 110.

لقد ساهم اكتشاف حقل أفروديت سنة 2011، الواقع على بعد كيلومترين فقط من الحدود البحرية الفاصلة بين قبرص ومصر، وبقيمة احتياطي تزيد عن 170 مليار متر مكعب[1]، في أن تتحرك الدبلوماسية المصرية من أجل التوصل إلى اتفاق يسمح لها بتقاسم موارد الطاقة المتواجدة في المنطقة الحدودية بين الدولتين.

ومع وصول الرئيس عبد الفتاح السيسي للحكم في مصر سنة 2013، أصبح التقارب المصري واضح أكثر من أي وقت مضى، وبالأخص في ظل الخلاف السياسي وتوتر العلاقات بين القاهرة و أنقرة بخلفية الانقلاب على الرئيس الراحل محمد مرسي، حيث كثفت مصر من جهودها الدبلوماسية وعلاقتها الخارجية مع قبرص، وكللت تلك الجهود بالمصادقة على الاتفاقية الإطارية بين حكومتي مصر وقبرص بشأن تنمية الخزانات الحاملة للغاز عبر تقاطع خط المنتصف[2].

لقد ساهم التوافق المصري- القبرصي في زيادة وتيرة اكتشاف واستغلال موارد الطاقة المخزنة في المناطق الاقتصادية الخالصة للدولتين، بما يعود بالمصلحة على الدولتين في إطار علاقات تعاونية ناجحة.

بيد أن اكتشاف مصر لحقل ظهر ZOHR للغاز سنة 2015 بالشراكة مع إيني الإيطالية، والذي يعد أكبر حقل غاز في منطقة شرق المتوسط باحتياطي يفوق 800 مليار متر مكعب، جعل مصر في موقع الصدارة على مستوى الدول المنتجة للغاز في المنطقة، وذلك بعد أن كانت متأخرة بسبب خسارتها لحقل أفروديت لصالح قبرص[3].

المطلب الثاني : ترسيم الحدود البحرية اليونانية- المصرية.

[1]Pasquale DE MICCO, "The prospect of Eastern Mediterranean gas production: An alternative energy supplier for the EU? »,Brussels, Directorate-General for External Policies of the Union Policy Department, 2014,p13.

[2] David AMSELLEM, op.cit p26.

[3] Michaël TANCHUM, « EASTERN MEDITERRANEAN IN UNCHARTED WATERS : Perspectives on Emerging Geopolitical Realities», Ankara, Konrad-Adenauer-Stiftung, 2020, P8

يعتبر أمن الطاقة ضرورة جيوسياسية واقتصادية بالنسبة لليونان، وفي ظل تصنيفها كدولة مستوردة للغاز وصراعها التاريخي مع تركيا حول الحدود البحرية، وجزيرة قبرص، أضحت مسألة التحالف مع مصر وإسرائيل إلزامية وملحّة من أجل الحد من التحركات التركية في محيط المنطقة الاقتصادية الخالصة اليونانية، وبما أن اليونان ليس لديها حدود بحرية مع إسرائيل، فقد كثفت جهودها الدبلوماسية من أجل الوصول إلى اتفاق ترسيم الحدود المصرية- اليونانية[1].

ولقد حاولت اليونان ترسيم حدودها البحرية مع مصر في فترة حكم حسني مبارك، وبالرغم من تواجد سواحل متقابلة بين الدولتين بما يتماشى مع قانون البحار لسنة 1982 إلا أن الطرف المصري لم يوافق على ترسيمها من أجل عدم الدخول في صراع مع تركيا[2].

خريطة رقم (15) توضح مسار ترسيم الحدود البحرية المصرية اليونانية

Source : http://iilss.net/tag/egypt-eez-map/

[1] Nicolas MAZZUCHI, « Perspectives in gas security of supply: the role of Greece in the Mediterranean », Fondation pour la Recherche Stratégique, 24/05/2018.

[2] Antoine MANIATIS, « LA GRÈCE ET LA ZONE ÉCONOMIQUE EXCLUSIVE », Neptunus e.revue, Université de Nantes, vol. 27, janvier 2021,p6.

وقعت مصر واليونان بتاريخ 6 أوت 2020 على ترسيم حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة بين البلدين، في المنطقة المتواجدة بين الجنوب الشرقي لجزيرة كريت اليونانية والجهة الغربية من مصر، وبالتحديد بين خطي طول 26 و28.[1]

توضح الخريطة رقم (15) الدور الذي تلعبه جزيرة كريت اليونانية في توسيع المنطقة الاقتصادية الخالصة لليونان.

بيد أن مصر قامت بالمصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار منذ 1983،[2] وأبرمت العديد من الاتفاقيات مع الدول التي تتشارك معها في الحدود البحرية، في حين تعتبر اتفاقية 06 أوت 2020 بالنسبة لليونان هي الأولى من نوعها مع الدول المحيطية بها.[3]

إن الخطوة التي قامت بها كل من اليونان ومصر من أجل ترسيم الحدود البحرية تعبر عن ردة فعل من طرف الدولتين ضد التحركات التركية في محيط جزيرة كريت اليونانية، وردا على مذكرة التفاهم التركية– الليبية التي تسقط حق جزيرة كريت في الحصول على منطقة اقتصادية خالصة.

المطلب الثالث: ترسيم الحدود البحرية الإسرائيلية– القبرصية :

لقد ساهمت اكتشافات الغاز في كل من المنطقة الاقتصادية الخالصة القبرصية والإسرائيلية في دخول كل من الدولتين نادي الدول المصدرة للغاز، غير أن تحقيق هدف تصدير الغاز يتطلب إنجاز مشاريع خطوط أنابيب تربط حقول الغاز بمحطات الضخ والإسالة، وأخرى تربط هاته الأخيرة بالدول المستوردة، ومن أجل تحقيق هذا الهدف عملت الدولتين على ترسيم الحدود البحرية بينهما في إطار معاهدة الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة 1982.

---

[1] Aris MARGHELIS, «Les délimitations maritimes Turquie–gouvernement d'entente nationale libyen et Grèce–Égypte dans leur contexte régional », Neptunus, e.revue, Université de Nantes, Vol. 27, 2021/2, p2.

[2] «Declaration concerning the exercise by Egypt of its rights in the exclusive economic zone» (https://treaties.un.org/Pages/ViewDetailsIII.aspx?src=TREATY&mtdsg_no=XXI6&chapter=21&Temp=mtdsg3&clang=_en#EndDec >).

[3] Idlir LIKATHE, « Greece–Egypt maritime agreement and its omplication for the Greek–Turkish dispute in the Eastern Mediterranean », Ankara,Seta, 2020 , p7

بعد شهر من إعلان إسرائيل اكتشافها لحقل ليفاثان بالقرب من الحدود الجنوبية للمنطقة الاقتصادية القبرصية، سارعت كلا الدولتين إلى إبرام اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بتاريخ 17 ديسمبر 2010[1]، وبالرغم من تعارض الإحداثيات الجغرافية للاتفاقية مع اتفاقية ترسيم الحدود القبرصية اللبنانية لسنة 2007[2]، إلا أن قبرص أقامت الحجة على لبنان، بحكم أن البرلمان اللبناني لم يصادق على الاتفاقية مما يجعلها غير ملزمة للطرف القبرصي.

وتزامنت اتفاقية ترسيم الحدود البحرية القبرصية الإسرائيلية مع بداية توتر العلاقات الإسرائيلية-التركية على خلفية الهجوم الإسرائيل على السفينة التركية مرمرة في ماي2010، مما استدعى قيام تقارب قبرصي- إسرائيلي لدواعي أمنية واقتصادية[3].

[1] اتفاقية ترسيم الحدود البحرية القبرصية الإسرائيلية بتاريخ 17 ديسمبر 2010.
https://www.un.org/depts/los/LEGISLATIONANDTREATIES/PDFFILES/TREATIES/cyp_isr_eez_2010.pdf

اتفاقية ترسيم المنطقة الاقتصادية الخالصة بين مصر وقبرص في 17 فيفري 2003.
https://www.un.org/Depts/los/LEGISLATIONANDTREATIES/PDFFILES/TREATIES/EGY-CYP2003EZ.pdf [2]

[3] Michael TANCHUM, Op.Cit, p9.

.

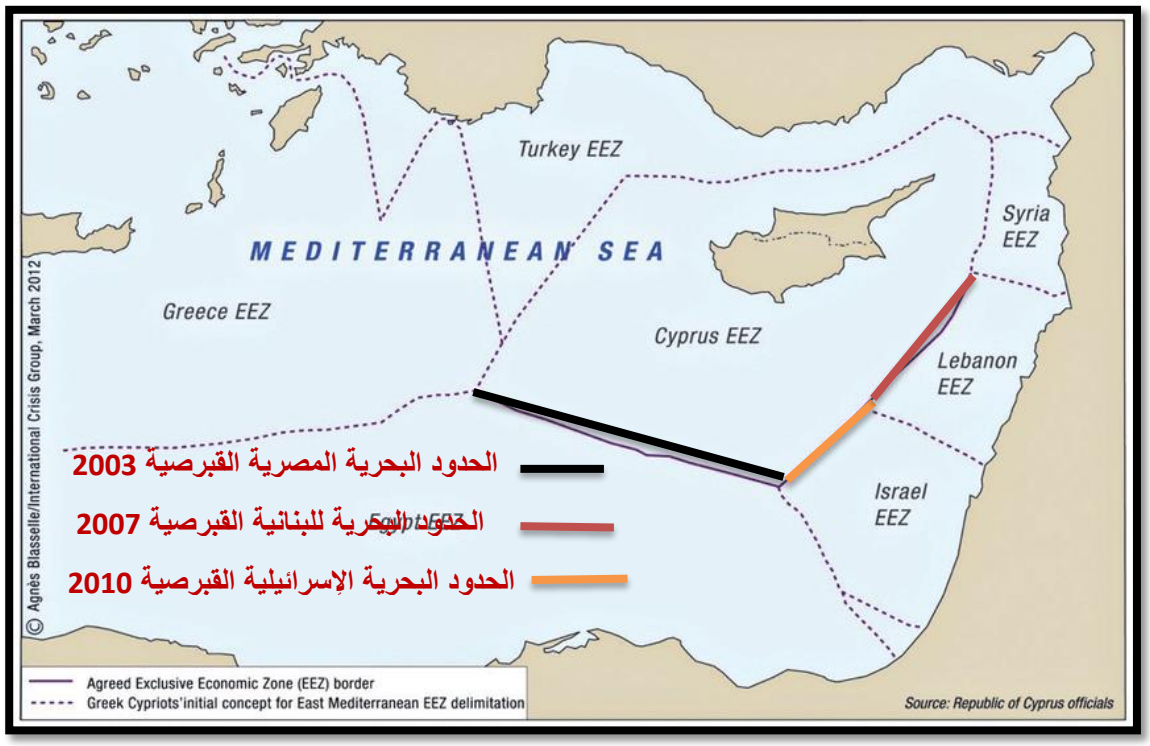

خريطة رقم (16) توضح الحدود البحرية المرسمة في منطقة شرق المتوسط

Source : https://www.researchgate.net/figure/Republic-of-Cyprus-Exclusive-Economic-Zone_fig1_308523760

تبين الخريطة رقم (16) أن قبرص قامت خلال العشرين سنة الماضية بترسيم حدودها البحرية الجنوبية مع الدول الساحلية المقابلة لها، مما سمح لها باستغلال الثروات الباطنية المتواجدة في منطقتها الاقتصادية.

المبحث الثاني: الأليات الأقتصادية لتحويل الصراع حول غاز شرق المتوسط.

تلعب الأليات الاقتصادية دورا مهما في رسم العلاقات التفاعلية بين الدول، فالعامل الاقتصادي يعتبر محدد رئيسي وأساسي في تعزيز التعاون وتحويل التفاعلات الصراعية إلى نماذج اقتصادية ناجحة تعبر على المصلحة العامة، وفي هذا المبحث سوف نتطرق إلى بعض الأليات الاقتصادية التي سمحت بتحويل الصراع حول الغاز إلى تفاعلات تعاونية.

المطلب الأول: شركات الغاز الدولية ودورها في تعزيز التعاون بين دول شرق المتوسط.

تلعب شركات الغاز الدولية دورا بالغ الأهمية في توفير الخبرة التقنية لدول منطقة شرق المتوسط والتي تفتقر شركاتها الوطنية إلى المؤهلات التقنية اللازمة لتنقيب واستخراج الغاز من أعماق الرصيف القاري.

1- لمحة عن أهم شركات الغاز الدولية العاملة في منطقة شرق المتوسط:

- **شركة نوبل إنيرجي الأمريكية Nobel energy :**

تعتبر شركة نوبل إنيرجي أول شركة عالمية قامت بتنقيب على الثروات الكربوهيدرونية في المياه العميقة لخليج المكسيك، وتتوزع مشاريعها في الوقت الحالي بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل بالخصوص[1]، ولقد سلمت قبرص أول رخصة تنقيب لشركة نوبل إنرجي في أوكتوبر 2008، على أن يتم التنقيب على مستوى البلوك رقم 12 المسمى أفر وديت Aphrodite ، وفي جافني 2012 أعلنت الشركة عن اكتشاف أول حقل غاز قبرصي باحتياطي متوقع مابين 5 و8 تريليون قدم مكعب[2].

- **شركة طوطال الفرنسية TOTAL :**

[1] التقرير السنوي لشركة إيني لسنة 2020 على موقعها الرسمي:
https://www.eni.com/assets/documents/eng/reports/2020/Annual-Report-2020.pdf

[2] Christis M. CHRISTOFOROU, « Oil & Gas in Cyprus», Nicosia, Deloitte, 2018, p06.

تعتبر شرك طوطال الفرنسية من أقدم شركات الطاقة العالمية، حيث أنشأت سنة 1928 بفرنسا وتنتشر مشاريعها في أكثر من 130 دولة[1]، وهي المنافس الأول لشركة إيني الإيطالية، بيد أن الشركة تحصلت سنة 2016 على امتياز التنقيب في البلوك رقم 06 من المياه الاقتصادية القبرصية بالشراكة مع شركة إيني الإيطالية[2].

- شركة إيكسون موبيل الأمريكية Exxon Mobil

وهي أقدم شركة طاقة دولية على مستوى العالم، حيث تم إنشائها بالولايات المتحدة الأمريكية سنة 1870، وفي سنة 2019 وصل رقم أعمالها إلى أكثر من 300 مليار دولار[3]، محققة بذلك أكبر رقم أعمال بين شركات الطاقة الدولية، وتتواجد إيكسون موبيل في كل من قبرص واليوناني، فقد تحصلت على رخصة التنقيب على مستوى البلوك الحدودي رقم(08) سنة 2015، ولديها عدة شراكات مع الشركة القطرية للبترول في المنطقة[4].

خريطة رقم (17) توضح توزيع شركات الغاز الدولية في منطقة شرق المتوسط.

Source : https://euromenaenergy.com/east-med-gas-the-impact-of-global-gas-markets-and-prices/

[1] التقرير السنوي لشركة طوطال لسنة 2020 على موقعها الرسمي :
https://totalenergies.com/system/files/documents/2021-03/document-enregistrement-universel-2020.pdf

[2] Christis M. CHRISTOFOROU, Op.Cit, p6.

[5] التقرير السنوي لشركة ايكسون موبيل لسنة 2020 على موقعها الرسمي :
https://corporate.exxonmobil.com//media/Global/Files/investor-relations/annual-meeting-materials/annual-report-summaries/2020-Annual-Report.pdf

[4] Christis M. CHRISTOFOROU, Op.Cit, p7.

ويتبين من الخريطة رقم (17) الهيمنة المطلقة لشركة إيني الإيطالية على حقول الغاز في كل من قبرص ومصر ولبنان، في حين تهيمن شركة نوبل اينرجي على الحقول الإسرائيلية.

إن اكتشاف شركة إيني الإيطالية لحقل ظهر سنة 2015 باحتياطي تزيد قيمته عن 100 ترليون دولار ساهم في خلق توازن بين الدول الثلاثة المنتجة للغاز في المنطقة وهي مصر وإسرائيل وقبرص مما ساهم في إمكانية التعاون والتشارك في عملية تصدير الغاز نحو أوروبا[1].

2- مظاهر التعاون بين شركات الطاقة الدولية ودول المنطقة.

أ-تعاون السلطة الفلسطينية وشركة نوبل إنرجي لتسويق الغاز الإسرائيلي :

لقد عملت كل من شركة نوبل إنيرجي الأمريكية وشركة ديليك الإسرائيلية على توقيع العديد من العقود التعاونية مع الأردن والسلطة الفلسطينية من أجل توريدهم بالغاز الإسرائيلي مباشرة من حقل ليفاثان الإسرائيلي، حيث وقعت سنة 2014 شركة توليد الطاقة الفلسطينية من الجانب الفلسطيني على أول عقد توريد الغاز الإسرائيلي بقيمة 1,2 مليار دولار لمدة 20 سنة، وكان ذلك بعد مفاوضات مباشرة بين شركة نوبل إنرجي وديليك من الجانب المصدر وشركة توليد الطاقة الفلسطينية المستوردة، وتحتاج السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية إلى الغاز الإسرائيلي من أجل تشغيل محطة توليد الكهرباء في جنين، والتي تغطى 70 بالمائة من احتياجات الطاقة الفلسطينية [2].

ولقد صرح إسحاق تشوفا المدير العام المالك الفعلي لشركة ديليك للغاز الإسرائيلية بعد إبرام الاتفاق:

" ... I believe a strong and stable economy shared by the two sides will bring peace and stability to the entire region, so that everyone will enjoy prosperity and economic growth... "[3]

[1] Michael RATNER, «Natural Gas Discoveries in the Eastern Mediterranean», Washington, Congressional Research Service,2016, p8.

[2] Eran ARZAN, «Palestinians become first customer of Israel's Leviathan gas field», Tel Aviv,*Haaretz,* January 2014,p2.

[3] Ibid.

ما يلاحظ من هذا التصريح أن إسرائيل عملت على تحقيق مكاسب اقتصادية في إطار تحقيق التعاون والسلام مع الفلسطينيين بما يخدم رخاء وازدهار المنطقة، بيد أن الحقيقة هي أن إسرائيل نجحت في التحكم بالسلطة الفلسطينية على مستوى الطاقة، عن طريق تعطيل مشروع استغلال حقل الغاز غزة مارين، وضمان التحكم في أمن الطاقة الفلسطيني لعقود قادمة.
وتعد مشكلة الانقسام الفلسطيني التي تحاول السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية التوصل لحل لها مع حركة حماس في غزة، وذلك من أجل استغلال حقل غزة مارين المكتشف سنة 2000 من طرف بريتيش غاز، الذي يغطي احتياجات فلسطين من الطاقة لمدة 30 سنة[1].

ب-دور شركات الطاقة الدولية في التقارب المصري الإسرائيلي الأردني:

في سبتمبر 2014 أقدمت الشركة الوطنية الأردنية للطاقة على توقيع اتفاق مع شركة نوبل إنيرجي وديليت من أجل تزويد الأردن ب45 مليار متر مكعب من الغاز لمدة 15 سنة انطلاقا من حقل ليفاثان[2].
يعتبر هذا الاتفاق الثاني من نوعه الذي توقعه شركة نوبل إينرجي وديليت مع كل من السلطة الفلسطينية والأردن في غضون سنة واحدة مما يدل على الهيمنة الإسرائيلية على الدولتين في مجال الطاقة، مما يجعل موضوع أمن الطاقة لكل من الأردن والسلطة الفلسطينية في يد إسرائيل وشركة نوبل إنرجي الأمريكية.

[1] Tom PEPPER, «Partners in Israeli Gas Field Sign Deal with Palestinians», International Oil Daily, January 7, 2014,p

[2] Sara TOTH STUB and Sarah KENT, "Israel Plans to Sell Natural Gas to Jordan," *The Wall Street Journal*, September 3, 2014, http://online.wsj.com/articles/israel-plans-to-sellnatural-gas-to-jordan-1409750217.

ج- التعاون المصري الإسرائيلي :

إن الخبرة التقنية لمصر في مجال الغاز وتوفرها على محطتين ضخ وإسالة الغاز في دمياط وإدكو، تتقاطع مع أهداف شركة نوبل إنيرجي، التي تستغل حقل تمار الإسرائيلي، في تصدير الغاز نحو إسبانية عبر تحويلية إلى غاز مسال بالشراكة مع مصر[1].

تعتبر مصر الدولة الوحيدة في منطقة شرق المتوسط التي تمتلك الخبرة في إسالة الغاز، مما يجعل الشركات الدولية للطاقة العاملة في المنطقة تعمل خلق فرص التعاون بين مصر وباقي دول حوض المتوسط المنتجة للغاز على غرار قبرص وإسرائيل، وذلك في إطار دبلوماسية الأنابيب التي تسمح بضمان توريد الغاز حتى في زمن الحروب، حيث تلعب شركات الطاقة الدولية دور الوسيط بين الدول المنتجة والمستهلكة.

ولقد مهدت كل من اتفاقيات ترسيم الحدود البحرية ومذكرات التفاهم بين الشركات الدولية للطاقة ودول المنطقة، وعقود توريد الغاز الطويلة الأجل، إلى ضهور تحالفات طاقوية تعاونية بين دول المنطقة، عرفت فيما بعد بمنتدى دول غاز شرق المتوسط.

المطلب الثاني: التحالفات الطاقوية الجديدة في شرق المتوسط منتدى غاز شرق المتوسط EASTMED.

1- جيوسياسية مشروع منتدى غاز شرق المتوسط

يعتبر منتدى غاز شرق المتوسط أول مشروع خط أنابيب يجمع دول شرق المتوسط المتشاركة في تقاسم غاز المنطقة باستثناء تركيا، حيث يعتبر مشروعا جيوسياسيا بامتياز يختص بمنطقة استراتيجية تتميز بالعديد من التفاعلات الصراعية، ويهدف المنتدى إلى إعادة تعريف ورسم التحالفات الإقليمية في المنطقة، ويجمع المنتدى كل من الدول المصدرة للغاز في المنطقة

[1] Sarah VOGLER and Eric V, «Thompsonm Gas Discoveries in the Eastern Mediterranean: Implications for Regional Maritime Security», Washington, The German Marshall Fund of the United States, march 2015,p8.

وهي: مصر، وإسرائيل، وقبرص، ودول أخرى مستوردة للغاز وهي: الأردن، والسلطة الفلسطينية واليونان، وإيطاليا[1].

تتمثل جيوسياسية مشروع خط أنابيب غاز شرق المتوسط في أنه مشروع ممول من الإتحاد الأوروبي المنافس لخط أنابيب تركيا ستريم[2] Turkstream المنجز في 08 جانفي 2020 والذي يعتبر مشروع مشترك بين تركيا وروسيا من أجل توريد الغاز الروسي إلى أوروبا عبر خط أنابيب يمر في المياه الاقتصادية الخالصة التركية في عمق البحر الأسود، بتدفق سنوي يصل إلى 15 مليار متر مكعب من الغاز[3].

يهدف الاتحاد الأوروبي عبر هذا المشروع إلى التقليل من التبعية الروسية في مجال الغاز وذلك عن طريق التنويع من مصادر الطاقة، وتقليل هامش مناورة روسيا باستعمال الغاز كوسيلة ضغط جيوسياسية*.

يجدر الإشارة هنا أن فلسفة أمن الطاقة بالنسبة للاتحاد الأوروبي تقوم على مبدأ توسيع قائمة الموردين، وفي نفس الوقت التنويع بين غاز الأنابيب، وعقود الغاز المسال الطويلة الاجل التي ينقل فيها الغاز مباشرة في السفن الكبيرة من الدولة المنتجة إلى غاية دول الاتحاد الأوروبي، دون المرور بدول العبور.

ومن جانب أخر تدعم الولايات المتحدة الأمريكية المشروع من أجل ضمان احتواء روسيا جيوسياسيا، وضمان الأمن الطاقوي لإسرائيل حليفتها الاستراتيجية في إطار دعم أطر التعاون

---

[1] Philippe SEBILLE-LOPE, « Le gaz naturel en Europe : quels enjeux énergétiques et géopolitiques ? »,Paris, la revue géopolitique,15 novembre 2020.

[2] Fatih KARAKAYA. « TurkStream, le gazoduc inauguré par Erdogan et Poutine, alimentera aussi l'Europe ». (Janvier 2020).https://www.aa.com.tr/fr/turquie/turkstream-le-gazoduc-inaugur%C3%A9-par-erdogan-et-poutinealimentera-aussi-leurope/1697235

[3] Barbara TEPER, « Le projet de gazoduc Eastmed : De la volonté de chacun de satisfaire ses propres intérets a une « nouvelle ere geopolitique » en Mediterrannée orientale ? » Paris, Institut d'Etudes de Geopolitique Appliquée, 12 Aout 2020.

* أنظر الشكل رقم 05 صفحة 56 الذي توضح تبعية الاتحاد الأوروبي للغاز الروسي.

بين دول المنطقة وإسرائيل، وكذلك تحقيق مكاسب اقتصادية بحكم أن شركة نوبل إنيرجى الأمريكية تهيمن على حقول غاز الإسرائيلية[1].

وفي تصريح رئيس الوزراء السابق بن يامين نتنياهو عبر على أن مشروع غاز شرق المتوسط سوف يجلب الأمن والازدهار لدول المنطقة.

« . . . *le projet EastMed va apporter la sécurité et la prospérité dans la région* . . . »[2]

وهنا يتبين أن من بين الأهداف الدبلوماسية غير المباشرة للمشروع هي تحسين علاقات إسرائيل مع جيرانها عن طريق مشاريع التعاون الاقتصادي بالأخص أن المشروع تزامن مع فترة حكم الرئيس الأمريكي السابق.

2- الجانب التقني لمنتدى غاز شرق المتوسط :

عملت الدول المشاركة في مشروع منتدى غاز شرق المتوسط ما بين جانفي 2019 وجانفي 2020 على تنصيب العديد من اللجان التقنية للمشروع، وعلى رأسها المجموعة الاستشارية لصناعة الغاز(GIAG)، وهي مجموعة من الخبراء التقنين الذين يعملون على ربط مختلف الفاعلين في مشروع غاز شرق المتوسط، من الشركات الطاقة الوطنية لدول المنطقة إلى الشركات الدولية والممولين الماليين الدوليين[3].

غير أن دور الشركات الدولية للطاقة كان هو الأبرز والأهم، وذلك بسبب قلة الخبرة في مجال التنقيب واستغلال الغاز لدى الشركات الوطنية لكل من قبرص ومصر، مما يضعها أمام هيمنة الشركات الدولية للطاقة التابعة للقوى الدولية الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.

---

[1] Barbara TEPER, Op.Cit, p 03.

[2] P. TUGWELL, « Leaders from Israel, Cyprus, Greece sign EastMed gas pipe deal », Bloomberg, 03/01/2020

[3] منى سكرية، "منتدى غاز شرق المتوسط: التعاون الإقليمي وسط تضارب المصالح"، Natural Resource Governance institute، جانفي 2021، ص4.

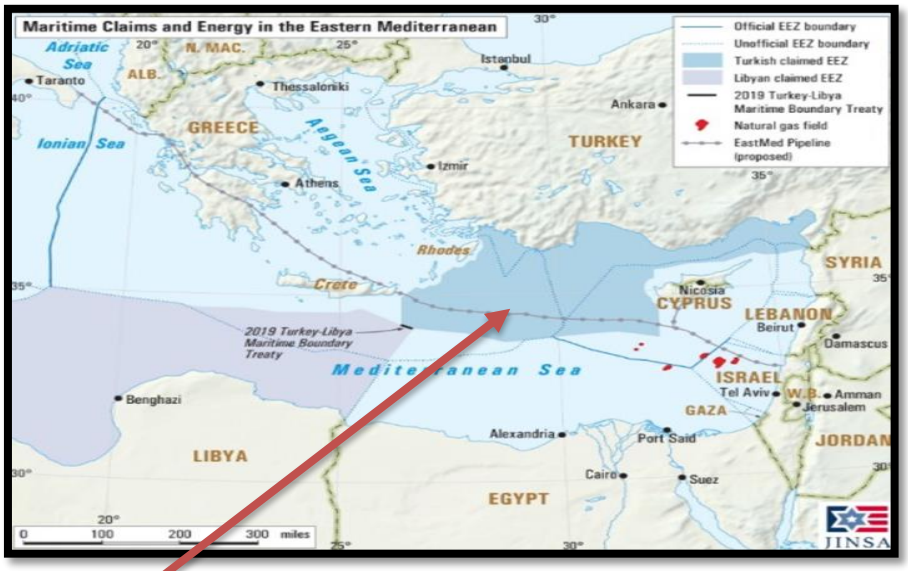

خريطة رقم (18) توضح مسار مرور مشروع أنابيب غاز EASTMED

SOURCE : https://www.diploweb.com/IMG/jpg/map-maritime-claims-and-energy-in-the-eastern-mediterraean-jinsa.jpg

3-مظاهر التعاون في منتدى غاز شرق المتوسط:

أ-التعاون المصري الإسرائيلي:

تعتبر جميع دول المنتدى المشروع بمثابة نقطة انطلاق حقبة جيوسياسية جديدة في منطقة شرق المتوسط، حيث صرح وزير الطاقة الإسرائيلي في خضم منتدى سيرا ويك CERAWEEK في هوستن سنة 2019، ولأول مرة تجلس مصر وإسرائيل على طاولة التشاور والتحادث ليس أهداف دبلوماسية أو أمنية، بل هاته المرة من أجل التشاور حول رهانات اقتصادية بالغة الأهمية.[1]

« *. . . pour la première fois, Israël et l'Egypte puisse discuter autour d'une même table pour parler non pas seulement de diplomatie, de contre-terrorisme ou de sécurité mais aussi d'enjeux économiques extrêmement importants. . .* »[2]

[1] Barbara TEPER, op.cit, p04

[2] CERAWEEK, Eastern Mediterranean Gas Renaissance, Houston, 2019.

ب –التعاون القبرصي الإسرائيلي:

تعتبر قبرص وإسرائيل من كبار المنتجين للغاز في منطقة شرق المتوسط، إذ يمثل كل من حقل أفروديت القبرصي وحقلين تمار وليفاثان الإسرائيليان أهم حقول الغاز في المنطقة، وما يميز هذه الحقول أنها تقع في المنطقة الحدودية لكل من المياه الاقتصادية القبرصية والإسرائيلية كما هو موضح في الخريطة رقم (18)، مما يزيد من فرص التعاون باعتبار مركز تقاطع هاته الحقول تمثل نقطة مركزية في مشروع أنابيب غاز شرق المتوسط[1].

أما من الجانب الإسرائيلي فإن توريد الغاز إلى أوروبا يكون أحسن تقنيا عبر المرور بمصر التي تمتلك مسبقا محطات إسالة وضخ الغاز بسعات معتبرة، مما يعتبر المرور عبر قبرص أكثر كلفة لمشروع أنابيب غاز شرق المتوسط التي لا تمتلك المحطات التقنية لضخ وإسالة الغاز[2].

تحديات منتدي غاز شرق المتوسط :

أ–ضعف البنية التحتية الصناعية الموجه لضخ وإسالة غاز شرق المتوسط من أجل توريده إلى أوروبا بالمقارنة بمثيلتها الروسية في بحر البلطيق NorthStream والبحر الأسود TURKSTREAM، حيث من بين جميع دول المنطقة تمتلك مصر فقط محطتين لإسالة وضخ الغاز بسعة لا تتجاوز 12 مليار سنويا[3].

وهنا نرى أن سعة الغاز المورد من روسيا للاتحاد الأوروبي تفوق بأضعاف ما يمكن ضخه حاليا من منطقة شرق المتوسط نحو دول الاتحاد الأوروبي.

---

[1] Philippe SEBILLE–LOPE, op.cit p07.

[2] L. BACCARINI, « Enjeux économiques et sécuritaires de la production de gaz naturel en Méditerranée orientale », IRIS, 14/06/20.

[3] Roger ALBINYANA, IGU Executive Committee Workshop, « Natural Gas Prospects in Egypt, the East Mediterranean and North Africa." Cairo,European Institute of the Mediterranean, 19 April 2018.

ب-التكلفة العالية لمشروع أنابيب غاز شرق المتوسط البالغة 6،7 مليار دولار[1]، حيث أنه يمتد على طول أكثر من 2000 كيلومتر، منها 1300 كيلومتر تمر في أعماق البحر المتوسط، بالإضافة إلى إنجاز محطتين ضخ على طول المشروع، الأولى في قبرص والثانية على مستوى جزيرة كريت اليونانية[2].

ج-هاجس التمويل، حيث صرحت المفوضية الأوروبية:

«...S'agissant des subventions pour les travaux […], seuls certains projets figurant sur la liste des PIC […] pourront prétendre à une aide financière...»[3]

إن مشروع غاز شرق المتوسط في الوقت الراهن لا يتواجد في قائمة المشاريع الممولة من طرف المفوضية الأوروبية، حيث لا يحق إلا للمشاريع في القائمة المطالبة بالمساعدة المالية، والإشكال الذي وقع فيه الاتحاد الأوروبي فيما يخص مشروع خط أنابيب الغاز EASTMED، أن شركة غازبروم GAZPROM، عملاق الغاز العالمي هي الشركة الوحيدة التي يمكنها تمرير أنابيب الغاز في عمق البحر المتوسط بنفس جودة وتقنية الشركات الأوروبية والأمريكية وبتكلفة أقل منخفضة.

بيد أن التكلفة العالية للمشروع الممول من طرف دول الاتحاد الأوروبي ليست بالعائق الجدي بمقابل ما سوف تحصل عليه دول الاتحاد من مكاسب اقتصادية وجيوسياسية ولعل أهمها

---

[1] Spyros N LITSAS, « La Grèce en Méditerranée orientale : énergie, diplomatie et perspectives à l'ère de la pandémie de COVID-19 », Grèce-Turquie-Libye : Tensions autour des ressources énergétiques en Méditerranée orientale, Diplomatie n° 105, 2020, p58-60.

[2] Elena GEREBIZZA, ET, Alessandro RUNCI, « East Mediterranean Oil&Gas », Five Years Lost, How Finance Is Blowing the Paris Carbon Budget, 2020, p63.

[3] Commission Européenne, « Fiche d'information : questions et réponses sur les PIC dans le domaine de l'énergie et sur l'objectif d'interconnexion des réseaux électriques ».

التخلص من الهيمنة الروسية، من أجل تفادي أزمات مماثلة للأزمتين الروسية-الأوكرانية سنة 2006 و2009 على التوالي[1].

د- تجاهل المنتدى لتركيا مع تزامن خط مرور أنابيب المشروع بالمياه الاقتصادية الخالصة المتنازع عليها بين كل من تركيا واليونان، والتي تمثل جزء المشروع الواقع بين جزيرة قبرص وجزيرة كريت اليونانية[2].

ولقد تجسدت هاته التحديات بالفعل في الخطوة الجيوتكتيكية التي قامت بها تركيا بتوحيد منطقتها الاقتصادية الخالصة بنضيرتها الليبية من جانب المقابل للبحر المتوسط، وتكون بذلك قد قطعت الطريق أمام المشروع قبل بدايته، وهذا ما سنتطرق له بالتفصيل في المبحث الثالث.

[1] Naomie RIBIERE, «De la Caspienne a la Turquie : les enjeux du corridor Gazier sud-européen », Paris, centre de recherche et d'analyse Géopolitique, Institut Français de Géopolitique, université Paris-VIII,2014, p82.

[2] Barbara TEPER, op.cit, p.13

المبحث الثالث: مظاهر التصعيد في إدارة الصراع حول غاز شرق المتوسط

المطلب الأول: التدخل العسكري التركي في ليبيا وتوحيد المياه البحرية الخالصة بين البلدين.

1-تحركات السياسة الخارجية التركية ما قبل التدخل العسكري في ليبيا :

تعد تركيا أهم الفاعلين في المشهد السياسي في منطقة شرق المتوسط، حيث ساهمت اكتشافات الغاز لدى دول المنطقة وأهمها تلك المكتشفة من طرف قبرص اليونانية المتمثلة في حقل أفروديت في تحرك السلوك الخارجي التركي نحو دول ضفة المتوسط المقابلة وبالتحديد نحو ليبيا.

تعد المصالح التركية في ليبيا ذات أولوية بالغة، والتي لا تقتصر فقط على مجال الطاقة، إذ تعود إلى ما قبل 2009 تاريخ بداية الاكتشافات الغاز في شرق المتوسط، والمتمثلة في مشاريع بنى تحتية أبرمت عقودها خلال فترة حكم القذافي سنة 2000 بقيمة تفوق 18 مليار دولار، والتي جمدت فيما بعد سنة 2011[1].

أ-فتح السفارة التركية في طرابلس بتاريخ 30 جانفي 2017 والتي كانت مغلقة منذ 2017، مما ساهم في تعزيز وتطور العلاقات التركية الليبية[2].

بيد أن فتح السفارة التركية في إسطنبول كانت ورائه أجندة سياسية ذات بعد جيوسياسي ومصالح الاقتصادية يسعي الجانب التركي لتحقيقا.

ب-تحالف تركيا مع روسيا في مشروع تركيا ستريم في مجال الطاقة جعلها تطمع في لعب دور مهم في معادلة غاز شرق المتوسط، مما أدى إلى تطابق الرؤية الجيوسياسية الروسية التركية فيما يخص الملف الليبي[3].

ج-السياسة الخارجية لأحمد داود أغلو وزير الخارجية التركية السابق والمسماة

---

[1] Alexis FEERTCHAK. « Libye : pourquoi la Russie et la Turquie s'y intéressent-elles ». Revue le Figaro (janvier 2020). P 12.

[3] جلال سلمي،" تركيا وليبيا وجيوبوليتيك الطاقة في المتوسط."، إسطنبول ،المعهد المصري للدراسات، 9 ديسمبر 2019،ص3

[3] Adel BASLY, « Que représente L'acteur Turc sur l'échiquier Lybien et quels sont les impacts de toute intervention sur le voisinage ? », CANADA, Collège des forces Canadiennes 2020, p4.

" صفر مشاكل مع الجيران" « ***zéro problème avec les voisins*** » اصطدمت بالمصالح الجيواقتصادية مع جيرانها الإقليميين.[1]

غير أن السبب المباشر لتحرك الخارجية التركية نحو ليبيا هو تجاهل وإقصاء تركيا من المفاوضات والتحالفات التي جمعت دول منطقة شرق المتوسط، والتي كان نتيجتها منتدى غاز شرق المتوسط، مما عجل بتحول التحركات الدبلوماسية في ليبيا إلى تدخل عسكري مباشر لقطع الطريق أمام مشروع منتدى غاز شرق المتوسط[2].

2- التدخل العسكري التركي في ليبيا:

لقد شكلت التطورات الجيواقتصادية في المحيط الجيوسياسي التركي والمتمثلة في منتدى غاز شرق المتوسط والذي تم فيه إقصاء تركيا من جهة، وتطور الصراع المسلح في ليبيا لصالح أطراف معادية لتركية من جهة أخري، إلى مباشرة تركيا تحركها العسكري في ليبيا من أجل حماية مصالحها.

أ-مذكرة التفاهم بين تركيا وليبيا:

والتي تم توقيعها في 27 نوفمبر 2019 بين الحكومة تركيا والوفاق الوطني الليبية المعترف بها من طرف الأمم المتحدة، والتي تم من خلال توحيد المنطقة الاقتصادية الخالصة بين الدولتين[3].

وتنقسم مذكرة التفاهم إلى بعدين الأول جيواقتصادي و الثاني جيواستراتيجي :

---

[1] Dorothée SCHMID, « La Turquie au Moyen-Orient Le retour d'une puissance régionale ? », Paris, Le Centre national de la recherche scientifique, 2011, p27.

[2] Zenonas TZIARRAS in Diego CUPOLO, "Turkey resumes energy research in disputed waters," Al-Monitor, October 14, 2020; "Turkey's East Med Drilling Campaign: Politics By Other Means," MEES, October 9, 2020.

[3] Jana DJABBOUR « la_turquie : une puissance émergente qui n'a pas les moyens de ses ambitions », Paris, politique étrangère,2020, p 102.

1-البعد الجيواقتصادي :

يتعلق البعد الجيواقتصادي بالمياه الاقتصادية الخالصة بما يتماشى مع اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة 1982[1]، والذي يتبين حسب الخريطة رقم (19) أن المسافة التي تربط السواحل التركية المطلة على البحر المتوسط والساحل الليبي مقدرة ب400 ميل بحري، أي أن كل دولة لديها 200 ميل بحري تحت سيادتها، مما يجعل المياه الدولية غير موجودة في حالة توحيد المنطقتين[2].

ويترتب عليه أحقية تركيا في التنقيب على الغاز في المنطقة الموحدة، مما يشكل تعدي على المنطقة الاقتصادية الخالصة اليونانية التابعة لجزيرة كريت اليونانية.

خريطة رقم (19) توضح الحدودو البحرية المشتركة بين تركيا و ليبيا

SOURCE : https://moderndiplomacy.eu/2019/12/20/the-exclusive-economic-zone-between-libya-and-turkey/

[1] للاطلاع على نص اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار1982 على الرابط التالي:
https://www.un.org/depts/los/convention_agreements/texts/unclos/unclos_f.pdf

[2] Alexis FEERTCHAK, op.cit, p14.

2-البعد الجيواستراتيجي :

يتعلق البعد الجيواستراتيجي من مذكرة التفاهم حول التعاون الأمني المشترك بين الدولتين وتستند فيه تركيا المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة، والتي تنص على والتي تنص على حق الدول توقيع اتفاقيات دفاع مشتركة من أجل مواجهة المخاطر المواجهة لها[1].

ويتضح في هذا الجانب من المذكرة أن تركيا أرادت أن تبرر تدخلها العسكري في ليبيا بذريعة الدفاع المشترك عن الخطر الذي يهدد حكومة الوفاق الوطني المعترف بها من طرف الأمم المتحدة من طرف ميليشيات حفتر.

وبالرغم من انتهاء معركة طرابلس في جوان 2020 وانتصار حكومة الوفاق الوطني بانسحاب مليشيات حفتر إلى غرب ليبيا، إلا أن التواجد العسكري التركي لايزال متواجد عبر قاعدتين جويتين في جنوب وغرب طرابلس[2].

إن التواجد التركي في ليبيا بالرغم من تحقيقه للأهداف الجيواقتصادية، إلا أن الأهداف الجيوإستراتيجية لتركيا ماتزال قائمة، أذ تعتبر تركيا تواجدها في ليبيا بوابة اختراق منطقة الساحل وإفريقيا[3].

ويتضح لنا أن السلوك الخارجي لتركيا يهدف على التحرك في مجالها الحيوي جيوسياسيا، معتمدتا في ذلك على ركائز جيوإقتصادية/جيواستراتيجية مباشرة، وأخرى تاريخية/أيدولوجية غير مباشرة.

---

[1] جلال سلمي، مرجع سابق، ص5.

[2] Jalel HARCHAOUI , « WHY TURKEY INTERVENED IN LIBYA» The Eastern Mediterranean and Regional Security: A Transatlantic Trialogue series, Philadelphia, the Foreign Policy Research Institute, December 2020,p7.

[3] Fehim TASTEKIN, «Turkey's militarized Africa opening fuels influence wars», Al-Monitor, August 31, 2020; and Barin Kayaoglu, «Libya is only small part of Turkey's ambitious Africa overture», Al-Monitor, January 27, 2020.

المطلب الثاني: استمرار انتهاك إسرائيل للحدود البحرية اللبنانية.

إن تاريخ انتهاك إسرائيل للحدود البحرية اللبنانية تعود حثياته لشهر جويلية 2010 حين أبلغت لبنان هيئة الأمم المتحدة بقائمة الإحداثيات الجغرافية المحدد للمنطقة الاقتصادية الخاصة بين كل من لبنان من جهة وقبرص وفلسطين من جهة أخرى[1]، بيد أن إسرائيل سارعت لإبرام اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين إسرائيل وقبرص في ديسمبر 2010[2] والتي لا تتوافق جغرافيا الإحداثيات الجغرافية المحدد للمنطقة الاقتصادية الخاصة اللبنانية، مما يخلق منطقة متداخلة تزيد على 850 كيلومتر مربع[3].

لقد مثل اكتشاف إسرائيل لحقول جديدة لاسيما حقل كاريش باحتياطي غاز يزيد عن 51مليار متر مكعب[4]، والذي يقع في الحدود الفاصلة بين المنطقتين الحدوديتين، حيث قامت بتجاهل جميع القوانين الدولية، والذي تعتبره لبنان خطرا وانتهاكا لرصيف القاري اللبناني في حالة الحفر الأفقي وشفط الغاز اللبناني.

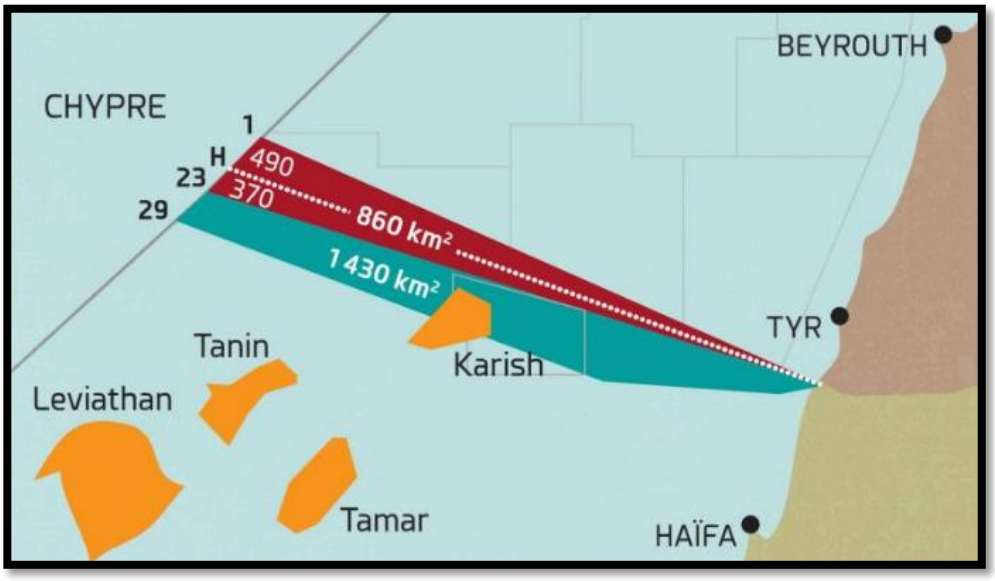

خريطة رقم (20) توضح حقل كاريش الإسرائيلي بالمقارنة بالحدود البحرية لدولتين.

SOURCE : https://www.lorientlejour.com/article/1259088/frontieres-maritimes-pourquoi-la-delegation-libanaise-conteste-la-ligne-hof.html

[1] رسالة وزير الخارجية اللبناني إلى الأمين العام للأمم المتحدة بتاريخ 20 جوان 2011.

[2] إتفاقية ترسيم الحدود الإسرائيلية القبرصية بتاريخ ديسمبر 2010.

[3] David AMESELLEM, op.cit, p15.

[4] Ibid, p19.

1 : اتفاقية ترسيم الحدود البحرية اللبنانية القبرصية 2007 الغير مصادق عليها من طرف البرلمان اللبناني

23 : الحدود مطالب بها من طرف لبنان ما بين سنة 2010 و سنة 2012.

29 : الحدود مطالب بها من طرف لبنان سنة 2020.

H : خط هوف (نسبة للوسيط الدبلوماسي الأمريكي فريديريك هوف 2010-2012)[1].

ومن بيانات الخريطة يتضح لنا أن حقل كاريش يدخل تحت السيادة اللبنانية، وهي الحدود البحرية التي تطالب بها لبنان في الأمم المتحدة، حيث تقوم إسرائيل بالتنقيب المستمر على طول الحدود البحرية اللبنانية الإسرائيلية.

- **تنقيب إسرائيل في المياه الاقتصادية الخالصة اللبنانية**

لقد ورد في الرسالتان المتطابقتان المؤرختان 24 جانفي 2020 الموجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة للبنان لدى الأمم المتحدة. والتي احتجت فيها الممثلة الدائمة للبنان لدى الأمم المتحدة على انتهاك إسرائيل للمنطقة الاقتصادية الخالصة والتي ورد فيها:

"... بناء على تعليمات حكومتي، أفيدكم أنه بتاريخ 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، الساعة 22:05، ظهرت في بقعة العمليات البحرية التابعة لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وعلى مسافة 18 ميلا بحريا من الشاطئ اللبناني باخرة للمسح الهيدروغرافي تحمل اسم MED SURVEYOR M/V وترفع علم PANAMA (رقم المنظمة الدولية IMO 7629946) قادمة من مرفأ حيفا التابع للعدو الإسرائيلي، ودخلت إلى المياه الاقتصادية الخالصة التابعة للدولة اللبنانية بتاريخ 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 ..."[2].

وتستغل إسرائيل خط هوف من أجل انتهاك المياه اللبنانية، والقيام بعمليات التنقيب وإستغلال الموارد الكربوهيدرونية، مما يبن أن الدور الأمريكي كوسيط تفاوض بعتبر دور منحاز للجانب الإسرائيلي.

---

[1] Alexandre KHOURI, « Frontières maritimes : pourquoi la délégation libanaise conteste la ligne Hof », Beyrouth, Revue l'orient-lejour, Avril 2021.

[2] آمال مدللي،" رسالتان متطابقتان مؤرختان 24 جانفي 2020 موجهتان إلى الأمين العام لأمم المتحدة ورئيس مجلس الأمن.

كما طالبت سفيرة لبنان بالالتزام الجانب الإسرائيلي بالقرار 1701 (2006):

" . . . إن لبنان يدين بشدة هذا الخرق الجديد لمياهه الاقتصادية الخالصة، الذي يمثل انتهاكا فاضحا جديدا للسيادة اللبنانية ولميثاق الأمم المتحدة وأحكام القانون الدولي والقرارات الدولية، لا سيما قرار مجلس الأمن 1701 (2006). ويؤكد لبنان على تمسكه بحقه الشرعي في الدفاع عن سيادته وأرضه وجوه ومياهه بوجه أي اعتداء إسرائيلي . . . "[1].

يصنف القرار 1701 الذي صدر في 11 أوت 2006 منهيا الحرب اللبنانية الإسرائلية، والذي بوجبه وضعت المناطق الحدودية البرية والجوية تحت سيطرة الأمم المتحدة، مما ينقص من السيادة اللبنانية في ظل الانتهاكات الإسرائيلية[2].

وقد استدل لبنان في احتجاجه على إسرائيل بالمادة 56 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار 1982 والتي تنص على ما يلي:

حقوق الدول الساحلية وولايتها وواجباتها في المنطقة الاقتصادية الخالصة للدولة الساحلية، في المنطقة الاقتصادية الخالصة[3]:

(أ) حقوق سيادية لغرض استكشاف واستغلال الموارد الطبيعية، الحية منها وغير الحية، للمياه التي تعلو قاع البحر ولقاع البحر وباطن أرضه وحفظ هذه الموارد وإدارتها، وكذلك فيما يتعلق بالأنشطة الأخرى للاستكشاف والاستغلال الاقتصاديين للمنطقة ؛

(ب) ولاية على الوجه المنصوص عليه في الأحكام ذات الصلة من هذه الاتفاقية فيما يتعلق بما يلي:

1. إقامة واستعمال الجزر الاصطناعية والمنشآت والتركيبات؛
2. البحث العلمي البحري؛

(ج) الحقوق والواجبات الأخرى المنصوص عليها في هذه الاتفاقية.

---

[1] آمال مدللي، مرجع سابق، ص1.

[2] مرلين خليفة، " القرار 1701 :آخر عناقيد حرب إسرائيل " ،بيروت، مجلة الأمن العام، العدد 47، أوت 2017،ص26.

[3]– للاطلاع على نص المادة 56 كاملا على الرابط التالي :

https://www.un.org/depts/los/convention_agreements/texts/unclos/unclos_f.pdf.

-تمارس الحقوق المبينة في هذه المادة فيما يتعلق بقاع البحر وباطن أرضه وفقا للجزء السادس.[1]

2-الرد الإسرائيلي:

لقد كان الرد الرسمي الإسرائيلي في يوم 05 فيفري 2020 كالتالي:

" . . . The M/V Med Surveyor conducted survey operations in Israeli areas, when on 26 November 2019 a storm that formed in the area forced the vessel to relocate in order to ensure its safety and the safety of its crew. Because of the storm, it drifted north of its position. At no pointy has there been any violation of international law, as the vessel clearly exercised its freedom of navigation, a fundamental principle of international law . . ."[2]

و حسب نص رسالة الرد فإن إسرائيل تنفي الاتهامات وتأكد أنها لم تنتهك السيادة اللبنانية ولا ميثاق الأمم المتحدة وأحكام القانون الدولي والقرارات الدولية، لا سيما قرار مجلس الأمن 1701 (2006).حيث تحججت بأن طاقم باخرة المسح الهيدروغرافي الحاملة لاسم MED SURVEYOR M/V والتي كانت رافعة لعلم PANAMA (رقم المنظمة الدولية IMO 7629946) والقادمة من مرفأ حيفا، قد تعرضت يوم 26 نوفمبر 2019 لعاصفة بحرية مما اضطرها لتغير موقها مما أضطرها لدخول المياه الاقتصادية الخالصة التابعة للدولة اللبنانية من أجل ضمان سلامة الباخرة وطاقمها وأنها لم تخرق القانون الدولي.

ومن مضمون نص رسالة الرد الكاملة من طرف الجانب الإسرائيلي، يتبين أن إسرائيل تعمدت التنقيب في المياه الاقتصادية الخالصة، عن طريق اختيارها للوقت يتزامن مع حدوث عاصفة بحرية في المنطقة الحدودية، علما أنه قبل مغادرة هذا النوع من البواخر من المرفأ يتطلب على طاقمها أخذ رخصة ملاحة تتضمن الأحوال الجوية لمدة 24 ساعة القادمة، أي أن الطاقم تعمد التنقيب في المياه الاقتصادية الخالصة اللبنانية.

[1] آمال مدللي، مرجع سابق، ص5.

[2] الممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة، "رسالة مؤرخة بتاريخ 05 فيفري 2020 موجهة إلى الأمين العام لأمم المتحدة، NV-5FEV-2020.،ص1.

- لعبت دبلوماسية الطاقة دورا مهما في تسوية الصراع حول حقول الغاز بين كل من إسرائيل، ومصر، وقبرص اليونانية.
- تساهم شركات الغاز الدولية في تحويل الصراع حول الغاز في شرق المتوسط، عن طريق الوساطة بين الدول المنتجة والمستوردة من أجل تفعيل التعاون وتقاسم الثروات.
- تمثل شركات الغاز الدولية المصالح الاقتصادية للقوى الدولية الكبرى في منطقة شرق المتوسط.
- يعد منتدى غاز شرق المتوسط من بين أهم مظاهر التفاعلات التعاونية، والذي تجتمع فيه دول كانت بينها خلافات وصراعات تاريخية.
- الصراع اللبناني الإسرائيلي الفلسطيني حول الغاز من أشد الصراعات التفاعلية بحكم الخلفيات التاريخية، والعلاقات الدبلوماسية المقطوعة.
- الدور الثالث الذي تلعبه الولايات المتحدة الأمريكية والامم المتحدة في إدارة الصراع اللبناني الإسرائيلي الفلسطيني حول الغاز، يعتبر دورا منحاز للجانب الإسرائيلي.
- التجاهل الدبلوماسي لتركيا من طرف دول منتدى غاز شرق المتوسط، ساهم في تأجيج الصراع، مما جعلها تسرع من التصعيد عن طرق التكثيف من التنقيب بالقرب من الجزر اليونانية، وتوحيد مياهها الاقتصادية مع ليبيا عبر التدخل العسكري لمساندة حكومة طرابلس، وذلك من أجل ضمان مصالحها الجيوسياسية والجيواقتصادية.

خاتمة

الخاتمة:

تناولت هذه الدراسة موضوع جيوسياسية الصراع والغاز في منطقة شرق المتوسط، وقد ركزت على محاولة فهم أطراف الصراع الأساسيين في المنطقة، ودور القوى الخارجية في معادلة شرق المتوسط في ظل خصوصية الغاز كمورد طاقوي إنتقالي صديق للبيئة، وقد وصلت الدراسة البحثية إلى النتائج الآتية:

- ✓ لقد أثرت اكتشافات الغاز الهائلة في حوض شرق المتوسط والمرشحة لزيادة مستقبلا في زيادة عمليات التنقيب في المناطق الاقتصادية الخالصة لدول المنطقة، مما أدى إلى تضارب المصالح وتوتر العلاقات بين دول تعاني في الأصل من عجز في موارد الطاقة، مما زاد من حدة التفاعلات الصراعية بين دول المنطقة.
- ✓ ساهمت الأهمية الجيوسياسية والخصوصية الجيواقتصادية لمنطقة شرق المتوسط في تاجيج الصراع في المنطقة، و بروز المنطقة كمحور صراع جيوطاقوي جديد، تتداخل وتترابط فيه مصالح دول المنطقة مع الأهداف الجيوسياسية للقوى الدولية الكبرى.
- ✓ يتمحور الصراع الجيوسياسي في منطقة شرق المتوسط حول مجموعة من التفاعلات التعاونية و التي أدت إلى تسوية الصراع أو تحويله، في مقابل العديد من مظاهر التصعيد التي تطلبت إدارتها تدخل الطرف الثالث.
- ✓ يعتبر الغاز مورد طاقة جيوسياسي وجيواقتصادي بالغ الأهمية، تتميز سوقه الدولية بخصوصية تقنية تجعل منه أداة ضغط سياسية لتحقيق أهداف جيوسياسية وجيواقتصادية.
- ✓ الصراع التركي القبرصي اليوناني هو صراع تاريخي بالأساس، شكل أهم مظاهر التصعيد في شرق المتوسط، ساهم في تفاقمه التنافس حول موارد الطاقة في شرق المتوسط. فالمشاكل بين الدولتين قديمة وممتدة منذ فترة كبيرة بدءا بالقضية القبرصية والتي لا تعترف فيها تركيا بالاتفاقيات التي أبرمتها قبرص الجنوبية. كما أن هناك تنافس حول مسألة الجرف القاري حيث تقول اليونان أن الجزر الواقعة بالقرب من تركيا هي جزأ لا تنفصل عن السيادة اليونانية، وترفض تركيا الموقف اليوناني وتحتكم

إلى ميثاق قانون البحار الخاص بمنظمة الأمم المتحدة في عام 1982، لذلك فإن إدارة هذا الصراع لا يمكن حلها بالأطر القانونية، مما يستوجب الحل السياسي.

- ✓ تتطلب إدارة الصراع اللبناني الإسرائيلي الفلسطيني تدخل الطرف الثالث بسبب الخلفيات التاريخية للصراع القائم، بداية لا تعترف لبنان بإسرائيل ولا توجد علاقات دبلوماسية ولا تجارية بينهما، وصولا إلى النزاع البحري الحدودي.
- ✓ يعمل الاتحاد الأوروبي على تسوية الصراع في شرق المتوسط وتقديم الدعم الاقتصادي والعسكري لليونان وقبرص من أجل ضمان التنقيب واستخراج الغاز من شرق المتوسط بهدف التخلص من التبعية الطاقوية الروسية، هذا من جهة ومن جهة ثانية فإن المواقف الأوروبية حول الصرع والتنافي شرق المتوسط يميل لدعم اليونان سواء في الملف القبرصي، أو حول موارد الطاقة.
- ✓ إن الخبرة الكبيرة لروسيا في مجال الغاز والعلاقات القوية والمنفتحة مع دول المنطقة كإسرائيل ومصر وتركيا جعلتها تبني نفوذ في منطقة شرق المتوسط ضد القوة العالمية العظمى الولايات المتحدة الأمريكية وتوسيع مجال نشاطها في المنطقة.
- ✓ تهدف استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في شرق المتوسط للتضييق على نفوذ تركيا في المنطقة في إطار حلف الناتو، وتعمل على تعزيز استراتيجياتها في المنطقة نظرا لصعود التنافس والهيمنة على هذا الحوض من قبل روسيا والصين، وإتاحة الفرصة للشركات التنقيب الأمريكية الكبرى للهيمنة على غاز شرق المتوسط.
- ✓ ساهمت دبلوماسية الطاقة في تسوية الصراع بين إسرائيل وقبرص من جهة، وبين قبرص ومصر من جهة أخرى، وذلك من أجل المصلحة المشتركة وتقاسم ثروات المنطقة.
- ✓ يهدف منتدى غاز شرق المتوسط على تحويل الصراع القائم في المنطقة من توتر علاقات وتضارب مصالح إلى علاقة تعاونية تشاركية بين دول شرق المتوسط، بالرغم من الخلافات التاريخية المعقدة بين أغلب دول المنتدى.
- ✓ شكل ترسيم الحدود التركية الليبية حول المنطقة الاقتصادية الخالصة في أعالي البحار رد فعل على منتدى غاز شرق المتوسط وقطع الطريق أمام التحالف المصري

اليوناني الذي تدعمه دول الاتحاد الأوروبي وإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية. بالمقابل وقعت مصر واليونان اتفاقية تعيين الحدود وتعزيز التعاون العسكري بين الدولتين، حيث اعتبرته تركيا تعدي على جرفها القاري واعتبرته باطلا لانتهاكه الحقوق البحرية الليبية.

الملاحق

MİLLETLERARASI ANDLAŞMA

Karar Sayısı: 1815

27 Kasım 2019 tarihinde İstanbul'da imzalanan ve 7195 sayılı Kanunla onaylanması uygun bulunan ekli "Türkiye Cumhuriyeti Hükûmeti ile Libya Devleti Ulusal Mutabakat Hükûmeti Arasında Akdeniz'de Deniz Yetki Alanlarının Sınırlandırılmasına İlişkin Mutabakat Muhtırası"nın onaylanmasına, 9 sayılı Cumhurbaşkanlığı Kararnamesinin 2 nci ve 3 üncü maddeleri gereğince karar verilmiştir.

6 Aralık 2019

Recep Tayyip ERDOĞAN
CUMHURBAŞKANI

TÜRKİYE CUMHURİYETİ HÜKÛMETİ

İLE

LİBYA DEVLETİ ULUSAL MUTABAKAT HÜKÛMETİ

ARASINDA

AKDENİZ'DE DENİZ YETKİ ALANLARININ

SINIRLANDIRILMASINA İLİŞKİN

MUTABAKAT MUHTIRASI

TÜRKİYE CUMHURİYETİ HÜKÛMETİ
İLE
LİBYA DEVLETİ ULUSAL MUTABAKAT HÜKÛMETİ
ARASINDA
AKDENİZ'DE DENİZ YETKİ ALANLARININ SINIRLANDIRILMASINA İLİŞKİN
MUTABAKAT MUHTIRASI

Türkiye Cumhuriyeti Hükûmeti ve Libya Devleti Ulusal Mutabakat Hükûmeti (bundan böyle "Taraflar" olarak adlandırılacaklardır),

Birleşmiş Milletler Şartı'nın amaç ve ilkelerine bağlılıklarını teyit ederek,

Akdeniz'de, uluslararası hukuk kurallarından kaynaklanan tüm egemenlik haklarını ve/veya yetkilerini kullandığı deniz alanlarının bütün ilgili faktörler göz önünde bulundurularak adil ve hakça sınırlandırılmasının yapılmasını kararlaştırmış olarak,

Tarafların yukarıda bahse konu hususlara yapıcı müzakereler ve dostane ilişkiler ruhu içerisinde adil ve karşılıklı kabul edilebilir çözümler sağlanması yolundaki isteklerini göz önüne alarak,

İşbu Mutabakat Muhtırasının Taraflar arasındaki ilişkilerin güçlendirilmesine katkıda bulunacağı ve iki dost ülkenin çıkarı doğrultusunda daha yoğun iş birliğini teşvik edeceği inancıyla,

Aşağıdaki hususlarda mutabakata varmışlardır:

MADDE I
KITA SAHANLIĞI VE MÜNHASIR EKONOMİK BÖLGE SINIRLARI

1. Türkiye Cumhuriyeti ile Libya Devleti Ulusal Mutabakat Hükumeti arasında Akdeniz'deki Kıta Sahanlığı ve Münhasır Ekonomik Bölge sınırları "A Noktası"nda (34° 16' 13.720"K - 026° 19' 11.640"D) başlayarak "B Noktası"nda (34° 09' 07.9"K - 026° 39' 06.3"D) son bulur.

Taraflar bu sınırlarda mutabık kalmışlardır.

2. İşbu Mutabakat Muhtırasının MADDE I paragraf 1 ile kararlaştırılan Kıta Sahanlığı ve Münhasır Ekonomik Bölge sınırları Deniz Haritası INT 308 (Kaynak: BA 183 Chart Edition 1992), ölçek 1:1 102 000 (Ek 1)'de gösterilmiştir. Koordinatlar Ek 1'de sunulan haritada kendi koordinat sisteminde gösterilmiştir. İşbu Mutabakat Muhtırasının MADDE I'de yer alan coğrafi koordinatları "Dünya Jeodezik Sistemi (World Geodetic System) 1984 (WGS'84)" ile ifade edilmiştir.

3. Ortay hattın tespiti için kullanılan sınırlandırmaya esas noktalara ait koordinatlar EK 2'dedir.

MADDE II
MUTABAKAT MUHTIRASININ EKLERİ

İşbu Mutabakat Muhtırasının birinci maddesinin ikinci ve üçüncü paragraflarında işaret edilen Ekleri, bu Mutabakat Muhtırasının ayrılmaz bir bütününü oluşturmaktadır.

MADDE III

KAYIT

Yürürlüğe girişini takiben işbu Mutabakat Muhtırası, Birleşmiş Milletler Şartı MADDE 102 uyarınca Birleşmiş Milletler Sekretaryasına kayıt için bildirilecektir.

MADDE IV

UYUŞMAZLIKLARIN ÇÖZÜMÜ

1. Taraflar arasında işbu Mutabakat Muhtırasının yorumlanması veya uygulanmasından doğan herhangi bir uyuşmazlık Birleşmiş Milletler Şartı MADDE 33 uyarınca karşılıklı anlayış ve iş birliği ruhu içerisinde diplomatik kanallar yolu ile çözülecektir.

2. Taraflardan birinin Münhasır Ekonomik Bölgesi'nde başlayarak diğerinin Münhasır Ekonomik Bölgesi'ne uzanan doğal kaynaklar olması durumunda, bu tarz kaynakların işletilmesi maksadıyla oluşturulacak modalite anlaşmaları konusunda Taraflar iş birliği yapabilirler.

3. Taraflardan herhangi birinin Münhasır Ekonomik Bölgesi'nin sınırlandırılması konusunda bir diğer Devlet ile görüşmelere başlaması durumunda, bu Taraf Devlet diğer Devlet ile nihai bir anlaşma yapmadan önce diğer Tarafı bilgilendirecek ve diğer Taraf ile de müzakerelerde bulunacaktır.

MADDE V

TADİL VE GÖZDEN GEÇİRME

Taraflar birinci ve ikinci maddeler haricinde bu Mutabakat Muhtırasının gözden geçirilmesi için diplomatik kanaldan yazılı teklifte bulunabilirler. Değişiklikler iki tarafın mutabakatıyla gerçekleşir.

MADDE VI

YÜRÜRLÜĞE GİRİŞ

İşbu Mutabakat Muhtırası, Tarafların Mutabakat Muhtırasının yürürlüğe girmesi için gerekli iç yasal usullerinin tamamlandığını birbirlerine diplomatik yollarla bildirdikleri son yazılı bildirimin alındığı tarihte yürürlüğe girer.

İşbu Mutabakat Muhtırası, İstanbul'da, 27 Kasım 2019 tarihinde Türkçe, Arapça ve İngilizce dillerinde, her biri eşit derecede geçerli olmak üzere, ikişer asıl nüsha olarak tanzim edilmiştir. Yorum farklılığı olması durumunda, İngilizce metin geçerlidir.

TÜRKİYE CUMHURİYETİ HÜKÛMETİ ADINA	**LİBYA DEVLETİ ULUSAL MUTABAKAT HÜKÛMETİ ADINA**
İMZA :	**İMZA :**
İSİM : Mevlüt ÇAVUŞOĞLU	**İSİM : Mohamed Taher SIYALA**
UNVAN : Dışişleri Bakanı	UNVAN : Dışişleri Bakanı

EK 1

DENİZ HARİTASI INT 308: TÜRKİYE CUMHURİYETİ İLE LİBYA DEVLETİ ULUSAL MUTABAKAT HÜKÛMETİ ARASINDA AKDENİZ'DEKİ KITA SAHANLIĞI VE MÜNHASIR EKONOMİK BÖLGE SINIRLARINI GÖSTEREN HARİTA

EK 2

TÜRKİYE-LİBYA KITA SAHANLIĞI/MEB SINIRLANDIRMASI İÇİN ESAS NOKTALAR

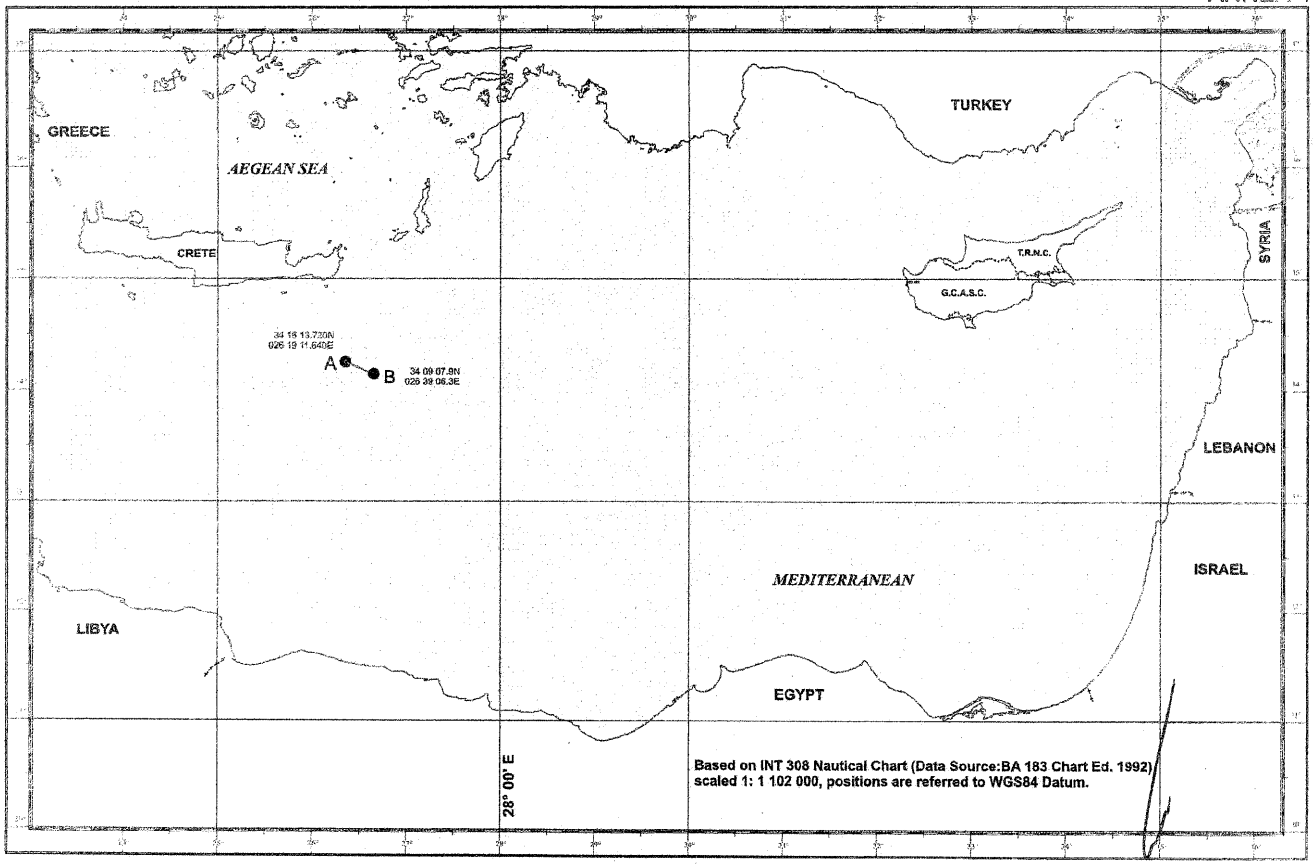
GREECE
AEGEAN SEA
CRETE
TURKEY
T.R.N.C.
G.C.A.S.C.
SYRIA
LEBANON
ISRAEL
MEDITERRANEAN
LIBYA
EGYPT
34 18 13.730N
026 19 11.640E
A
B
34 09 07.9N
025 39 06.3E
28° 00' E
Based on INT 308 Nautical Chart (Data Source:BA 183 Chart Ed. 1992)
scaled 1: 1 102 000, positions are referred to WGS84 Datum.

TÜRKİYE-LİBYA KITA SAHANLIĞI/MEB SINIRLANDIRMASI İÇİN ESAS NOKTALAR

1. Türkiye sahilleri

	LATITUDE	LONGITUDE
1	36°40'50".287N	27°22'27".873E
2	36°39'45".969N	27°24'19".359E
3	36°38'50".428N	27°28'38".882E
4	36°39'28".639N	27°40'42".469E
5	36°33'12".889N	27°58'44".128E
6	36°33'16".661N	28°02'07".031E
7	36°34'56".051N	28°05'18".361E
8	36°35'43".847N	28°07'42".814E
9	36°41'20".260N	28°13'30".287E
10	36°43'12".400N	28°17'25".494E
11	36°41'54".779N	28°37'38".668E
12	36°37'35".654N	28°45'41".864E
13	36°34'01".991N	28°49'29".785E
14	36°32'16".733N	29°01'22".266E
15	36°23'16".073N	29°06'04".195E
16	36°20'27".209N	29°09'58".078E
17	36°19'24".623N	29°12'27".635E
18	36°14'48".669N	29°18'50".685E

2. Libya sahilleri

	LATITUDE	LONGITUDE
1	32-50-06.873N	22-27-00.194E
2	32-49-43.717N	22-28-11.254E
3	32-48-07.040N	22-32-41.368E
4	32-46-26.472N	22-37-39.116E
5	32-46-09.093N	22-38-33.969E
6	32-44-07.238N	22-44-28.857E
7	32-42-43.985N	22-48-54.607E
8	32-38-32.161N	23-05-48.986E
9	32-38-20.558N	23-06-27.841E
10	32-37-49.615N	23-07-06.696E
11	32-06-44.158N	23-58-05.833E
12	32-01-28.159N	24-40-27.392E
13	32-01-34.000N	24-43-00.941E
14	32-01-18.423N	24-44-59.999E
15	32-01-10.634N	24-45-38.854E
16	32-01-10.634N	24-45-45.570E
17	31-58-13.028N	24-58-55.688E
18	31-58-05.234N	24-59-34.543E

3. Koordinatlar WGS-84 sistemine göredir.

مذكرة تفاهم

بين حكومة الجمهورية التركية وحكومة الوفاق الوطني-ليبيا

حول تحديد مجالات الصلاحية البحرية في البحر الأبيض المتوسط

إن حكومة الجمهورية التركية حكومة الوفاق الوطني-ليبيا، ويشار إليهما فيما بعد ب"الطرفين".

إذ يؤكدان إلتزامهما بأهداف و مبادئ ميثاق الأمم المتحدة،

وإذ يقرران العمل على تحديد المجالات البحرية في البحر الأبيض المتوسط بشكل منصف وعادل والتي يمارسان فيها كافة حقوق السيادة و/أو الصلاحيات المنبثقة من القوانين الدولية، مع الأخذ بعين الإعتبار كافة الظروف ذات الصلة،

وبناءً على رغبة الطرفان في إيجاد حلول عادلة ومنصفة للمواضيع الآنفة الذكر بشكل متبادل من خلال المفاوضات البناءة في أجواء تسودها روح علاقات الصداقة بين البلدين،

وإيماناً منهما بأن مذكرة التفاهم هذه سوف تساهم في تعزيز العلاقات بين الطرفين وتشجع على تكثيف التعاون بما يخدم مصلحة البلدين الصديقين،

قد اتفقا على مايلي:

المادة الأولى

الجرف القاري و حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة

1. تبدأ حدود الجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة بين الجمهورية التركية ودولة ليبيا في البحر الأبيض المتوسط من نقطة "أ" وهي:
(34° 16' 13.720"N - 026° 19' 11.640"E) و تنتهي عند النقطة "ب" و هي:
(34° 09' 07.9"N - 026° 39' 06.3"E)
2. تم توضيح حدود الجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة المحددة في الفقرة الأولى من هذه المذكرة في الخريطة البحرية رقم
INT 308 Nautical Chart (Data Source: BA 183 Chart Ed.1992
بمقياس رسم: 1.102. 000 :1 (ملحق 1)، وأيضاً تم توضيح الاحداثيات في الخريطة المرفقة في (ملحق 1) ضمن نظام إحداثيات الخريطة باستخدام (WGS- 84 Datum) لتوضيح الإحداثيات الجغرافية المذكورة في الفقرة الأولى.

3. تم توضيح الإحداثيات الخاصة بنقاط الأساس لتحديد خط الوسط في (ملحق-2).

المادة الثانية
ملاحق مذكرة التفاهم

يعتبر الملحقان المشار إليهما في الفقرتين الثانية و الثالثة من المادة الأولى جزء لا يتجزأ من هذه المذكرة.

المادة الثالثة
التسجيل

فور دخول هذه المذكرة حيز التنفيذ يتم تسجيلها لدى السكرتيرية العامة للأمم المتحدة وفقاً للمادة (102) من ميثاق الأمم المتحدة.

المادة الرابعة
حل النزاعات

1. يتم حل أي نزاع ينشأ عن تفسير أو تطبيق مذكرة التفاهم هذه عبر القنوات الدبلوماسية بروح التفاهم والتعاون المتبادل، وفقاً للمادة (33) من ميثاق الأمم المتحدة.
2. في حال وجود مصادر ثروات طبيعية في المنطقة الاقتصادية الخالصة لأحد الطرفين تمتد لمنطقة الطرف الآخر، يمكن للطرفين عقد إتفاقيات لغرض إستغلال هذه المصادر بشكل مشترك.
3. في حال شروع أحد الطرفين في إجراء مفاوضات مع دولة أخرى لتحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة معها أو يمس الإحداثيات الموضحة في المادة الأولى، على هذا الطرف إبلاغ الطرف الآخر والتفاوض معه بالخصوص.

المادة الخامسة
المراجعة والتعديل

يجوز لكلا الطرفين أن يقترح مراجعة وتعديل هذه المذكرة باستثناء المادتين الأولى والثانية، بتقديم المقترح كتابياً للطرف الآخر عن طريق القنوات الدبلوماسية، ويتم التعديل بموافقة الطرفين.

المادة السادسة

السريان

تدخل مذكرة التفاهم هذه حيز التنفيذ فور إستلام آخر إشعار خطي من قبل أحد الطرفين مفاده إتمام إجراءات إعتمادها عبر القنوات الدبلوماسية وفق الإجراءات القانونية لكل طرف.

حررت ووقعت هذه المذكرة في مدينة أسطنبول بتاريخ 2019/11/27م، من ثلاث نسخ باللغات التركية والعربية والإنجليزية، وكلها متساوية في القوة القانونية، وفي حالة الإختلاف يتم الرجوع للنص الإنجليزي.

عن	عن
حكومة الجمهورية التركية	حكومة الوفاق الوطني- ليبيا
مولود تشاووش أوغلو	محمد الطاهر حمودة سيالة
وزير الخارجية	وزير الخارجية المفوض

ANNEX-1

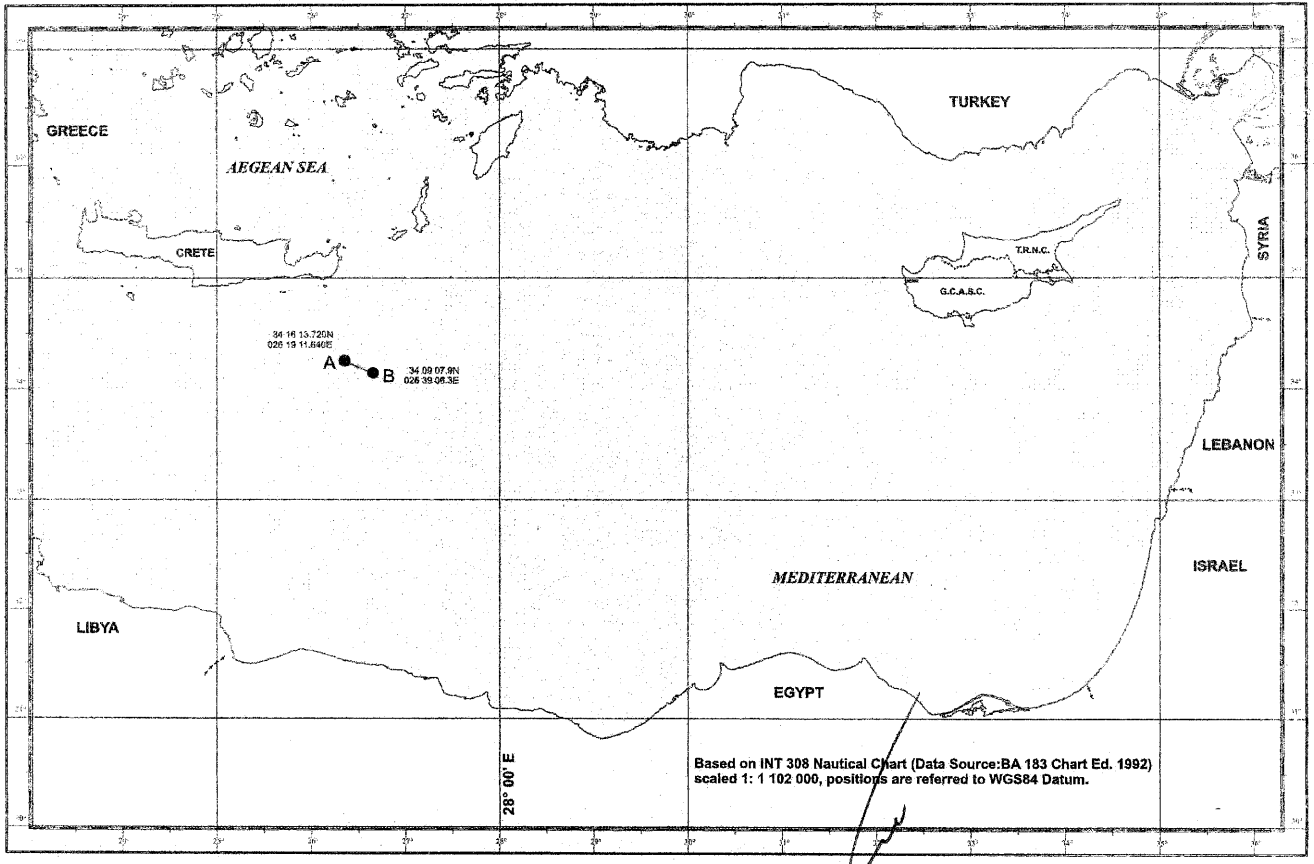
GREECE
AEGEAN SEA
CRETE
TURKEY
T.R.N.C.
G.C.A.S.C.
SYRIA
LEBANON
ISRAEL
MEDITERRANEAN
LIBYA
EGYPT
34 16 13.72ON
026 19 11.64OE
A
B
34 09 07.9N
026 39 06.3E
28° 00' E
Based on INT 308 Nautical Chart (Data Source:BA 183 Chart Ed. 1992)
scaled 1: 1 102 000, positions are referred to WGS84 Datum.

ملحق- ٢

نقاط الإحداثيات الأساسية لتحديد الجرف القاري و المنطقة الإقتصادية الخالصة بين تركيا و ليبيا

1. السواحل التركية

	LATITUDE	LONGITUDE
1	36°40'50".287N	27°22'27".873E
2	36°39'45".969N	27°24'19".359E
3	36°38'50".428N	27°28'38".882E
4	36°39'28".639N	27°40'42".469E
5	36°33'12".889N	27°58'44".128E
6	36°33'16".661N	28°02'07".031E
7	36°34'56".051N	28°05'18".361E
8	36°35'43".847N	28°07'42".814E
9	36°41'20".260N	28°13'30".287E
10	36°43'12".400N	28°17'25".494E
11	36°41'54".779N	28°37'38".668E
12	36°37'35".654N	28°45'41".864E
13	36°34'01".991N	28°49'29".785E
14	36°32'16".733N	29°01'22".266E
15	36°23'16".073N	29°06'04".195E
16	36°20'27".209N	29°09'58".078E
17	36°19'24".623N	29°12'27".635E
18	36°14'48".669N	29°18'50".685E

2. السواحل الليبية

	LATITUDE	LONGITUDE
1	32-50-06.873N	22-27-00.194E
2	32-49-43.717N	22-28-11.254E
3	32-48-07.040N	22-32-41.368E
4	32-46-26.472N	22-37-39.116E
5	32-46-09.093N	22-38-33.969E
6	32-44-07.238N	22-44-28.857E
7	32-42-43.985N	22-48-54.607E
8	32-38-32.161N	23-05-48.986E
9	32-38-20.558N	23-06-27.841E
10	32-37-49.615N	23-07-06.696E
11	32-06-44.158N	23-58-05.833E
12	32-01-28.159N	24-40-27.392E
13	32-01-34.000N	24-43-00.941E
14	32-01-18.423N	24-44-59.999E
15	32-01-10.634N	24-45-38.854E
16	32-01-10.634N	24-45-45.570E
17	31-58-13.028N	24-58-55.688E
18	31-58-05.234N	24-59-34.543E

3. النظام المستخدم في الإحداثيات هو دبل يو جي أس -84.

MEMORANDUM OF UNDERSTANDING

BETWEEN

THE GOVERNMENT OF THE REPUBLIC OF TURKEY

AND

THE GOVERNMENT OF NATIONAL ACCORD-STATE OF LIBYA

ON DELIMITATION OF THE MARITIME

JURISDICTION AREAS IN THE

MEDITERRANEAN

MEMORANDUM OF UNDERSTANDING
BETWEEN
THE GOVERNMENT OF THE REPUBLIC OF TURKEY
AND
THE GOVERNMENT OF NATIONAL ACCORD-STATE OF LIBYA
ON DELIMITATION OF THE MARITIME JURISDICTION AREAS IN THE MEDITERRANEAN

The Government of the Republic of Turkey and the Government of National Accord-State of Libya (hereinafter referred to as "the Parties"),

Confirming their commitment to the aims and principles of the Charter of the United Nations,

Having decided to determine a precise and equitable delimitation of their respective maritime areas in the Mediterranean in which the Parties exercise sovereignty, sovereign rights and/or jurisdiction in accordance with applicable rules of international law taking into account all relevant circumstances,

Taking into account the willingness of the Parties to achieve equitable and mutually acceptable solutions to the above-mentioned issues through constructive negotiations and in the spirit of good-friendly relations,

Convinced that this Memorandum of Understanding will contribute to the strengthening of the relations and encourage further cooperation between the Parties in the interest of two brotherly countries,

Have agreed as follows:

ARTICLE I

THE BOUNDARIES OF CONTINENTAL SHELF AND EXCLUSIVE ECONOMIC ZONE

1. The boundaries of the Continental Shelf and the Exclusive Economic Zone in the Mediterranean between the Republic of Turkey and the Government of National Accord-State of Libya begins at "Point A" (34° 16' 13.720"N - 026° 19' 11.640"E) and ends at the Point B (34° 09' 07.9"N - 026° 39' 06.3"E).

The Parties have agreed on these boundaries.

2. The boundaries of the Continental Shelf and the Exclusive Economic Zone determined in ARTICLE I, paragraph 1 of this Memorandum of Understanding are shown on the Maritime Chart INT 308 (Data Source: BA Chart Edition 1992), scale 1:1 102 000 (Annex 1). The coordinates are shown in the chart at Annex 1 in its coordinate system. The geographical coordinates referred to in ARTICLE I of this Memorandum of Understanding are expressed in terms of the World Geodetic System 1984 (WGS'84).

3. Base points coordinates that are used to determine the equidistance line are shown in Annex

ARTICLE II

ANNEXES TO THE MEMORANDUM OF UNDERSTANDING

The annexes indicated in the second and third paragraphs of Article 1 constitute integral part of this Memorandum of Understanding.

ARTICLE III

REGISTRATION

Upon its entry into force, this Memorandum of Understanding shall be registered with the Secretariat of the United Nations pursuant to ARTICLE 102 of the Charter of the United Nations.

ARTICLE IV

SETTLEMENT OF DISPUTES

1. Any dispute between the Parties arising out of the interpretation or implementation of this Memorandum of Understanding shall be settled through diplomatic channels in a spirit of mutual understanding and cooperation in accordance with ARTICLE 33 of the Charter of the United Nations.

2. In case there are natural resources extending from the Economic Exclusive Zone of one Party to the Exclusive Economic Zone of the other, the two Parties could cooperate in order to reach an agreement on the modalities of the exploitation of such resources.

3. If either of the two Parties is engaged in negotiations aimed at the delimitation of its Exclusive Economic Zone with another State, that Party, before reaching a final agreement with the other State, shall notify and consult the other Party.

ARTICLE V

AMENDMENT AND REVIEW

Either party may propose amendment or review of this MoU through diplomatic channels, if deemed necessary except Article 1 and Article 2. Amendments are made with the consensus of the parties.

ARTICLE VI

ENTRY INTO FORCE

This Memorandum of Understanding shall enter into force on the date of receipt of the last written notification by which the Parties notify each other through diplomatic channels of the completion of their internal legal procedures required for the entry into force of the Memorandum of Understanding.

This Memorandum of Understanding was done in İstanbul on 27 November 2019, in two original copies in Turkish, Arabic and English languages, all texts being equally authentic. In case of divergence of interpretation, the English text shall prevail.

ON BEHALF OF THE GOVERNMENT OF THE REPUBLIC OF TURKEY		**ON BEHALF OF THE GOVERNMENT OF NATIONAL ACCORD-STATE OF LIBYA**	
SIGNATURE	:	**SIGNATURE**	:
NAME	: **Mevlüt ÇAVUŞOĞLU**	**NAME**	: **Mohamed Taher SIYALA**
TITLE	: **Minister of Foreign Affairs**	**TITLE**	: **Minister of Foreign Affairs**

ANNEX 1

MARITIME CHART INT 308: MAP OF THE MEDITERRANEAN WITH THE BOUNDARY OF THE CONTINENTAL SHELF AND THE EXCLUSIVE ECONOMIC ZONE BETWEEN THE REPUBLIC OF TURKEY AND THE GOVERNMENT OF NATIONAL ACCORD-STATE OF LIBYA

ANNEX 2

BASE POINTS FOR TURKEY-LIBYA CONTINENTAL SHELF/EEZ COORDINATES LIST

ANNEX-1

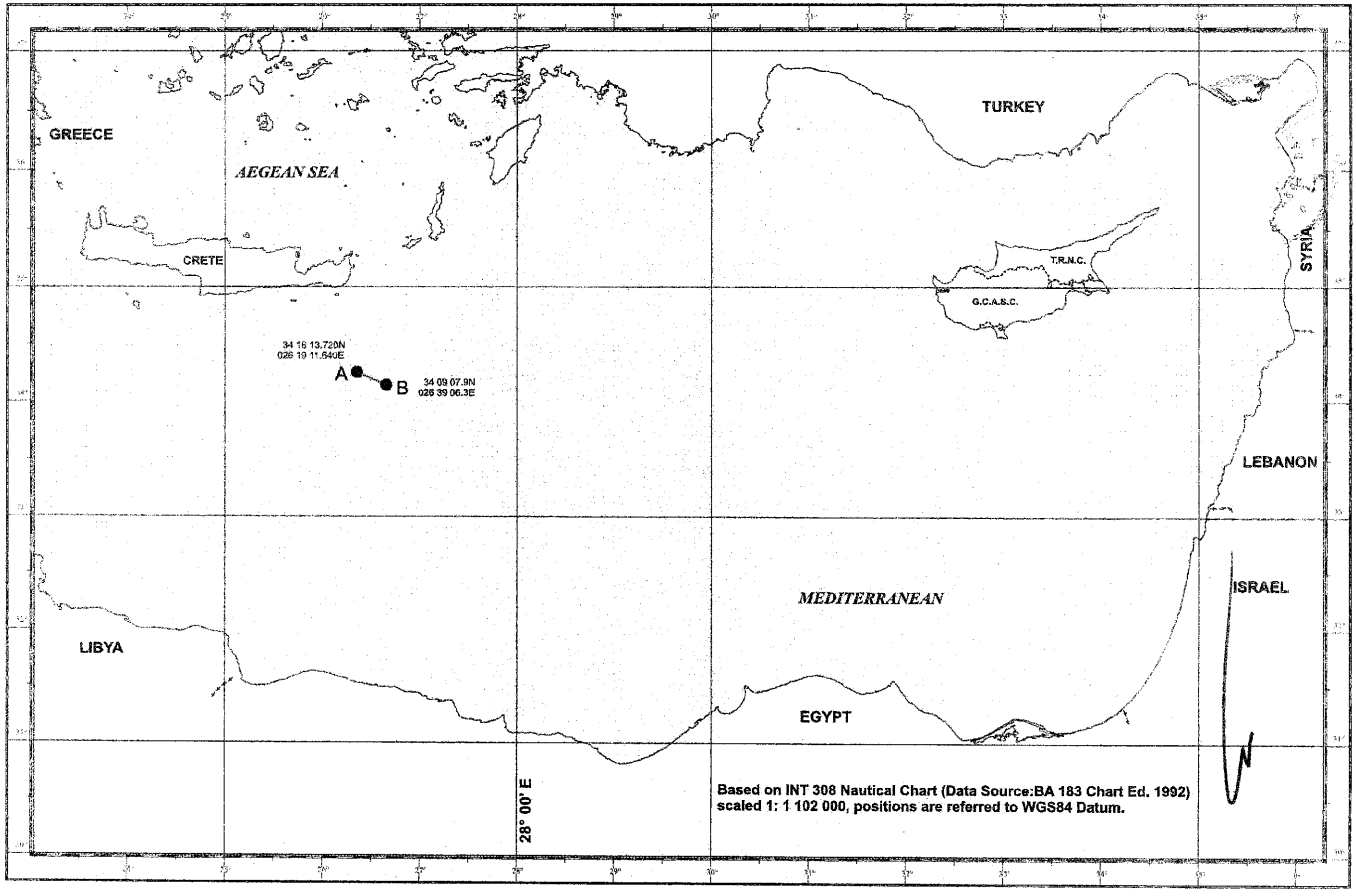
GREECE
AEGEAN SEA
CRETE
TURKEY
T.R.N.C.
G.C.A.S.C.
SYRIA
LEBANON
ISRAEL
MEDITERRANEAN
LIBYA
EGYPT
34 16 13.72ON
026 19 11.64OE
A
B
34 09 07.9N
026 39 06.3E
28° 00' E
Based on INT 308 Nautical Chart (Data Source:BA 183 Chart Ed. 1992)
scaled 1: 1 102 000, positions are referred to WGS84 Datum.

ANNEX-2

BASE POINTS FOR TURKEY-LIBYA CONTINENTAL SHELF/EEZ COORDINATES LIST

1. Turkish Coasts

	LATITUDE	LONGITUDE
1	36°40'50".287N	27°22'27".873E
2	36°39'45".969N	27°24'19".359E
3	36°38'50".428N	27°28'38".882E
4	36°39'28".639N	27°40'42".469E
5	36°33'12".889N	27°58'44".128E
6	36°33'16".661N	28°02'07".031E
7	36°34'56".051N	28°05'18".361E
8	36°35'43".847N	28°07'42".814E
9	36°41'20".260N	28°13'30".287E
10	36°43'12".400N	28°17'25".494E
11	36°41'54".779N	28°37'38".668E
12	36°37'35".654N	28°45'41".864E
13	36°34'01".991N	28°49'29".785E
14	36°32'16".733N	29°01'22".266E
15	36°23'16".073N	29°06'04".195E
16	36°20'27".209N	29°09'58".078E
17	36°19'24".623N	29°12'27".635E
18	36°14'48".669N	29°18'50".685E

2. Libyan Coasts

	LATITUDE	LONGITUDE
1	32-50-06.873N	22-27-00.194E
2	32-49-43.717N	22-28-11.254E
3	32-48-07.040N	22-32-41.368E
4	32-46-26.472N	22-37-39.116E
5	32-46-09.093N	22-38-33.969E
6	32-44-07.238N	22-44-28.857E
7	32-42-43.985N	22-48-54.607E
8	32-38-32.161N	23-05-48.986E
9	32-38-20.558N	23-06-27.841E
10	32-37-49.615N	23-07-06.696E
11	32-06-44.158N	23-58-05.833E
12	32-01-28.159N	24-40-27.392E
13	32-01-34.000N	24-43-00.941E
14	32-01-18.423N	24-44-59.999E
15	32-01-10.634N	24-45-38.854E
16	32-01-10.634N	24-45-45.570E
17	31-58-13.028N	24-58-55.688E
18	31-58-05.234N	24-59-34.543E

3. Coordinates are by WGS-84 system.

الأمم المتحدة

A/74/665–S/2020/71

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
27 January 2020

Original: Arabic

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والسبعون
البند 34 من جدول الأعمال
الحالة في الشرق الأوسط

مجلس الأمن
السنة الخامسة والسبعون

رسالتان متطابقتان مؤرختان 24 كانون الثاني/يناير 2020 موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة للبنان لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات حكومتي، أفيدكم أنه بتاريخ 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، الساعة 22:05، ظهرت في بقعة العمليات البحرية التابعة لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وعلى مسافة 18 ميلا بحريا من الشاطئ اللبناني باخرة للمسح الهيدروغرافي تحمل اسم MED SURVEYOR M/V وترفع علم PANAMA (رقم المنظمة الدولية IMO 7629946) قادمة من مرفأ حيفا التابع للعدو الإسرائيلي، ودخلت إلى المياه الاقتصادية الخالصة التابعة للدولة اللبنانية بتاريخ 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 الساعة 1:19، وبقيت داخلها لغاية الساعة 8:37 حيث ظهرت على مسافة 15 ميلا بحريا مقابل الناقورة متجهة جنوبا، وبذلك تكون قد تواجدت داخل المياه الاقتصادية الخالصة التابعة للدولة اللبنانية (BLOCK No 9) لمدة سبع ساعات و 18 دقيقة دون إذن مسبق من الدولة اللبنانية، وقد وصلت لمسافة خمسة أميال بحرية شمالي الخط الفاصل بين المنطقتين الاقتصاديتين الخالصتين التابعتين للبنان وفلسطين المحتلة.

إن لبنان يدين بشدة هذا الخرق الجديد لمياهه الاقتصادية الخالصة، الذي يمثل انتهاكا فاضحا جديدا للسيادة اللبنانية ولميثاق الأمم المتحدة وأحكام القانون الدولي والقرارات الدولية، لا سيما قرار مجلس الأمن 1701 (2006). ويؤكد لبنان على تمسكه بحقه الشرعي في الدفاع عن سيادته وأرضه ومياهه بوجه أي اعتداء إسرائيلي، كما يطلب من مجلس الأمن إدانة هذا العمل العدواني بأشد العبارات، واتخاذ كافة التدابير اللازمة لردع إسرائيل عن الاستمرار في خروقاتها الخطيرة لسيادة لبنان وسلامته الإقليمية، برا وبحرا وجوا.

ولن يكل لبنان من تكرار الطلب إلى مجلس الأمن، ومن خلاله إلى المجتمع الدولي بأسره، ممارسة الضغط اللازم والحازم على إسرائيل لوقف اعتداءاتها، وللامتثال إلى كافة أحكام القرار 1701 (2006)،

300120 280120 20-01064 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وتطبيقه بشكل كامل ودون إبطاء، حيث أن استمرار إسرائيل بخرقها للسيادة اللبنانية، واحتلال أراض لبنانية، وقيامها بممارسات عدوانية، يشكل انتهاكا فادحا للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، ويهدد الأمن والسلم في المنطقة والعالم.

أرجو ممتنة تعميم هذه الرسالة ومرفقيها كوثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند 34 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن

(توقيع) آمال **مدللي**
السفيرة
المندوبة الدائمة

المرفق الأول للرســـالتين المتطابقتين المؤرختين 24 كانون الثاني/يناير 2020 الموجهتين إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة للبنان لدى الأمم المتحدة

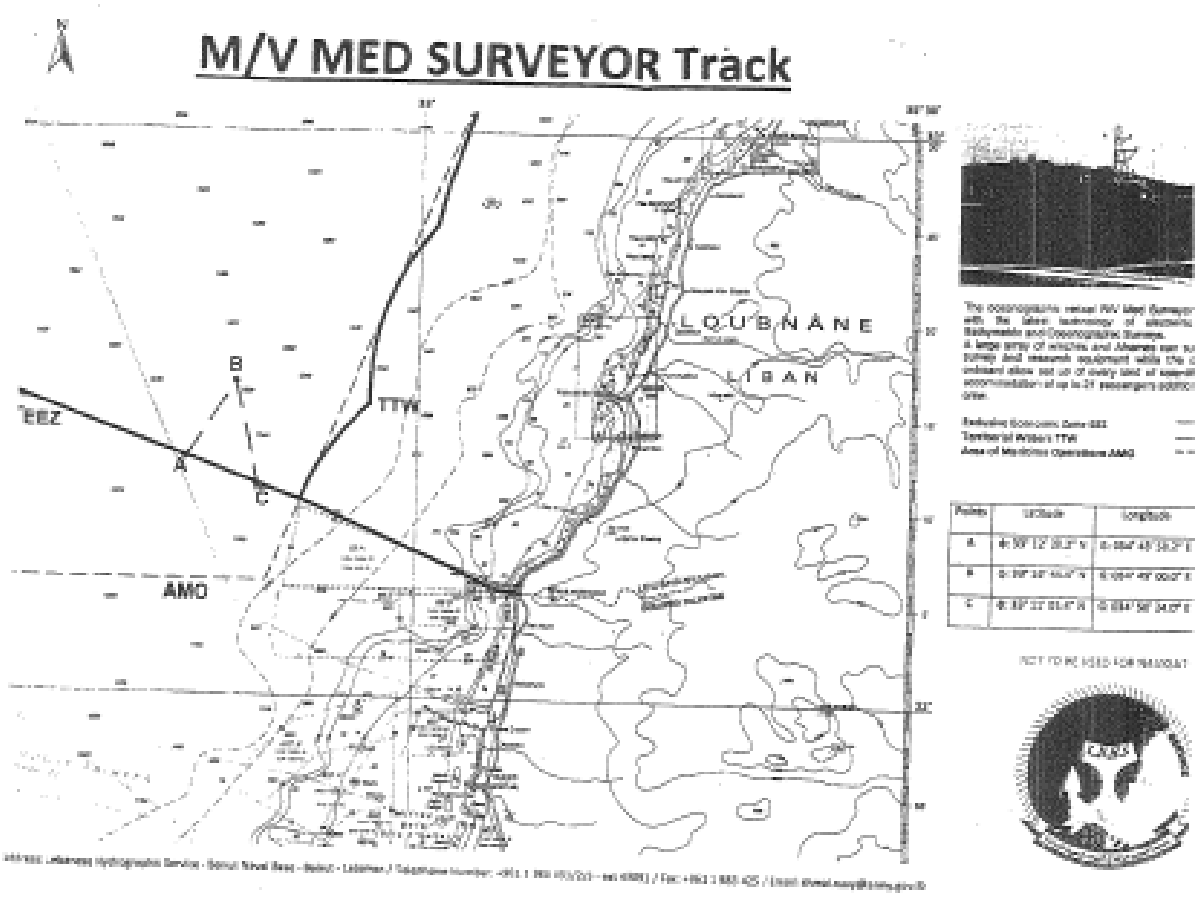

المرفق الثاني للرسالتين المتطابقتين المؤرختين 24 كانون الثاني/يناير 2020 الموجهتين إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة للبنان لدى الأمم المتحدة

المادة 56

حقوق الدول الساحلية وولايتها وواجباتها في المنطقة الاقتصادية الخالصة

1 - للدولة الساحلية، في المنطقة الاقتصادية الخالصة:

(أ) حقوق سيادية لغرض استكشاف واستغلال الموارد الطبيعية، الحية منها وغير الحية، للمياه التي تعلو قاع البحر ولقاع البحر وباطن أرضه وحفظ هذه الموارد وإدارتها، وكذلك فيما يتعلق بالأنشطة الأخرى للاستكشاف والاستغلال الاقتصاديين للمنطقة، كإنتاج الطاقة من المياه والتيارات والرياح؛

(ب) ولاية على الوجه المنصوص عليه في الأحكام ذات الصلة من هذه الاتفاقية فيما يتعلق بما يلي:

'1' إقامة واستعمال الجزر الاصطناعية والمنشآت والتركيبات؛

'2' البحث العلمي البحري؛

'3' حماية البيئة البحرية والحفاظ عليها؛

(ج) الحقوق والواجبات الأخرى المنصوص عليها في هذه الاتفاقية.

2 - تولي الدولة الساحلية، في ممارستها وأدائها لواجباتها بموجب هذه الاتفاقية في المنطقة الاقتصادية الخالصة، المراعاة الواجبة لحقوق الدول الأخرى وواجباتها، وتتصرف على نحو يتفق مع أحكام هذه الاتفاقية.

3 - تمارس الحقوق المبينة في هذه المادة فيما يتعلق بقاع البحر وباطن أرضه وفقا للجزء السادس.

المادة 60

الجزر الاصطناعية والمنشآت والتركيبات في المنطقة الاقتصادية الخالصة

1 - في المنطقة الاقتصادية الخالصة، يكون للدولة الساحلية الحق دون غيرها في أن تقيم وفي أن تجيز وتنظم إقامة وتشغيل واستخدام:

(أ) الجزر الاصطناعية؛

(ب) المنشآت والتركيبات المستخدمة في الأغراض المنصوص عليها في المادة 56 وفي غير ذلك من الأغراض الاقتصادية؛

(ج) المنشآت والتركيبات التي قد تعوق ممارسة الدولة الساحلية لحقوقها في المنطقة.

2 - تكون للدولة الساحلية الولاية الخالصة على هذه الجزر الاصطناعية والمنشآت والتركيبات، بما في ذلك الولاية المتعلقة بالقوانين والأنظمة الجمركية والضريبية والصحية وقوانين وأنظمة السلامة والهجرة.

3 - يجب تقديم الإشعار الواجب عن إقامة هذه الجزر الاصطناعية أو المنشآت أو التركيبات ويجب الاحتفاظ بوسائل دائمة للتنبيه إلى وجودها. وتزال أية منشآت أو تركيبات تهجر أو يتوقف استعمالها لضمان سلامة الملاحة، مع مراعاة أية معايير دولية مقبولة عموما تضعها في هذا الصدد المنظمة الدولية المختصة. وتولي في هذه الإزالة المراعاة الواجبة لصيد السمك وحماية البيئة البحرية وحقوق الدول الأخرى وواجباتها ويتم التعريف على نحو مناسب بعمق وموقع وأبعاد أية منشآت أو تركيبات لا تزال كليا.

4 - للدولة الساحلية، حيث تقتضي الضرورة ذلك، أن تقيم حول هذه الجزر الاصطناعية والمنشآت والتركيبات مناطق سلامة معقولة لها أن تتخذ فيها التدابير المناسبة لضمان سلامة الملاحة وسلامة الجزر الاصطناعية والمنشآت والتركيبات.

5 - تحدد الدولة الساحلية عرض مناطق السلامة، واضعة في اعتبارها المعايير الدولية المنطبقة. وتقام هذه المناطق على نحو يضمن وجود صلة معقولة بينها وبين طبيعة ووظيفة الجزر الاصطناعية أو المنشآت أو التركيبات، ولا تتجاوز مسافة 500 متر حولها مقيسة من كل نقطة من نقاط طرفها الخارجي، إلا إذا أجازت ذلك المعايير الدولية المقبولة عموما أو أوصت به المنظمة الدولية المختصة. ويعطي الإشعار الواجب عن مدى مناطق السلامة.

6 - على جميع السفن أن تحترم مناطق السلامة هذه وأن تطبق المعايير الدولية المقبولة عموما فيما يتعلق بالملاحة في جوار الجزر الاصطناعية والمنشآت والتركيبات ومناطق السلامة.

7 - لا يجوز إقامة الجزر الاصطناعية والمنشآت والتركيبات ومناطق السلامة حولها إذا ترتبت على ذلك إعاقة لاستخدام الممرات البحرية المعترف بأنها جوهرية للملاحة الدولية.

8 - ليس للجزر الاصطناعية والمنشآت والتركيبات مركز الجزر. وليس لها بحر إقليمي خاص بها، كما أن وجودها لا يؤثر على تعيين حدود البحر الإقليمي أو المنطقة الاقتصادية الخالصة أو الجرف القاري.

Permanent Mission Of Israel
to the United Nations

המשלחת הקבועה
של ישראל לאומות המאוחדות

5 February 2020

NV-05FEB-2020

The Permanent Mission of Israel to the United Nations presents its compliments to the Office of the Secretary General of the United Nations, and wishes to refer to the Lebanese Note Verbale regarding the alleged entry of the M/V Med Surveyor into Lebanese Exclusive Economic Zone, submitted on January 24, 2020 (A/74/665).

Notwithstanding the fact that the Lebanese Note refers to a Panamanian flagged vessel, for the sake of clarity Israel rejects the claims that the vessel has at any point violated any Lebanese rights, and also rejects the manifestly unfounded claim regarding a violation of Security Council resolution 1701 (2006). The spokesperson of the United Nations Interim Force in Lebanon was cited as stating that the peacekeeping force has no evidence to suggest that a ship has violated Lebanese waters.

The M/V Med Surveyor conducted survey operations in Israeli maritime areas, when on 26 November 2019 a storm that formed in the area forced the vessel to relocate in order to ensure its safety and the safety of its crew. As a result of the storm, it drifted north of its position. At no point has there been any violation of international law, as the vessel clearly exercised its freedom of navigation, a fundamental principle of international law.

The Permanent Mission of Israel would be grateful if the Note Verbale was circulated amongst States and published on the Ocean & Law of the Sea UN website under the countries section of the database on Maritime Space: Maritime Zones and Maritime Delimitation.

The Permanent Mission of Israel to the United Nations avails itself of this opportunity to renew to the Office of the Secretary General the assurances of its highest consideration.

H.E. Mr. António Guterres
Secretary-General
United Nations
New York

800 Second Avenue, New York, NY 10017 • Tel. (212) 499-5510 • Fax: (212) 499-5515

State of Israel

Ministry of Energy

Petroleum Rights

Oil and Gas Department

Updated April 11, 2021

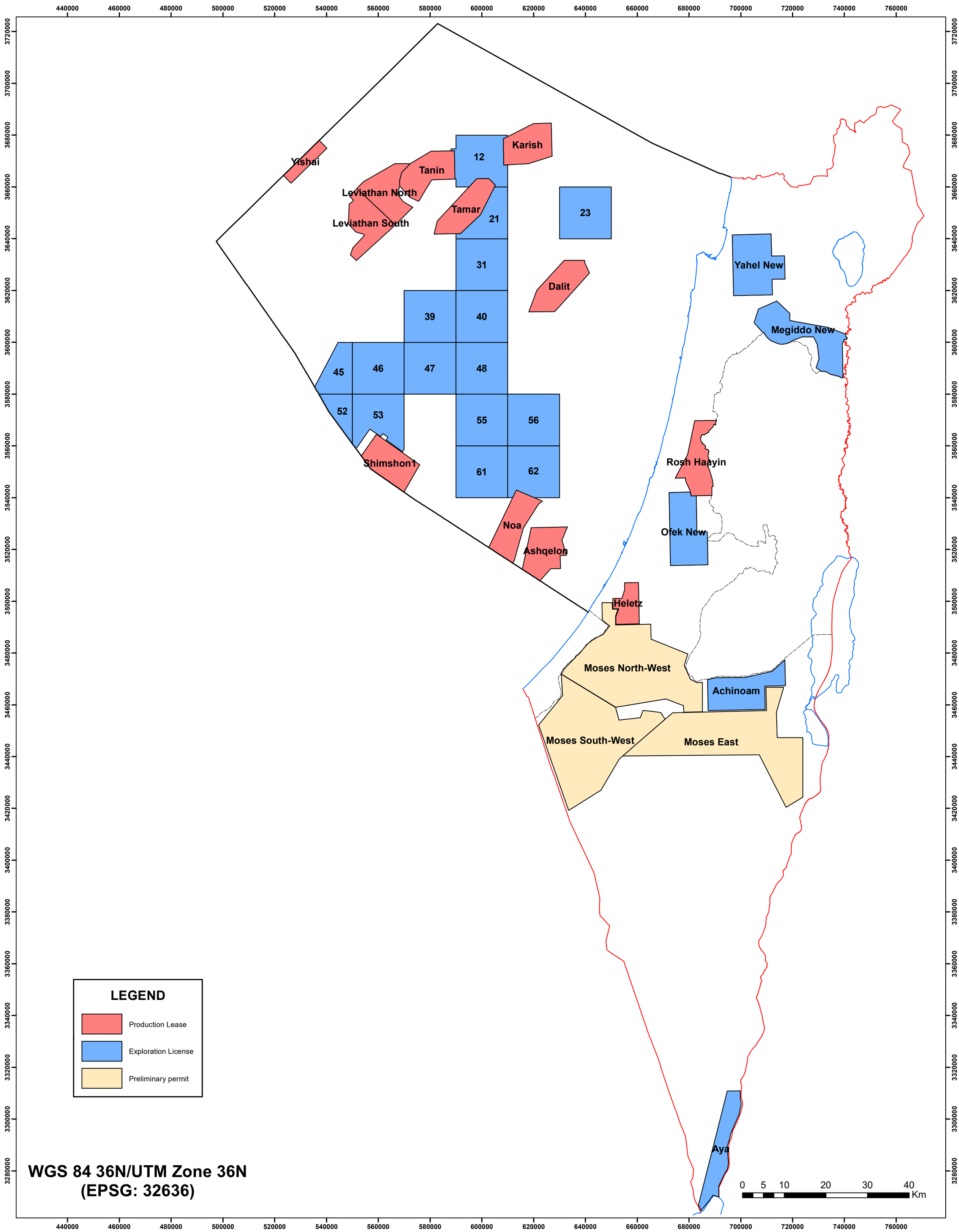

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا المراجع باللغة العربية :

أ- الوثائق الرسمية :

1. اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار 1982.

https://www.un.org/depts/los/convention_agreements/texts/unclos/unclos_f.pdf

2. اتفاقية ترسيم المنطقة الاقتصادية الخالصة بين مصر وقبرص في 18 فيفري 2003.

https://www.un.org/depts/los/LEGISLATIONANDTREATIES/PDFFILES/mzn_s/mzn47.pdf

3. رسالة مؤرخة 12 نوفمبر 2013 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لقبرص لدى الأمم المتحدة، 13 نوفمبر 2013، A/68/593 S/2013/622.

https://undocs.org/A/68/593

4. الاتفاقية الإطارية بين حكومتي جمهورية مصر العربية وجمهورية قبرص بشأن تنمية الخزانات الحاملة للهيدروكربون عبر تقاطع خط المنتصف، والموقعة في القاهرة بتاريخ 12 ديسمبر 2013.

5. رسالة مؤرخة 13 نوفمبر 2019 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة، 15 نوفمبر 2019، A/74/ 550.

https://undocs.org/en/A/74/550

6. اتفاقية تعيين الحدود بين تركيا وليبيا، والموقعة في أنقرة بتاريخ 8 ديسمبر 2019.

https://www.resmigazete.gov.tr/eskiler/2019/12/20191207-3.pdf

7. رسالتان متطابقتان مؤرختان 24 جانفي 2020 موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة للبنان لدى الأمم المتحدة، A/74/665–S/2020/71 .

https://undocs.org/en/a/74/665

8. رسالة مؤرخة 05 فيفري 2020 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة، NV–5FEV–2020.

https://www.un.org/depts/los/LEGISLATIONANDTREATIES/PDFFILES/2020_02_05_ISR.pdf

ب– الكتب :

1. العيسوي فاتح محمد، "الجغرافيا السياسية المعاصرة"، (مصر، مكتبة الإسكندرية،2000).

2. حدادي جلال، "معضلة الأمن الجزائري في الفضاء المتوسطي "، (النشر الجامعي الجديد، الجزائر،2017).

3. سعودي محمد عبد الغني، "الجغرافيا السياسية والمشكلات الدولية"، (القاهرة، المكتبة النموذجية، 1997).

4. الزبيدي كريم والدليمي نعمة ،" البحر المتوسط و الصراعات الدولية ، (العراق، مؤسسة ثامر العصامي،2018).

ج- الرسائل :

1. الباسوسي أحمد زكريا، "تأثيرات تهديد أمن الطاقة على الصراع الدولي على الغاز الطبيعي: دراسة حالة منطقة حوض شرق البحر المتوسط"، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتورة في فلسفة العلوم السياسية، (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية،2018).
2. زغدار عبد الحق ،" إشكالية أمن المتوسط في ظل العولمة بين الإستراتيجيات الغربية و مواقف دول جنوب المتوسط" أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية، (جامعة الحاج لخضر باتنة، السنة الجامعية 2010).
3. بركان إكرام، "تحليل النزاعات المعاصرة في ضوء مكونات البعد الثقافي في العلاقات الدولية"، (رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر،2009).

د- المقالات والمجلات:

1-باكير حسين، "اللعبة الكبرى: جيوبوليتيك التنافس على الغاز شرق المتوسط"، (منتدى السياسات العربية، نوفمبر 2019).

2-حذفاني سمية، "تأثير جيوسياسية النزاع على الغاز معادلات التوازنات الاستراتيجية لمنطقة شرق البحر المتوسط"، (المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، العدد 01، جانفي2021).

3-حميد أحمد جاسم إبراهيم، "القضية القبرصية والصراع التركي اليوناني في ظل الموقف الدولي 1960-1994 (دراسة تاريخية)"، (مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، المجلد 6، العدد 1).

4-سكرية منى، "منتدى غاز شرق المتوسط: التعاون الإقليمي وسط تضارب المصالح"، (Natural Resource Governance، فبراير 2021).

5-صلاح مصطفى، "غاز شرق المتوسط ومستقبل الصراع الإقليمي"، (مركز الحوكمة وبناء السلام، صنعاء اليمن، أوت 2018).

6-غزلان وداد، "أمن الطاقة في الاستراتيجية العالمية: الواقع والأبعاد"، (مجلة العلوم الإنسانية- جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 39/38، مارس 2015).

7-قشقوش محمد، "صراع النفوذ العسكري والأمني في شرق المتوسط"، (مجلة السياسة الدولية، العدد 23، 2018).

8-هاشم نوار جليل، المعيني محمد عباس، " ما بينالجيوبوليتيكوالجيواستراتيجية دراسة في اختلاف المفاهيم"، (المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، مجلد الرابع، العدد: الثاني، السنة 2020).

9-النعامي صالح ، " اكتشافات الغاز: الإسرائيلية قيمة استراتيجية وتداعيات إقليمية"، (لمركز العربي للأبحاث ودراسات السياسية: أوكتوبر 2011).

10- الحامدي زهير ، "الآثار الجيوسياسية لاكتشافات الغاز الإسرائيلية في شرق المتوسط"، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سبتمبر 2012)

هـ- المواقع الإلكترونية:

1- أبو الحنيفة الوليد، "الأمن الطاقوي وأهمية تحقيقه في السياسات الخارجية دراسة في المفهوم والأبعاد"، (المركز العربي الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية، 13 يناير 2017).https://bit.ly/3A3aZiq

2- الصياد أحمد جمال، البستاني جاد مصطفى، دبل عاطف محمود، "مسارات ومالات الصراع في شرق المتوسط"، (المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية، 3يناير 2021).https://bit.ly/3x1BTVT

3- باكير علي حسين، " النزاع على الغاز في شرق المتوسط ومخاطر الاشتباك"، (مركز الجزيرة للدراسات، 19 أبريل 2018).https://bit.ly/35UEWTR

4- باكير علي حسين، "رقعة الشطرنج اللبنانية-الإسرائيلية: النزاع على الحدود والغاز شرق المتوسط"، (موقع الجزيرة للدراسات، 2021/01/5).

5- ترتيب دول حلف شمال الأطلسي من حيث عدد الجنود على الموقع الرسمي للحلف : https://www.nato.int/cps/en/natohq/nato_countries.htm

6- التقرير السنوي لشركة طوطال لسنة 2020 على موقعها الرسمي :
https://totalenergies.com/system/files/documents/2021-03/document-enregistrement-universel-2020.pdf

II – المراجع باللغة الأجنبية :

1– باللغة الإنجليزية :

أ– الكتب :

1– Abu NIMR Mohammad, «Conflict Resolution». (Cairo, National Center for Middle East Studies, 1994).

2– BRZEZINSKI Zbigniew, «THE GRAND CHESSBOARD American Primacy and Its Geostrategic Imperatives».(1st ed, New York,1997).

ب– الرسائل :

1– GOKMEN Semra rana, « Geopolitics and the study of international relations » A thesis submitted for the partial fulfillment of the requirements for the degree of Doctor of philosophy, graduate school of social sciences of middle east technical university (Ankara, department of international relations, august 2010).

ج- المقالات والمجلات:

1- ARZAN Eran, «Palestinians become first customer of Israel's Leviathan gas field»,(Tel Aviv,*Haaretz,* January 2014.)

2- K.H Yu,« From energy Diplomacy to Global Governance ? A Case Study On China's Energy Security In The 21st Century»,(King's College London, United Kingdom; Amin, A. 2017.)

3- GELENGUL Kocaslan, «International Energy Security Indicators & Turkey's Energy Security Risk Score»,(International Journal of Energy Economics & Policy, Vol.4, No.4,2014.)

4- CONCA James, «Natural Gas — Not Renewables — Is Replacing Nuclear Power»,(*Forbes*, May 16, 2016.) at http://www.forbes.com/sites/jamesconca/2016/05/16/natural-gas-is-replacing-nuclear-power-not-renewables/#399022764abb

5- NAKANO Jane, MELTON Michelle, « Coming Changes in the Asian LNG Market? »,(CSIS, March 28, 2014.) at http://csis.org/publication/coming-change-asian-lngmarket

6- Sarah E. Gardin, Michael Ratner, «TurkStream: Russia's Southern Pipeline to Europe» (Washington, Congressional Research Service , may 2021).

7- SHAFFER Brenda, «Energy Politics»,(Philadelphia, University of Pennsylvania Press,2009).

8- VASSALOTI Julia, «Rough Seas: The Greek-Turkish Aegean Sea Dispute and Ideas for Resolution», (Los Angeles, Loyola Marymount University and Loyola Law School, 2011).

9- BONAVITAM Mauro, «Contemporary strategies and conflicts in the Aegean Sea region», (Madrid, the Spanish institute of strategic studies, 2019).

10- Simon MASON and Sandra RYCHARD, «CONFLICT ANALYSIS TOOLS», (Freiburg, Swiss Agency for Development and Cooperation, SDC Conflict Prevention and Transformation Division,2005).

11- E.GARDIN Sarah, RATNER Michael, "TurkStream: Russia's Southern Pipeline to Europe" (Washington, Congressional Research Service , may 2021).

12- DE MICCO Pasquale, «The prospect of Eastern Mediterranean gas production: An alternative energy supplier for the EU? »,(Brussels, Directorate-General for External Policies of the Union Policy Department, 2014).

13- JACOVIDES Andrew, «International Law and Diplomacy», (Leiden, Martinus Nijhoff, 2011).

14- TANCHUM Michaël, « EASTERN MEDITERRANEAN IN UNCHARTED WATERS :Perspectives on Emerging Geopolitical Realities», (Ankara, Konrad-Adenauer-Stiftung, 2020).

15- MAZZUCHI Nicolas, « Perspectives in gas security of supply: the role of Greece in the Mediterranean », (Fondation pour la Recherche Stratégique, 24/05/2018).

16- International Energy Agency , Medium Term Gas Market report, kuzemko,2015 .

17- LIKATHE Idlir, « Greece-Egypt maritime agreement and its omplication for the Greek-Turkish dispute in the Eastern Mediterranean », (Ankara,Seta, 2020).

18- CHRISTOFOROU Christis M., « Oil & Gas in Cyprus», (Nicosia, Deloitte, 2018).

19- RATNER Michael, «Natural Gas Discoveries in the Eastern Mediterranean», (Washington, Congressional Research Service,2016).

20- PEPPER Tom, «Partners in Israeli Gas Field Sign Deal with Palestinians»,(International Oil Daily, January 7, 2014).

21- TOTH STUB Sara and KENT Sarah, “Israel Plans to Sell Natural Gas to Jordan,” (*The Wall Street Journal*, September 3, 2014). http://online.wsj.com/articles/israel-plans-to-sellnatural-gas-to-jordan-1409750217.

22- VOGLER Sarah and V Eric, «Thompsonm Gas Discoveries in the Eastern Mediterranean: Implications for Regional Maritime Security», (Washington, The German Marshall Fund of the United States, march 2015).

23- TUGWELL P, « Leaders from Israel, Cyprus, Greece sign EastMed gas pipe deal »,(Bloomberg, 03/01/2020).

24- CERAWEEK, Eastern Mediterranean Gas Renaissance, (Houston, 2019).

25- ALBINYANA Roger, IGU Executive Committee Workshop, « Natural Gas Prospects in Egypt, the East Mediterranean and North Africa." (Cairo,European Institute of the Mediterranean, 19 April 2018).

26- GEREBIZZA Elena, RUNCI Alessandro, « East Mediterranean Oil&Gas »,(Five Years Lost, How Finance Is Blowing the Paris Carbon Budget, 2020).

27- TZIARRAS Zenonas in CUPOLO Diego, « Turkey resumes energy research in disputed waters» (Al-Monitor, October 14, 2020).

28- HARCHAOUI Jalel , WHY TURKEY INTERVENED IN LIBYA» The Eastern Mediterranean and Regional Security: A Transatlantic Trialogue series, (Philadelphia, the Foreign Policy Research Institute, December 2020).

29- TASTEKIN Fehim, «Turkey's militarized Africa opening fuels influence wars»,(Al-Monitor, August 31, 2020).

30- KAYAOGLU Barin, «Libya is only small part of Turkey's ambitious Africa overture»,(Al-Monitor, January 27, 2020).

د- المواقع الإلكترونية :

1- Arafat Says Natural Gas Field Great hope for Palestinian Economy, Available at:http://www.thedossier.info/articles/ap_arafat-says-natural-gas-field-great-hope-for-palestinianeconomy.Pdf.

2- Ariel COHEN, "Behind the Israeli-Lebanese gas row," *The Wall Street Journal*, July 26,2011, http://online.wsj.com/article/SB10001424053111903591104576467770696928708.html.

3- «SOURCES AND TYPES OF CONFLICT» pdf http://www.docstoc.com/docs/3558748/Conflict-Resolution-Part-Module-RS-SOURCES-AND-TYPES-OF-CONFLICT

4- https://corporate.exxonmobil.com//media/Global/Files/investor relations/annual-meeting-materials/annual-report-summaries/2020-Annual-Report.pdf

5- https://www.iea.org/areas-of-work/ensuring-energy-security/natural-gas-security

6- https://www.bp.com/content/dam/bp/business-sites/en/global/corporate/pdfs/energy-economics/statistical-review/bp-stats-review-2021-full-report.pdf

7- https://www.bp.com/content/dam/bp/business-sites/en/global/corporate/pdfs/energy-economics/statistical-review/bp-stats-review-2021-full-report.pdf

8- https://www.turkpress.co/node/46106

9-http://www.ieee.es/Galerias/fichero/docs_opinion/2019/DIEEEO39_2019MAUBON-Egeo_ENG.pdf

2- بالفرنسية :

أ- القواميس و المعاجم :

1-BAILLY Anatole, «Abrégé du dictionnaire GREC FRANÇAIS »,(Paris, Hachette,1969).
2-BRUNET, « Les mots de la géographie », (Paris, La documentation française, 1992).

ب- الكتب :

1-BONIFACE Pascal, « la géopolitique les relations internationales »,(Paris, Éditions EYROLLES, 2011).
2-TAJE Mehdi, « introduction à la géopolitique », (université virtuelle de Tunis, 2008).
3-FURFARI Samuel, « politique et géopolitique de l'énergie : une analyse des tensions internationales au XXI^{eme} siècle »,(Éditions TECHNIP, 2012).
4-ARON Raymond, « Paix et guerre entre les nations ». (Paris, Calmann-Lévy, 8e éd, 1984).

5- RATZEL Friedrich, «La géographie politique,Concepts fondamentaux»(Fayard, Paris, 1988).
6- MATHEY Jean-Marie, « Comprendre la stratégie », (Paris, Economica, 1995).
7- COUTEAU-BEGARIE Hervé, « Traité de stratégie », (Paris, Economica, 1999).
8- FONTANEL Jacques, « guerre et conflits économiques », (Éditions OPU, 2005).
9- CELERIER Pierre, « Géopolitique et Géostratégie »,(3eme Edition, Paris : presses universitaires de France, 1969).
10- LOROT Pascal, THUAL François « La géoplotique »,(2eme édition,Paris : Montchrestin,2002).
11- CROUZATIER Jean Marie, « Géopolitique de la méditerranée »,(Paris : centre régional des lettres de Midi-Pyrénées, 1988).
12- THUAL François, « méthodes de la géopolitique : Apprendre à déchiffrer l'actualité »,(paris,Editions Ellipses, 1996.)
13- BRUNET, « Les mots de la géographie », (Paris, La documentation française, 1992).
14- COUTEAU-BEGARIE Hervé, « Traité de stratégie », (Economica, Paris, 1999).
15- Grueil-Dieudé MAGALII, « Le problème chypriote aux frontières de l'Union européenne, (Paris, L'Harmattan, 2008).

16- G chliand et RAGEAU J.P,«atlas stratégie géopolitique des rapports de forces dans le monde»,(Paris, Editions Complexe,1983)

ب- الرسائل :

1- ELSAIFI Salam Khoury, « LA FINUL ET LES CONFLITS ISRAÉLO-LIBANAIS », Montréal, UNIVERSITÉ DU QUÉBEC À MONTRÉAL ,(MÉMOIRE PRÉSENTÉ COMME EXIGENCE PARTIELLE DE LA MAÎTRISE EN SCIENCE POLITIQUE, mai 2013).

ج- المقالات والمجلات:

1- ROSIERE Stéphane, « La place des firmes dans la tradition et l'actualité géopolitiques », (Revue Géographique de l'Est, vol 50,2010).

2- ANNEN Betsy, «Géopolitique de l'énergie : risques et enjeux pour la Défense », (Centre d'études et de Recherche de l'Enseignement Militaire, Paris,2006).

3- ROSIERE Stéphane, « Propositions pour une distinction opératoire entre la géopolitique, la géographie politique et la géostratégie »,(Texte publié dans la revue L'Information géographique, Paris, Armand Colin, 2001).

4- LE BORGNE Camille, «l'européanisation du différend gréco-turc», (Lyon, institut d'études politique de Lyon,2005).

5- CHICLET Christophe, «Le conflit gréco-turc vu d'Athènes », (Athènes, Entretien avec le secrétaire général du ministère grec des Affaires étrangères, Automne 1997).

6- YERASIMOS Stéphane, «les rapports Gréco-Turcs - mythes et réalités »,(Paris, Harmattan, Histoire et Perspectives Méditerranéennes, 1988).

7- PETITHOMME Mathieu,« Politique et sociétés à Chypre aujourd'hui »,(Revue Cahiers balkaniques,2020).

8- MAZZUCHI Nicolas, « Que penser de la découverte turque d'hydrocarbures en mer Noire ?»,(Toulon, Fondation Méditerranéenne d'Etudes Stratégique,2020).

9- PEYRONNET Arnaud, « vers une crise maritime gréco-turque pérenne en Méditerranée ? », (Toulon, Fondation Méditerranéenne d'Etudes Stratégique, 18.11.2020).

10- TERTRAIS .B, « Avis de tempête sur les frontières maritimes», (Le Monde, La vie, Hors-série).

11- ELIE Diane,« Frontières maritimes et ZEE stratégiques en Méditerranée La rivalité gréco-turque en mer Egée » (Comité Marine & Océans,2020).

12- MERZ Fabien, « La Turquie et la crise en Méditerranée orientale»,(Zurich, Politique de sécurité: analyses du CSS, No 275, Décembre 2020).

13- AUGE Benjamin, « L'espoir d'une indépendance énergétique retrouvée en Égypte», (Paris, Institut Français des Felations Internationales, Février 2016).

14- ABDULRAHIM Nada, Christine GODART, Najwa EID, « Hydrocarbures offshore Situation actuelle et opportunités», (Bierut, Section Economique Commerciale, Ambassade de Belgique à Beyrouth,2018).

15- United Nations Development Program, «The Maritime Boundaries And Natural Resources Of The Republic Of Lebanon Challenges and Opportunities» (Version of December 2014) .

16- CNUCED, « Les coûts économiques de l'occupation israélienne pour le peuple palestinien : le potentiel gazier et pétrolier inexploité», (Genève, CONFÉRENCE DES NATIONS UNIES SUR LE COMMERCE ET LE DÉVELOPPEMENT,2019).

17- HUET Guillaume «La découverte de gaz offshore en Méditerranée orientale : nouveau défi pour la stabilité du Proche-Orient »(Paris, Centre d'études supérieures de la Marine,2020).

18- KLUTKE Aimée , « l'impact des relation russo-ukrainiennes sur la stratégie européenne pour la sécurité énergétique», (Nice, centre international de formation européenne, 2016).

19- NOTZ Kristina « La politique énergétique allemande : entre impératifs nationaux et exigences communautaires», (Paris, Institut Français des Relations Internationales, Mars 2007).

20- MANIATIS Antoine, « LA GRÈCE ET LA ZONE ÉCONOMIQUE EXCLUSIVE », (Neptunus e.revue, Université de Nantes, vol. 27, janvier 2021).

21- MARGHELIS Aris, «Les délimitations maritimes Turquie-gouvernement d'entente nationale libyen et Grèce-Égypte dans leur contexte régional », (Neptunus, e.revue, Université de Nantes, Vol. 27, 2021/2).

22- SEBILLE-LOPE Philippe, « Le gaz naturel en Europe : quels enjeux énergétiques et géopolitiques ? »,(Paris, la revue géopolitique,15 novembre 2020).

23- KARAKAYA Fatih. « TurkStream, le gazoduc inauguré par Erdogan et Poutine, alimentera aussi l'Europe ». (Janvier 2020).https://www.aa.com.tr/fr/turquie/turkstream-le-gazoduc-inaugur%C3%A9-par-erdogan-et-poutinealimentera-aussi-leurope/1697235

24- TEPER Barbara, « Le projet de gazoduc Eastmed : De la volonté de chacun de satisfaire ses propres intérets a une « nouvelle ere geopolitique » en Mediterrannée orientale ? »,(Paris, Institut d'Etudes de Geopolitique Appliquée, 12 Aout 2020).

25- LITSAS Spyros N, « La Grèce en Méditerranée orientale : énergie, diplomatie et perspectives à l'ère de la pandémie de COVID-19 »,(Grèce-Turquie-Libye : Tensions autour des ressources énergétiques en Méditerranée orientale, Diplomatie n° 105, 2020).

26- Commission Européenne, « Fiche d'information : questions et réponses sur les PIC dans le domaine de l'énergie et sur l'objectif d'interconnexion des réseaux électriques ».

27- RIBIERE Naomie, «De la Caspienne a la Turquie : les enjeux du corridor Gazier sud-européen », (Paris, centre de recherche et d'analyse Géopolitique, Institut Français de Géopolitique, université Paris-VIII,2014).

28- FEERTCHAK Alexis. « Libye : pourquoi la Russie et la Turquie s'y intéressent-elles ». Revue le Figaro (janvier 2020). BASLY Adel, « Que représente L'acteur Turc sur l'échiquier Lybien et quels sont les impacts de toute intervention sur le voisinage ? », (CANADA, Collège des forces Canadiennes 2020).

29- SCHMID Dorothée , « La Turquie au Moyen-Orient Le retour d'une puissance régionale ? », (Paris, Le Centre national de la recherche scientifique, 2011).

30- DJABBOUR Jana, « la_turquie : une puissance émergente qui n'a pas les moyens de ses ambitions », (Paris, politique étrangère,2020).

31- KHOURI Alexandre , « Frontières maritimes : pourquoi la délégation libanaise conteste la ligne Hof », (Beyrouth, Revue l'orient-lejour, Avril 2021).

د- المواقع الإلكترونية :

1-http://geoconfluences.ens-lyon.fr/glossaire/zone-economique-exclusive-zee

2-http://www.cosmovisions.com/MerMediterranee.htm

3-https://www.lexpress.fr/actualites/1/monde/sans-grand-espoir-l-onu-reunit-chypriotes-grecs-et-chypriotes-turcs-a-geneve_2149539.html

4-https://fmes-france.org/wp-content/uploads/2020/11/Vers-une-crise-maritime-greco-turque-perenne.pdf

5-https://www.franceculture.fr/geopolitique/gaz-entre-le-liban-et-israel-le-casse-tete-du-bloc-9

6-https://www.monde-diplomatique.fr/cartes/liban-gaz

ملخص الدراسة

ملخص الدراسة:

يشـــكل الصـــراع الجيوســـياســـي حول موارد الطاقة دورا محوريا في إدارة العلاقات الدولية، ومصدرا رئيسيا للتنافس الدولي، سواء بين الدول المنتجة أو بين الدول المستهلكة. وفي هذا الإطار تعتبر منطقة شرق حوض المتوسط أبرز المناطق التي تحتوي على احتياطيات ضخمة من الغاز الذي يصنف كمورد طاقة بالغ الأهمية نظرا لخصوصيته التقنية العالية في تطوير عجلة الاقتصاد وضمان أمن الطاقة،مما أدى إلى تأجيج الصراع حول المناطق الاقتصادية الخالصة لدول المنطقة وزيادة تنافس الجيوسياسي للقوى الدولية الكبرى عبر شركاتها الطاقوية الدولية.

بيد أن الخلفيات التاريخية التصـارعية لدول المنطقة، وغياب تصـور مشـترك في ظل فشـل الأطر القانونية في تسوية الخلافات حول موارد الطاقة في شرق المتوسط أدى إلى تحويل الصراع إلى تحالفات جيواقتصادية وسياسية في شكل محاور متنافسة، محور تركي يسعى لفرض الأمر واقع برفضـــه الاتفاقيات الدولية والقانون الدولي للبحار، ويرى فيها تعديا على المصـــالح التركية لاعتبارات تاريخية. ومحور يوناني مصـري إسـرائيلي تدعمه قوى إقليمية ودولية، يعمل على تعزيز التفاعلات التعاونية في إطار تطبيق القانون الدولي للبحار من أجل تحقيق مصـــالح كل الأطراف بشكل متوازن.

الكلمات المفتاحية:

صراع جيوسياسي، أمن الطاقة، الغاز، شرق المتوسط، منطقة الاقتصادية الخالصة.

Abstract of study

The Geopolitical conflict over energy resources creating a central role to conduct of international relations, and a major source of international competition, between producer States or consumer States. In this context, the Eastern Mediterranean is the most visible area with large gas reserves. Which is classified as a very important energy resource because of its high technical specificity in the subject of the economic development and to secure the energy security; this has fuelled conflict around the exclusive economic zones, so it increased the geopolitical rivalry of major international powers through their international energy companies.

However the historical background of the region and the lack of common perception, with a failure legal frameworks to resolve disputes over energy resources in the Eastern Mediterranean, are transformed the conflict into geo-economic and political alliances in the form of competing hubs : A Turkish axis seeking to impose the de facto order by rejecting international conventions and international law of the sea, so sees it as transgression against on turkish interests because of historical reasons. And a Greek-Egyptian-Israeli axis, supported by international forces, promotes cooperative interactions with the application of the international law of the sea in order to achieve the interests of all parties in a balanced manner.

Keywords :

Geopolitical conflict, Energy security, Gas, Eastern Mediterranean, , Exclusive economic zones.

الفهرس

فهرس المحتوى:

إهداء	
شكر وتقدير	
مقدمة	01
الفصل الاول: الإطار المفاهيمي والنظري	12
المبحث الاول: مفهوم الجيوسياسية	13
المطلب الاول: تعريف الجيوسياسية	13
المطلب الثاني: التفرقة بين الجيوسياسية والمفاهيم المشابهة	15
المطلب الثالث : مقاربات التحليل الجيوسياسي	19
المبحث الثاني: مفهوم الصراع على أمن الطاقة	22
المطلب الاول: مفهوم الصراع الدولي و المفاهيم الأخرى المشابهة	22
المطلب الثاني: من أمن الطاقة إلى أمن الغاز	25
المطلب الثالث: أمن الطاقة في نظريات العلاقات الدولية	33
المبحث الثالث: الاهمية الجيوسياسية لمنطقة شرق المتوسط	36
المطلب الاول: شرق المتوسط من الجغرافية السياسية إلى الجيوسياسية	36
المطلب الثاني : الاهمية الجيواقتصادية لمنطقة شرق المتوسط	41
الفصل الثاني: خريطة الصراع حول الغاز في شرق المتوسط	47
المبحث الاول: صراع انقرة–أثينا حول الغاز في شرق المتوسط	48

المطلب الاول: جذور الصراع التركي اليوناني	48
المطلب الثاني: مظاهر الصراع التركي اليوناني حول الغاز	50
المطلب الثالث: خريطة الصراع التركي اليوناني في إطار المواقف الدولية	55
المبحث الثاني: الصراع اللبناني- الإسرائيلي- الفلسطيني حول الغاز	57
المطلب الاول: أبعاد الصراع الإسرائيلي اللبناني حول الغاز	57
المطلب الثاني: مظاهر الصراع الإسرائيلي الفلسطيني حول الغاز	63
المطلب الثالث: خريطة الصراع اللبناني- الإسرائيلي- الفلسطيني حول الغاز	69
المبحث الثالث: تفاعلات القوى الكبرى على غاز شرق المتوسط	70
المطلب الاول: الاستراتيجية الأوروبية إزاء غاز شرق البحر المتوسط	70
المطلب الثاني: هندسة غاز شرق المتوسط ضمن الاهتمامات الروسية الجديدة	71
المطلب الثالث: الحضور الأمريكي في شرق المتوسط	72
الفصل الثالث: إدارة الصراع حول غاز شرق المتوسط بين التفاعلات التعاونية ومظاهر التصعيد	76
المبحث الاول: الأليات الدبلوماسية لتسوية الصراع حول غاز شرق المتوسط	77

المطلب الأول : ترسيم الحدود البحرية القبرصية المصرية	77
المطلب الثاني : ترسيم الحدود البحرية اليونانية المصرية	80
المبحث الثاني: الأليات الأقتصادية لتحويل الصراع حول غاز شرق المتوسط	83
المطلب الأول: المطلب الأول: شركات الغاز الدولية و دورها في تعزيز التعاون بين دول شرق المتوسط	83
المطلب الثاني: التحالفات الطاقوية الجديدة في شرق المتوسط منتدى غاز شرق المتوسط EASTMED.	93
المبحث الثالث: مظاهر التصعيد في إدارة الصراع حول غاز شرق المتوسط	97
المطلب الأول: التدخل التركي في ليبيا وتوحيد المياه البحرية الخالصة بين البلدين	97
المطلب الثاني: استمرار انتهاك إسرائيل للحدود البحرية اللبنانية.	103
الخاتمة	109
المراجع	113
الملاحق	124